



البنك المركزي العراقي

مجلة نقود ومصارف

مجلة نصف سنوية
تصدر عن دائرة الإحصاء والأبحاث

2026

العدد الرابع



المشرف العام

السيد علي محسن إسماعيل العلق

محافظ البنك المركزي العراقي

المشرف الفني

الدكتور عمار حمد خلف

نائب محافظ البنك المركزي العراقي

رئيس التحرير

الدكتور سمير فخري نعمة

مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

مدير التحرير

السيدة ولاء حكمت سلمان

مدير شعبة المجلة والمكتبة

هيئة التحرير

السيدة بتول سيد قاسم

السيدة ابتسام كاظم علي

الدكتور مهند عزيز محمد

السيد وسام خالد سعيد

مصمم المجلة

السيد وسام خالد سعيد

الترجمة

قسم الترجمة / دائرة الإحصاء والأبحاث

المحتويات

1 تحليل أثر مدفوعات رواتب الموظفين الشهرية على عرض النقد الضيق (M1) /
صفحة (7-1)

د. مهند عزيز محمد – خبير في دائرة الإحصاء والأبحاث – mohanad.aziz@cbi.iq

2 مخاطر التركيز السيادي في موجودات الجهاز المصرفي / صفحة (15-8)

عبد الحميد عبد الهادي حميد – دائرة الإحصاء والأبحاث – abdulhameed.abdulahadi@cbi.iq

3 اختبارات الأوضاع الضاغطة لنسبة صافي المراكز المفتوحة للعملاء الأجنبية /
صفحة (25-16)

رسل جاسم محمد علي – دائرة الإحصاء والأبحاث – rusul.jassim@cbi.iq

4 اتجاهات الدعم الحكومي في هيكل النفقات العامة / صفحة (32-26)

رقية عباس كريم – دائرة الإحصاء والأبحاث – roqaya.kareem@cbi.iq

5 تحليل أثر بعض المتغيرات في الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي /
صفحة (49-33)

أحمد جمال عسكر – دائرة الإحصاء والأبحاث – ahmed.jamal@cbi.iq

6 التقييم الأولي لعمل وجدوى مبادرة البنك المركزي العراقي للطاقة النظيفة / صفحة
(61-50)

د. مهند عزيز محمد – خبير في دائرة الإحصاء والأبحاث – mohanad.aziz@cbi.iq

7 عرض مُلخص عن التقرير الاقتصادي للفصل الثاني لعام 2025 / صفحة (70-62)

قسم الاقتصاد الكلي – دائرة الإحصاء والأبحاث – me.stat@cbi.iq

8 عرض ملخص عن تقرير ميزان المدفوعات العراقي الفصل الثالث لعام 2025
(أولي) / صفحة (73-71)

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية – دائرة الإحصاء والأبحاث – bop.stat@cbi.iq

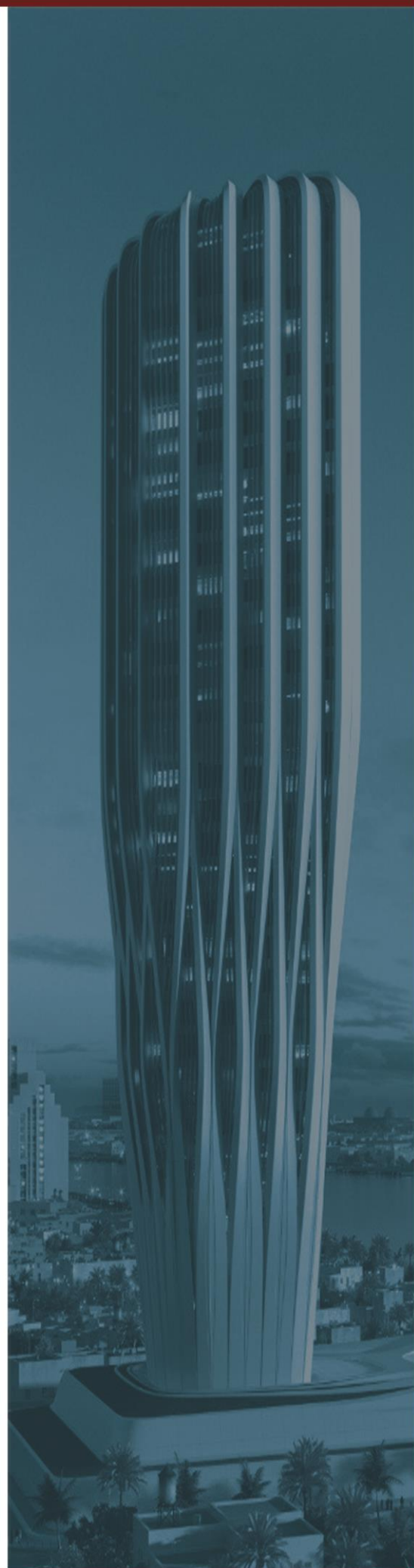
9 عرض مُلخص عن تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني لعام 2025 / صفحة (76-74)

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث – mfs.dept@cbi.iq

10 عرض مُلخص عن تقرير الاستقرار النقدي للفصل الثاني لعام 2025 / صفحة
(81-77)

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث – mfs.dept@cbi.iq

11 شروط النشر / صفحة (82)



” تحليل أثر مدفوعات رواتب الموظفين الشهرية على عرض النقد الضيق (M1) “

د. مهند عزيز محمد – دائرة الإحصاء والأبحاث – mohanad.aziz@cbi.iq

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر توطين ودفع الرواتب في العراق عبر البطاقات المصرفية على عرض النقد الضيق، مع التركيز على تفسير محدودية التأثير الفعلي لهذه الآلية في تقليل الاعتماد على النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي. وينطلق البحث من دراسة العلاقة الديناميكية بين مكونات عرض النقد الضيق، ولا سيما الودائع الجارية والعملية المتداولة خارج المصارف، من أجل تحديد طبيعة التأثيرات الآنية التي يسببها توزيع الرواتب إلكترونياً ضمن المدى الزمني للبيانات المتاحة.

اعتمد البحث على تحليل التغيرات الشهرية لكل من الحسابات الجارية والعملية في التداول، والاستدلال بواسطتها على أن السلوك الغالب للأفراد يتمثل بالسحب المباشر والسريع للمبالغ المودعة في بطاقات الرواتب فور إطلاقها، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال السيولة من الودائع الجارية إلى النقد المتداول. وقد أظهرت النتائج وجود نمط متكرر من التقلبات المتبادلة بين المتغيرين، فعندما يسجل أحد الأشهر ارتفاعاً أكبر في التغيرات الخاصة بالودائع الجارية مقارنة بالعملية المتداولة، فإن الشهر اللاحق يشهد غالباً ارتفاعاً أكبر في التغيرات الخاصة بالعملية المتداولة مقارنة بالودائع الجارية، وهو ما يعكس استمرار تفضيل الاحتفاظ بالنقد لدى

الأفراد وضعف استخدام الأدوات المصرفية في المدفوعات والتسويات المالية اليومية. وقد توصل البحث إلى أن نظام توطين الرواتب، رغم مساهمته في توسيع الشمول المالي شكلياً، إلا أن أثره في تعزيز الاستقرار النقدي وتقليل التداول النقدي محدود بسبب استمرار السحب النقدي المباشر للرواتب. كما أوصى البحث بأهمية استخدام بيانات ذات مدى زمني أسبوعي أو يومي عند توفرها، لما لذلك من قدرة أكبر على إظهار الآثار اللحظية والدقيقة لتحويل الرواتب والسحوبات النقدية على مكونات عرض النقد الضيق بصورة أكثر وضوحاً ودقة.

المقدمة:

تُعدّ النقود من الركائز الأساس في النشاط الاقتصادي، بما تؤديه من وظائف عدة كالوساطة في التبادل، وبوصفها مقياساً للقيمة، ووحدة للحساب، إضافة إلى كونها وسيلةً للادخار. كما تتنبثق من مفهوم النقود أشكال عدة، يأتي في مقدمتها "العملة" التي تُعد الشكل الملموس والأكثر تداولاً للنقد، وتشمل النقود الورقية والمعدنية الصادرة عن السلطة النقدية، والفرق الجوهرية بين النقود والعملية هو أن العملة تمثل الشكل المادي للنقد، بينما تشمل النقود أيضاً الأشكال غير الملموسة مثل الودائع البنكية ووسائل الدفع الإلكترونية. وبذلك، فإن النقود أوسع من العملة وتشملها ضمن مكوناتها.

ويتكوّن ما يُعرف بـ "عرض النقد الضيق" (M1) من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، إضافة إلى الودائع الجارية (تحت الطلب). ومع تزايد الاعتماد على الوسائل الإلكترونية مثل البطاقات البنكية في دفع الرواتب والمشتريات، يقل الطلب على العملة الورقية، مما قد يؤثر على قيمة عرض النقد في فترات معينة ومن ثم على هيكل مكوناته.

في هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر دفع الرواتب في العراق عن طريق البطاقات البنكية على عرض النقد الضيق، مع التركيز على سبب انخفاض مستوى التأثير فضلاً عن العلاقة الديناميكية بين تراجع استخدام أحد مكونات هذا العرض لحساب الآخر في العمليات المالية ضمن المدى الزمني للبيانات المتاحة، لتحديد مديات التأثير الآني التي يسببها توزيع الرواتب على عرض النقد الضيق، فيُغطي التقرير الموضوع ضمن محورين أساسيين وكما يأتي:

المحور الأول: دورة الرواتب في العراق وآليات انتقال التأثير إلى عرض النقد M1:

يساعد الفهم الدقيق لدورة الرواتب في العراق في تسهيل عملية تحديد مستوى التأثير الذي يمكن أن تمارسه في المجملات النقدية لاسيما وأن الرواتب تمثل الجزء الأعظم من النفقات التشغيلية في العراق أو حتى من إجمالي نفقات الموازنة، وسنعمد التدرج النقطة لبيان انتقالات هذه الدورة بدءاً من وزارة المالية وانتهاءً بها مروراً بالأفراد (مقايض الرواتب) وكما يأتي:

1) بدءاً فان وزارة المالية في العراق هي المسؤولة عن رواتب موظفي القطاع الحكومي وهي مسؤولة أيضاً عن رواتب المؤسسات العامة الخاسرة (أما الربحية فتتولى تمويل نفسها)، وكذا الأمر ضمن المسؤولية عن رواتب المتقاعدين، ومدفوعات شبكات الحماية الاجتماعية، والجدول رقم (1) يوضح مقايض الرواتب في العراق بمختلف أنواعهم.

جدول رقم (1) مقايض الرواتب في العراق للنصف الأول من عام 2025 (دينار عراقي)	
المبلغ	الفقرة
30,025,045,315,827	تعويضات الموظفين
2,467,054,627,507	المنح والأجور والرواتب
9,304,318,533,767	الرواتب التقاعدية
367,118,970,000	المتقاعون/ رواتب المعينين
2,783,974,096,862	شبكة الحماية الاجتماعية
44,947,511,543,963	المجموع

المصدر: وزارة المالية.

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن هنالك نحو (45 ترليون دينار لمدة ستة أشهر) بمعنى إن مقدار ما تدفعه وزارة المالية من تعويضات ورواتب يقدر بنحو (7.5 ترليون دينار/ شهر).

(2) يشمل عرض النقد M1 العملة خارج الجهاز المصرفي والحسابات الجارية وذات الطبيعة الجارية، وفي العراق يتضمن هذا الحساب الودائع الجارية للقطاع الخاص والمؤسسات العامة، ولا يشمل الحسابات الجارية للمؤسسات الحكومية.

(3) هنالك جهتان في البنك المركزي تقوم بحساب عرض النقد الضيق M1 وهما:

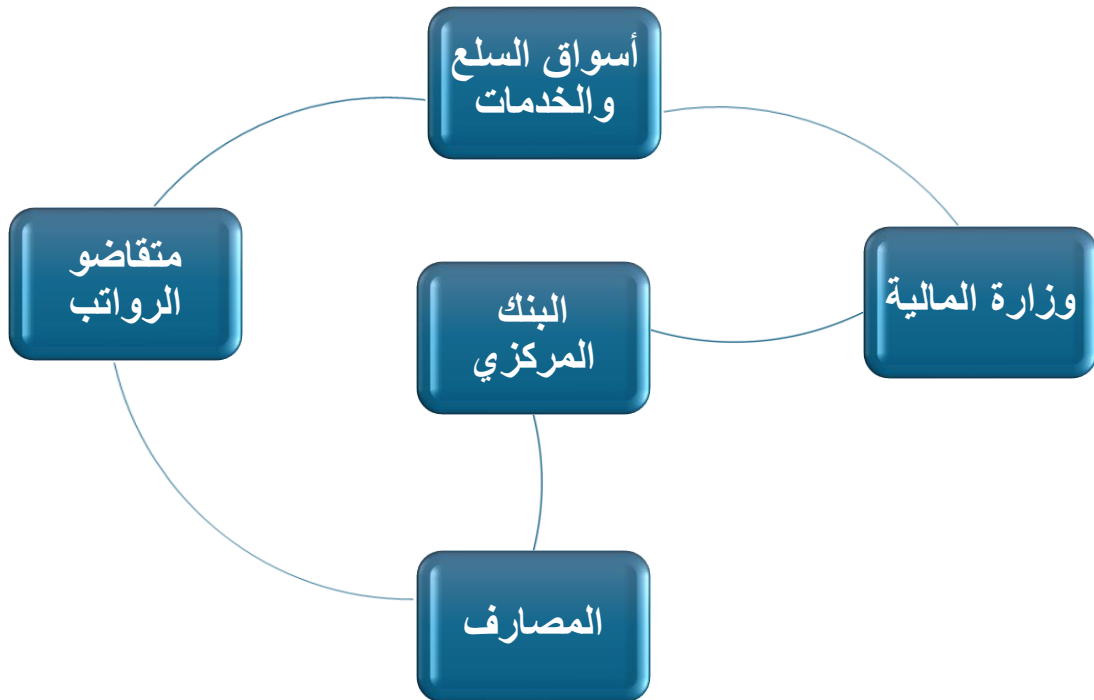
- دائرة الإحصاء والأبحاث بشكل شهري عبر ميزانيات المصارف الشهرية التي ترد إليها.

- دائرة المحاسبة بشكل شهري سابقاً وأسبوعي منذ حزيران 2025، وذلك من أجل احتساب الاحتياطي القانوني.

(4) تستمر عملية توزيع الرواتب في العراق لنحو عشرة أيام تبدأ غالباً منذ يوم 20 من كل شهر، علماً أن المؤسسات العامة (التمويل الذاتي) لها خصوصية في توقيت التوزيع معظم الأحيان.

(5) تبدأ دورة الرواتب عبر قيام وزارة المالية بإشعار البنك المركزي بالدفع لجهة معينة، ويقوم البنك المركزي بإشعار وحدة المدفوعات في وزارة المالية، التي تقوم بدورها بتحويل استحقاقات الموظفين المستحقين إلى البنوك، وتقوم البنوك بدورها وبالتعاون مع مزودي الخدمة الإلكترونية برفع رواتب الموظفين على نظام البطاقة المتبع، والشكل رقم (1) يوضح آلية دوران الرواتب في العراق.

شكل (1) دوران الرواتب في العراق



(6) بعد انتقال رواتب الموظفين إلى بطاقات

الدفع الخاصة بهم سيكونون مخيرين بين:

- سحب كامل المبلغ نقداً.
- سحب جزء من المبلغ دون المتبقي.
- التوفير والادخار والاكتناز.

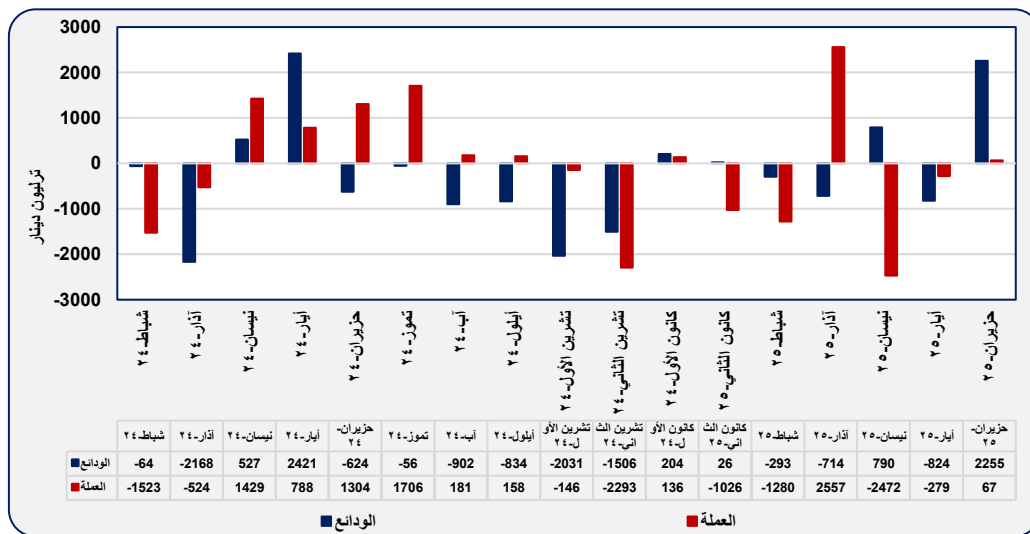
وبشكل عام فإن الجزء الأكبر من مبالغ الرواتب سوف تتفق على شراء السلع والخدمات من الأسواق والتجار والذين بدورهم إما أن يحتفظوا بالمبالغ نقداً أم في حسابات جارية أم عبر التوفير، وأن الجزء الأكبر سيوجه لتجديد السلع والخدمات ولاسيما المستوردة ومن ثم سينتقل إلى البنك المركزي عبر سوق الدولار الذي بدوره سيدفعه لوزارة المالية مقابل شراء الدولار، وبذلك تكتمل دورة الرواتب التي يكون أمدتها شهراً تقويمياً واحداً لتعود بالظهور مع الشهر اللاحق وهكذا، ومؤشر الأثر (المدفوعات - المقبوضات) يوضح ذلك.

المحور الثاني: تحليل التأثيرات الشهرية للرواتب على عرض النقد الضيق M1:

سنعتمد في هذا المحور إلى تحليل البيانات الشهرية لمكوني عرض النقد الضيق والمتمثلين بالعملة في التداول والودائع الجارية ذلك أن هذين المتغيرين هما الأكثر تأثراً بالرواتب لأن إطلاق الرواتب سيعزز الحسابات الجارية ذلك أن التوطين تم عبر حسابات جارية للموظفين مع بطاقات سحب إلكتروني على هذه الحسابات، أي أنه من المتوقع مع بداية إطلاق الرواتب أن تزداد الودائع الجارية ومن ثم يقوم الأفراد بسحب

رواتبهم كلاً أو جزءاً عبر البطاقات وهذا يؤدي إلى تزايد العملة في التداول وتراجع الحسابات الجارية، وبالمحصلة نفترض هنا أن M1 قد ازداد بمقدار الزيادة الأولية التي سببها دفع الرواتب أما التغيير اللاحق (بعد قيام الأفراد بالسحب عبر البطاقات) فما هو إلا تغيير في حصة العملة في التداول على حساب الودائع الجارية، أي أن محصلة التغيير اللاحق قريبة من الصفر على M1، ويبدو أن عملية التراجع في الودائع الجارية سوف تستمر لحساب تزايد العملة في التداول إلى أن يأتي الشهر القادم الذي ستدفع فيه رواتب جديدة ترفع من الحسابات الجارية بشكل يجعل زيادتها أكبر من الزيادة في العملة في التداول، والشكل رقم (2) يوضح أن الحالة متناوبة بين الأشهر، فمثلاً في شهر شباط 2024 كان التغيير ضمن الودائع قليلاً (-63.9) مليار دينار كما في الملحق 1، قياساً بالتغيير في العملة في التداول الذي سجل نحو (-1523) مليار دينار، في حين أنه وفي الشهر اللاحق آذار 2024 حصل العكس تماماً، إذ أن مقدار التغيير في الودائع الجارية فاق بشكل كبير التغيير في العملة في التداول حيث سجل الاثنان (-2168، -523.7 على التوالي) مليار دينار، وكذا الحال بالنسبة لبقية الأشهر إذ بقي التناوب هو السائد بين المتغيرين، في الواقع فإن ذلك يفسر بكونه متأثراً من تأثير الرواتب عند بداية إطلاقها بوصفها حسابات جارية وتحولت لاحقاً نحو العملة في التداول.

شكل (2) المقارنة بين تغيرات العملة في التداول والودائع الجارية عبر الأشهر المختلفة لعامي 2024-2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

يبدأ توزيع الرواتب منذ تاريخ (20) في الشهر).

(3) تشمل فترة تعويضات الموظفين مبالغ استقطاعات (التقاعد) للموظفين وهذه تذهب من حساب المالية إلى حساب التقاعد، وهي حسابات لا تدخل ضمن M1.

(4) رواتب المؤسسات العامة، إذ أن آلية توزيع الرواتب في هذه المؤسسات لا تعدو كونها انتقالاً بين الحسابات الجارية لكل من المؤسسات والموظفين لديها ومن ثم إلى العملة في التداول جزءاً أو كلاً، لذلك يتوقع أن يكون تأثير هذه الرواتب صفرية على M1، (مع الإشارة إلى أن رواتب التمويل الذاتي لا تظهر في حسابات وزارة المالية، ولكن إذا حصلت مؤسسة التمويل الذاتي على الدعم من وزارة المالية (لعدم كفاية إيراداتها) فإنها لا تظهر في فترة تعويضات الموظفين، وإنما تظهر في فترة (المنح والأجور والرواتب).

ونلاحظ من الشكل (2) أيضاً أن صافي التأثير لم يتجاوز في أعلى الشهور تغيراً (Mar-2025) عن سقف (1.8) ترليون دينار (زيادة في M1)، أي أن الرواتب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنعكس بكامل رقمها (7.5 ترليون) في M1 وذلك بسبب مجموعة من عناصر التسرب، والتي منها:

(1) التقييم النقدي اليومي (مبيعات الدولار) الذي تجاوز معدل 300 مليون دولار يومياً، وكون عملية بيع المركزي للدولار يومية فهذا يعني انتقالاً من الحسابات الجارية للأفراد والمؤسسات ومن العملة في التداول تحت تصرفهم إلى حساب البنك المركزي، أي الخروج من M1.

(2) آلية توزيع الرواتب التي تتبعها وزارة المالية والقائمة على التدرج الزمني في إطلاق الرواتب للوزارات والمؤسسات الممولة من وزارة المالية، والجدول الزمني في هذا الإطار يتراوح بين (10-15 يوماً)، وجرت العادة أن

6.84	أيار 2024
5.59	حزيران 2024
8.55	تموز 2024
7.82	آب 2024
9.28	أيلول 2024
10.56	تشرين الأول 2024
8.43	تشرين الثاني 2024
11.16	كانون الأول 2024
9.45	كانون الثاني 2025
10.05	شباط 2025
7.53	آذار 2025
9.61	نيسان 2025
9.11	أيار 2025
7.41	حزيران 2025

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ونلاحظ من الجدول أنه في بعض الأشهر تتجاوز عمليات التعقيم قيمة الرواتب بشكل كبير (13 شهراً من أصل 18 شهراً)، وهذا يؤثر ما ذهبنا إليه بأن عملية التعقيم اليومي تشتت تأثير الرواتب على عرض النقد الضيق.

وعليه بالنتيجة النهائية ما يظهر من تأثير للرواتب على M1 هو التأثير الضمني الذي أوضحناه في الشكل (1) إذ ينتقل التأثير من الودائع الجارية إلى العملة في التداول تحت تأثير الرواتب بشكل يكاد يكون منتظماً في تبادل الارتفاع والانخفاض، وهذا ما تفرضه آلية الحساب والتثبيت الإحصائي للمتغيرات المكونة لعرض النقد الضيق.

الخلاصة:

(1) ضمن الإطار الزمني الشهري المتبع في عرض القوائم المالية لا يظهر تأثير توزيع الرواتب على عرض النقد الضيق إلا في حدوده الدنيا نتيجة للأسباب الآتية:

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن تأثيرات توزيع الرواتب على عرض النقد الضيق يشنت بطرق مختلفة أولها أن الرواتب لا تدفع في يوم واحد، وإذا افترضنا أنها توزع بعشرة أيام فنحن أمام تدفق يومي يصل إلى نحو (600 مليار دينار إذا افترضنا استبعاد ضرائب الدخل والتقاعد من إجمالي المبلغ) فنفترض هنا أن هذا التدفق يستمر للعشرة أيام الأخيرة من الشهر، وبما أن هنالك عملية تعقيم يومي في العراق (بيع الدولار من المركزي) التي تقدر بنحو (400 مليار يومياً)، فنحن هنا استبعدنا مقدماً نحو (57%) من التأثير في ذات اليوم؟ وما لم يتم استبعاده يمكن أن يظهر تأثيره على الحسابات الجارية (الذي لم يسحبه الأفراد من البطاقات)، ثم ينتقل تأثيره إلى العملة في التداول (الذي يتم سحبه من البطاقات)، وأن العشرين يوماً المتبقية من الشهر كفيلة بأن تستبعد كل التأثير للرواتب على M1؟ وبما أن البيانات التي نحصل عليها حول M1 هي شهرية فإننا لا نلاحظ هذا التأثير لأن التعقيم وحده كاف للقيام بالمهمة والجدول رقم (2) يبين التعقيم الشهري لمدة سابقة مقارنة بمعدل الأجور والرواتب الشهرية.

جدول رقم (2) مبيعات البنك المركزي الشهرية من الدولار لعامي 2024-2025	
الأشهر للسنوات 2025-2024	مبيعات البنك المركزي من الدولار / ترليون دينار عراقي
كانون الثاني 2024	10.37
شباط 2024	8.54
آذار 2024	6.78
نيسان 2024	7.03

- طول مدة توزيع الرواتب التي قد تزيد على عشرة أيام من الشهر.
- عمليات التعقيم النقدي اليومية التي يقوم بها البنك المركزي وفق بيع الدولار.
- استقطاع مبالغ كبيرة من رواتب الموظفين من المصدر، مثل قروض الموظفين، رسوم تقاعدية، ضرائب دخل.

(2) يظهر أثر الرواتب على عرض النقد الضيق في الإطار الضمني وهذا ما تثبته عملية التبادل في حجم التغيير بين العملة في التداول والودائع الجارية.

(3) يمكن أن يظهر تأثير الرواتب على عرض النقد بشكل أكبر في الأطر الزمنية الأسبوعية أو اليومية ضمن أيام توزيع الرواتب، ولكن ذلك يتلشى في الأيام التي تعقب توزيع الرواتب وصولاً إلى المجملات الشهرية.

(4) أن سحب الرواتب مباشرة من أجهزة الصراف الآلي ليست سوى انتقالاً من حسابات الودائع الجارية إلى متغير العملة في التداول، أي أنه يظهر بنفس المستوى سواء أكان حساباً جارياً أم عملة في التداول (مع فارق المضاعف البسيط النقدي).

(5) قدر تعلق الأمر بالسيولة والتشوهات التي قد تلحق بها بسبب عدم ظهور أثر الرواتب من الجيد أن نبين بأن السيولة اليومية لا تقاس بنشر عرض النقد M1 أو M2 وإنما تقاس عبر الأرصدة اليومية للمصارف لدى البنك المركزي، والعملة في التداول، ومؤشرات سوق ما بين البنوك.

(6) وتماشياً مع النقطة السابقة نرى بأن البيانات حول حركة السيولة اليومية هي من مقتضيات عمل مكتب إدارة السيولة والعمليات النقدية والتي عبرها نستطيع تحديد الأثر الدقيق لتدفق الرواتب على عرض النقد في المديات القصيرة جداً.

(7) يجري العمل في الوقت الراهن مع دائرة المحاسبة على احتساب الودائع الجارية بشكل أسبوعي من شهر حزيران 2025، وهذا الأمر سيساعد في بيان التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الرواتب في عرض النقد الضيق ضمن إطار زمني أقل.

ملحق رقم (1) حساب التغير في الودائع والعملة بين عامي 2024 و 2025 (مليار دينار)		
المدة	التغير في الودائع	التغير في العملة
شباط-24	-64.0	-1,523.2
آذار-24	-2,168.1	-523.7
نيسان-24	527.0	1,429.0
أيار-24	2,420.8	788.0
حزيران-24	-623.6	1,303.9
تموز-24	-55.7	1,705.7
آب-24	-901.8	181.3
أيلول-24	-834.2	158.4
تشرين الأول-24	-2,030.6	-146.2
تشرين الثاني-24	-1,505.7	-2,292.5
كانون الأول-24	203.9	136.2
كانون الثاني-25	26.3	-1,026.4
شباط-25	-292.6	-1,279.5
آذار-25	-714.4	2,557.0
نيسان-25	789.6	-2,471.6
أيار-25	-824.5	-278.6
حزيران-25	2,255.3	67.0

”مخاطر التركيز السيادي في موجودات الجهاز المصرفي“

عبد الحميد عبد الهادي حميد – دائرة الإحصاء والأبحاث – abdulhameed.abaulhadi@cbi.iq

الملخص:

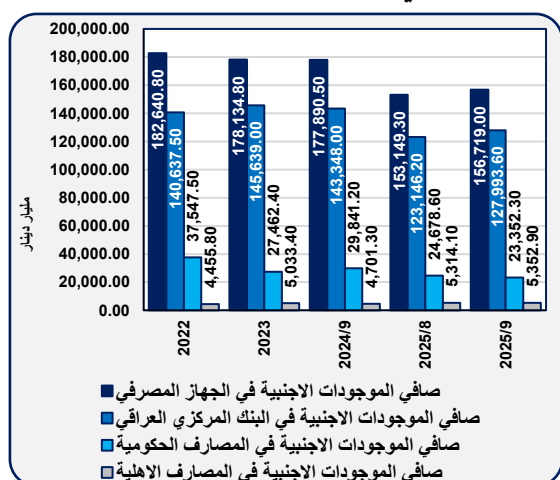
تناولت الدراسة تحليل هيكل موجودات الجهاز المصرفي العراقي في الفصل الثالث من عام 2025، وفق دراسة تطورات صافي الموجودات الأجنبية والائتمان المحلي ومكوناتهما بين البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والأهلية. وأظهرت النتائج انخفاض صافي الموجودات الأجنبية مقابل ارتفاع الائتمان المحلي نتيجة التوسع في التمويل الحكومي والاعتماد المتزايد على الجهاز المصرفي بوصفه مصدراً للتمويل. كما بيّنت الدراسة تصاعد المخاطر السيادية وارتفاع أثر المزامحة المالية، مما انعكس سلباً على نمو ائتمان القطاع الخاص. وتخلصت الدراسة إلى أن استمرار ارتفاع الدين الحكومي بالتزامن مع تراجع الإيرادات النفطية قد يزيد الضغوط على الاستقرار المالي والنشاط الاقتصادي في المدى المتوسط.

المقدمة:

تُبين هذه الدراسة تطورات أهم فقرات موجودات الجهاز المصرفي، والمتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية والائتمان المحلي، عبر تحليل مكوناتها وقياس نسب مساهمة كلّ من البنك المركزي العراقي، والقطاع المصرفي الحكومي، والقطاع المصرفي الأهلي في ميزانية الجهاز المصرفي. ويُعد تطور ميزانية الجهاز المصرفي انعكاساً مباشراً للأوضاع المالية العامة، ولأسيما في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، إذ تُسهم حالات الفائض المالي في تعزيز أرصدة

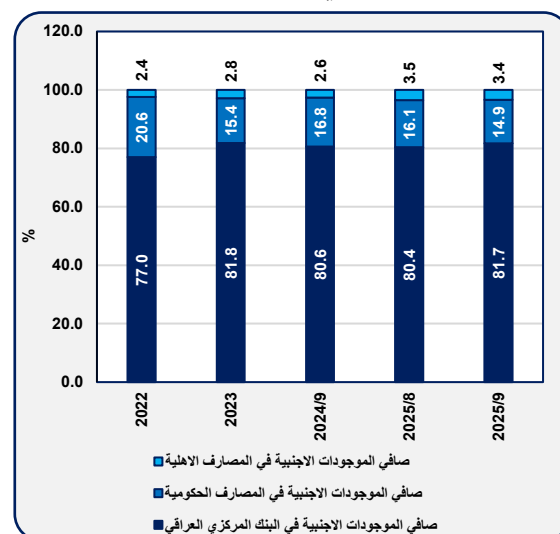
المصارف، وبصورة خاصة المصارف الحكومية، فضلاً عن دورها في دعم صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي. وفي المقابل، يؤدي حدوث عجز في المالية العامة إلى تراجع هذه الأرصدة، وفرض ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية، ما ينعكس على هيكل موجودات الجهاز المصرفي، فضلاً عن بيان أثر المزامحة المالية ودرجة تركّز المخاطر السيادية. **أولاً: تطور صافي الموجودات الأجنبية في الجهاز المصرفي:**

أظهرت البيانات الخاصة بملحق الجدول (1) أن مكونات صافي الموجودات الأجنبية في ميزانية الجهاز المصرفي تتضمن بنودها الآتي (البنك المركزي، المصارف الحكومية، المصارف الأهلية)، مع هيمنة البنك المركزي على صافي الموجودات الأجنبية بينما سجلت صافي الموجودات في المصارف الأهلية نسب متدنية. **شكل (1) هيكل صافي الموجودات الأجنبية لميزانية الجهاز المصرفي**



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (2) نسب هيكل صافي الموجودات الأجنبية لميزانية الجهاز المصرفي



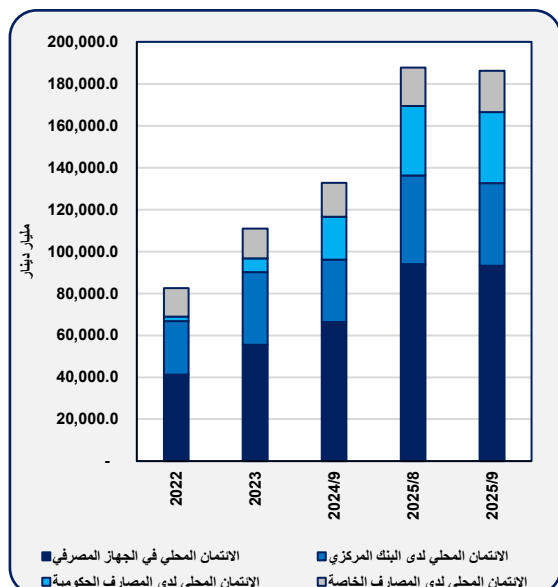
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

نلاحظ وفق الشكل (2) استقرار نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بالمقابل فهناك اتجاه عام منخفض في المصارف الحكومية، ونمو مستمر للمصارف الأهلية. وعند التحليل على أساس سنوي لشهر أيلول تشير البيانات إلى انخفاض معدل نمو صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي والبنك المركزي والمصارف الحكومية بنسبة (11.9%، 10.7%، 21.7%) على التوالي باستثناء المصارف الأهلية التي سجلت نموًا بنسبة (13.9%).

ثانيًا: تطور الائتمان المحلي في الجهاز المصرفي: تُشير البيانات الخاصة بملحق الجدول (1) الخاصة بمكونات الائتمان المحلي في ميزانية الجهاز المصرفي والتي تضمنت بنودها (البنك المركزي، المصارف الحكومية، المصارف الأهلية). الموضحة في الشكل (3) أن الائتمان المحلي أخذ بالارتفاع إلا أنه انخفض بشكل طفيف في شهر أيلول مقابل شهر آب في عام

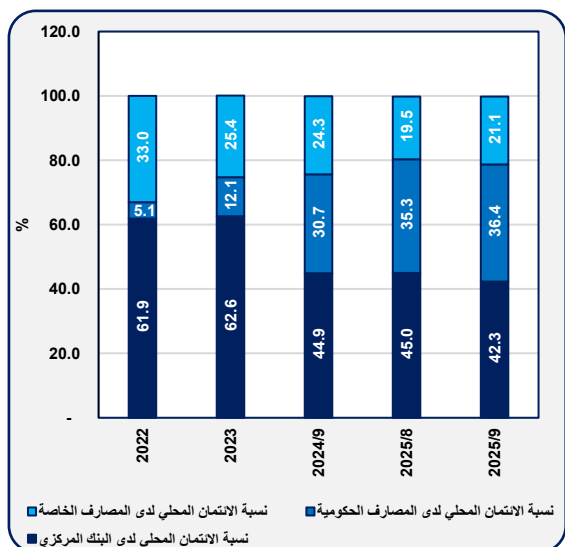
2025 على الرغم من ارتفاعهم مقابل سنة 2024.

شكل (3) هيكل الائتمان المحلي لميزانية الجهاز المصرفي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

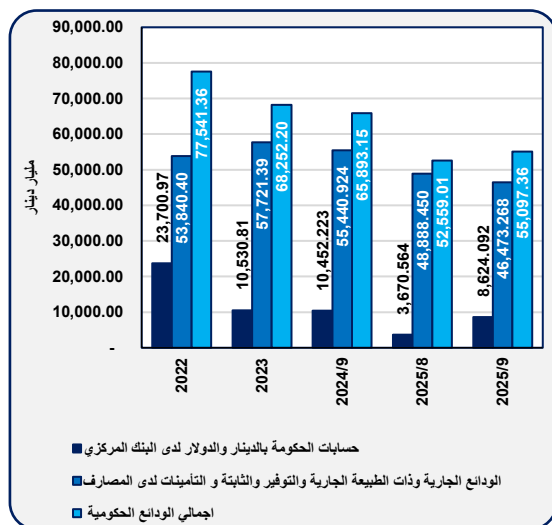
شكل (4) نسب هيكل الائتمان المحلي لميزانية الجهاز المصرفي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

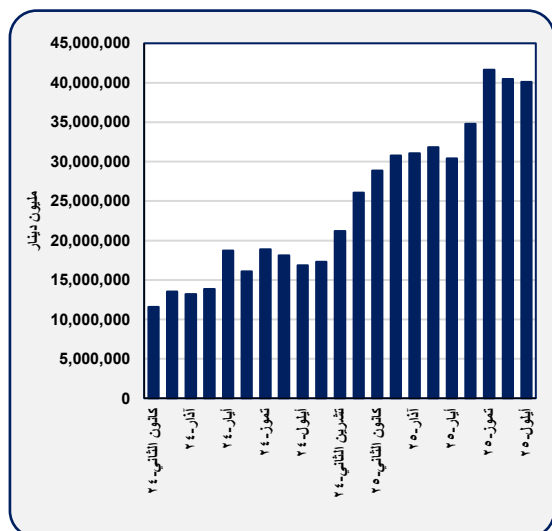
في ذات الوقت نلاحظ وفق الشكل (4) اتجاهًا عامًا في زيادة نسبة الائتمان المحلي لدى المصارف الحكومية، مقابل انخفاضه لدى البنك

شكل (6) هيكل الودائع الحكومية في ميزانية الجهاز المصرفي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (7) صافي الديون الحكومية لعامي 2024-2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

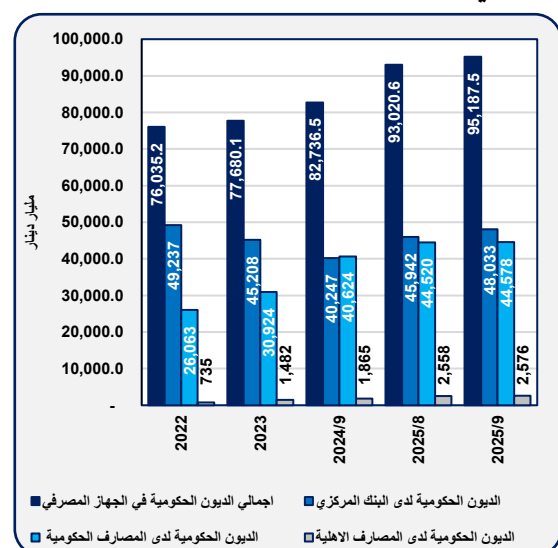
نلاحظ وفق الأشكال (5، 6، 7) انخفاض صافي الديون الحكومية للشهر الثاني على التوالي الناجم عن ارتفاع حركة أرصدة ودائع الحسابات الحكومية، وبالمقابل استمرار الاتجاه التصاعدي في إجمالي الديون الحكومية للجهاز المصرفي أمام ارتفاع صافي الديون الحكومية على أساس سنوي. ولتوضيح هذا الأثر وفق "الرابطه بين

المركزي. وعند التحليل على أساس سنوي لشهر أيلول تشير البيانات إلى ارتفاع معدل نمو الائتمان المحلي في الجهاز المصرفي بمكوناته (البنك المركزي والمصارف الحكومية والمصارف الأهلية) بنسبة (40.4%، 32.3%، 66.4%، 21.8%) على التوالي.

وللوصول إلى تحليل اقتصادي أدق لابد من الوقوف على الآتي:

1) صافي الديون الحكومية: الذي يتكون من إجمالي الائتمان الحكومي الممول مركزياً للمصارف ((حوالات+سندات) + حوالات البنك المركزي)) مطروحاً منه (حسابات الحكومة بالدينار والدولار لدى البنك المركزي وودائع جارية وذات الطبيعة الجارية الحكومية الممولة مركزياً، توفير وثابتة + تأمينات حكومة مركزية لدى المصارف). وتعكس هذه الفقرة حركة أرصدة الحكومة وديونها في هيكل الجهاز المصرفي.

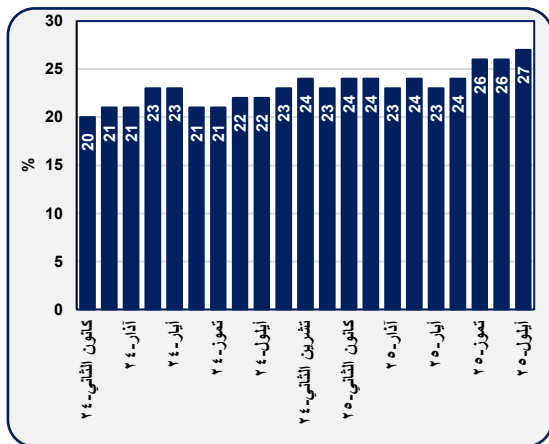
شكل (5) هيكل الديون الحكومية في ميزانية الجهاز المصرفي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

في الموازنة والوحدات خارج الميزانية، صناديق الضمان الاجتماعي². مع هذا فلابد من الحذر لوجود اتجاه عام آخذ بالارتفاع لتركز المخاطر السيادية³ في عامي 2024-2025 كما موضحة في الشكل (8).

شكل (8) مؤشر تركيز المخاطر السيادية لعامي 2025-2024



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

ولغرض المقارنة مع بعض الدول فيما يخص نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الموجودات في الميزانية الموحدة للمصارف التجارية (درجة تركيز المخاطر السيادية) يمكن الاستعانة بالشكل (9) إذ نلاحظ أن السعودية قريبة نوعاً ما من العراق وتأخذ اتجاهًا تصاعدياً في الأشهر الأخيرة من عام 2025 أيضاً وهو ما حصل في العراق، بينما في الإمارات تحتل الديون الحكومية نسب منخفضة إلى إجمالي الموجودات نتيجة التغير في الأسواق المالية واختلاف خصوصية الاقتصاد بينهما.

الكيانات السيادية والبنوك" ونظرًا لأن الدين الحكومي يعرف أيضًا بالدين السيادي، ولأن اعتماد الحكومات على المصارف في الحصول على الائتمان بصورة كبيرة وزيادة حيازتها ضمن ميزانياتها تتعرض البنوك لخسائر في حالة وجود ضغوط على مالية الحكومة وتراجعاً في القيمة السوقية للدين الحكومي، فمن شأن ذلك أن تضطر البنوك ولاسيما ذات رأس المال المنخفض إلى تقليص الإقراض المتاح للشركات والأسر، مما يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على البنوك باتجاه العسر المالي¹. في المقابل تُعد الديون الحكومية ديوناً ذات مخاطر منخفضة نظرًا لكونها مرتبطة بجهة حكومية ويمكن تسيلها عند البنك المركزي في حال حاجة المصارف إلى السيولة مما يجعل هذه الديون قليلة المخاطر إذا لم تشكل نسب مرتفعة إلى موجوداتها إذ أظهرت البيانات الخاصة بالديون الحكومية في ميزانية الجهاز المصرفي فرقاً في مبلغ إجمالي الدين المعلن من وزارة المالية مقداره (4.5) ترليون دينار في أيلول 2025، ويعزى هذا الفرق إلى وجود وزارات حكومية تقترض من المصارف بكفالة وزارة المالية، أي أنه دين ليس تحت حيازة وزارة المالية وخارج الميزانية ويسمى الدين الأوسع ويشمل (الحكومة العامة الحكومة المركزية، وحكومة الولايات والحكومات المحلية المرجحة

(1) <https://www.imf.org/ar/blogs/articles/2022/04/18/blog041822-gfsr-ch2-emerging-market-banks-government-debt-holdings-pose-financial-stability-risks>

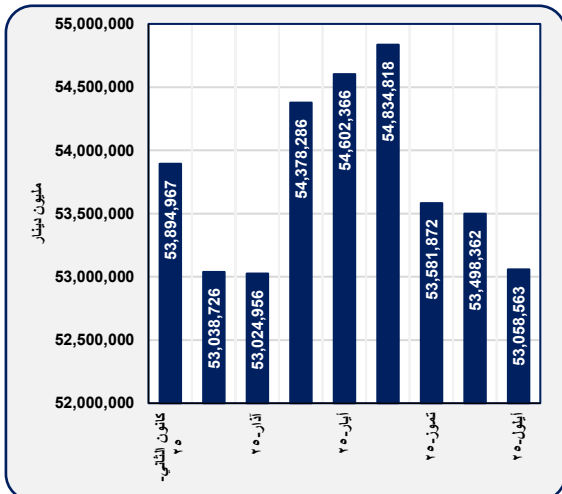
(2) داليا، ماكورة، استدامة القدرة على تحمل الدين، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2020 ص 60-61.

(3) مؤشر تركيز المخاطر السيادية: مجموع الديون الحكومية مقسوماً على مجموع الموجودات في الميزانية الموحدة لميزانية المصارف التجارية.

أما على مستوى الدين الحكومي إلى موجودات البنك المركزي الموضحة في الشكل (10) فلا يمكن عدها مرتفعة كونها لم تتجاوز نسبة (25%) من إجمالي الموجودات، بينما عند حسابها إلى إجمالي الموجودات الأجنبية في الشكل (11) نجدها ذات اتجاه مرتفع مما يدل على وجود ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية نتيجة التعقيم وارتفاع الطلب على الاستيرادات.

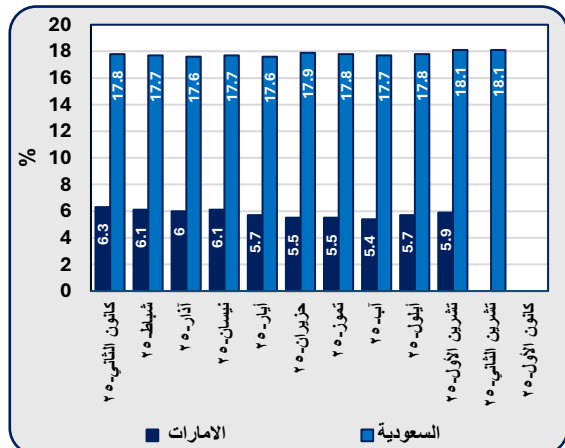
(2) ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى: إذ نلاحظ وفق ملحق الجدول (1) نموًا على أساس سنوي في شهر أيلول بنسبة (7.2%)، ولكن تظهر البيانات أن هنالك انخفاضاً في الائتمان ضمن الفصل الثالث 2025 كما مشار إليه في الشكل (12). وهو ما يبين تأثير الاقتراض الحكومي والضغط على الموارد المتاحة.

شكل (12) ديون القطاع الخاص لعام 2025



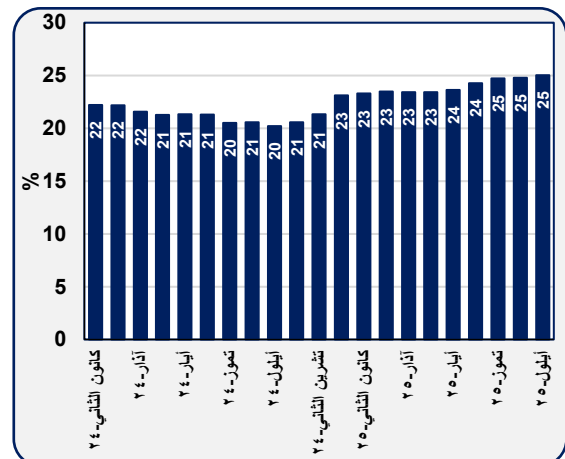
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

شكل (9) مؤشر تركيز المخاطر السيادية في الإمارات والسعودية لعام 2025



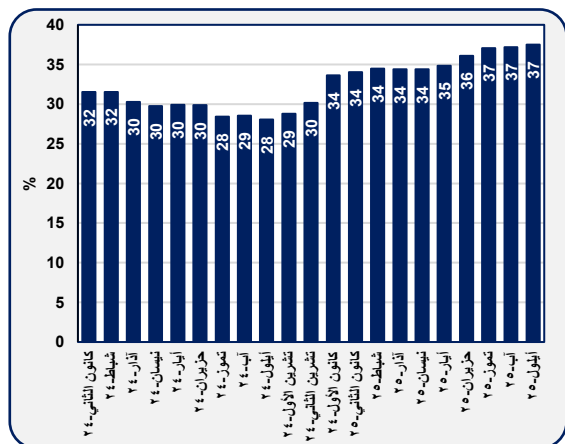
المصدر: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>
<https://www.centralbank.ae/ar/>

شكل (10) نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات لدى CBI خلال عامي 2024-2025



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

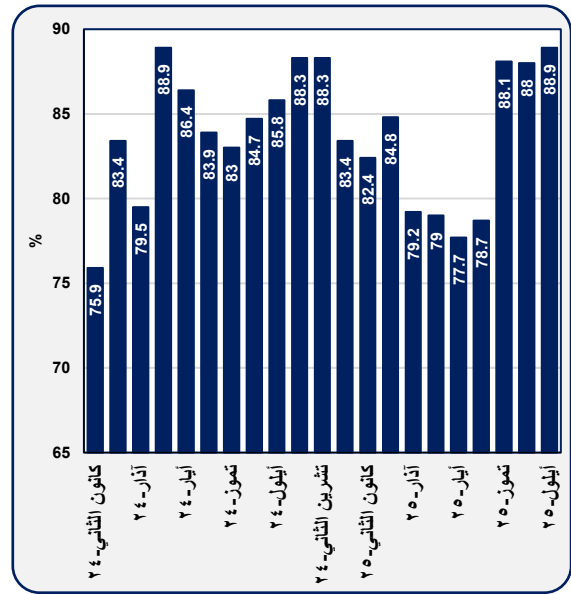
شكل (11) نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات الأجنبية لدى CBI خلال عامي 2024-2025



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

ويمكن توضيح ذلك وفق مؤشر المزاخمة المالية⁴ في الشكل (13) إذ يُلاحظ ارتفاع المزاخمة المالية في الفصل الثالث 2025 بشكل واضح. وهذا ما يدل على انخفاض السيولة المصرفية الذي تم توجيهها نحو الموجودات الأقل مخاطراً والمتمثلة بالديون الحكومية فضلاً عن ارتفاع العائد المقدم من الحكومة على هذه الديون.

شكل (13) يوضح تطورات مؤشر المزاخمة المالية خلال عامي 2024-2025



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي.

الاستنتاجات:

- تشير البيانات إلى زيادة في التمويل المحلي، وتحولاً واضحاً في الائتمان المحلي لصالح المصارف الحكومية. أما الائتمان المركزي فيبقى موجهاً في الأساس للمصارف الحكومية مع توسع تدريجي في المصارف الخاصة.
- صافي الديون الحكومية انتقل من وضع دائن إلى مدين بشكل كبير مما يدل على

توسع الاقتراض الحكومي، مع اعتماد متزايد على الجهاز المصرفي (البنك المركزي+ المصارف الحكومية) مصدراً رئيساً للتمويل. (3) تقول مخاطر التركيز السيادي بإتجاه تصاعدي نتيجة الزيادة المستمرة في الاقتراض الحكومي، وما ترتب عليه من ضغط متزايد على الموارد المالية المتاحة، الأمر الذي أدى إلى تصاعد ظاهرة المزاخمة المالية، ولا سيما في الربع الثالث من عام 2025. ويعكس هذا التطور تراجع قدرة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وهذا قد يحد من ديناميكية الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

الخاتمة:

قياساً بالظرف الذي يمر فيه العراق بسبب الاعتماد الكبير على الريع النفطي الذي يتأثر بالعوامل الخارجية المتمثلة بانخفاض أسعار النفط بأكثر من (10) دولارات عند معدل سعري بلغ (68.4) دولار للبرميل في عام 2025 مقابل (78) دولاراً للبرميل في عام 2024 وبمعدل انخفاض سنوي بلغ (12.3%) مما يولد ضغطاً بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من (90%) من إجمالي الإيرادات العامة، ولأن مؤشرات الاقتصاد في تراجع فهذا يدل على وجود ركود اقتصادي نتيجة التراجع في المستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي في ذات الوقت، فضلاً عن توقعات أسعار النفط في عام 2026 حسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

(4) تم حساب مؤشر المزاخمة المالية: عبر قسمة مجموع الديون الحكومية على ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في الميزانية الموحدة للمصارف التجارية.

ذلك أن متوسط الأسعار يستقر عند (55) دولاراً
أما بنك جي بي مورغان فيتوقع (58) دولاراً
للبرميل.

استمرارها بشكل مستمر يزيد من المخاطر،
ويعمق من أثر المزاحمة بشكل أكبر في عام
2026.

نلاحظ أن نسبة الديون الحكومية إلى الموجودات
نمت باتجاه تصاعدي وفق هذا الإطار وأن

ملحق رقم (1) تفاصيل موجودات الجهاز المصرفي (مليار دينار)						
الموجودات	2022	2023	أيلول 2024	آب 2025	أيلول 2025	معدل النمو
صافي الموجودات الأجنبية في الجهاز المصرفي	182,640.8	178,134.8	177,890.5	153,149.3	156,719.0	(11.9)
صافي الموجودات الأجنبية في البنك المركزي العراقي	140,637.5	145,639.0	143,348.0	123,146.2	127,993.6	(10.7)
صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الحكومية	37,547.5	27,462.4	29,841.2	24,678.6	23,352.3	(21.7)
صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الأهلية	4,455.8	5,033.4	4,701.3	5,314.1	5,352.9	13.9
نسبة صافي الموجودات الأجنبية في البنك المركزي العراقي	77.0	81.8	80.6	80.4	81.7	
نسبة صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الحكومية	20.6	15.4	16.8	16.1	14.9	
نسبة صافي الموجودات الأجنبية في المصارف الأهلية	2.4	2.8	2.6	3.5	3.4	
الائتمان المحلي في الجهاز المصرفي	41,271.1	55,424.4	66,339.6	93,960.0	93,148.7	40.4
الائتمان المحلي لدى البنك المركزي	25,536.1	34,677.1	29,794.9	42,271.8	39,409.4	32.3
الائتمان المحلي لدى المصارف الحكومية	2,114.0	6,679.2	20,398.1	33,195.4	33,948.7	66.4
الائتمان المحلي لدى المصارف الأهلية	13,621.0	14,068.1	16,146.6	18,351.3	19,661.1	21.8
نسبة الائتمان المحلي لدى البنك المركزي	61.9	62.6	44.9	45.0	42.3	
نسبة الائتمان المحلي لدى المصارف الحكومية	5.1	12.1	30.7	35.3	36.4	
نسبة الائتمان المحلي لدى المصارف الأهلية	33.0	25.4	24.3	19.5	21.1	
صافي الديون الحكومية في الجهاز المصرفي	(1,506.1)	9,427.9	16,843.4	40,461.6	40,090.1	138.0
صافي الديون الحكومية لدى البنك المركزي	25,536.1	34,677.1	29,794.9	42,271.8	39,409.4	32.3
صافي الديون الحكومية لدى المصارف الحكومية	(26,803.1)	(25,104.5)	(13,091.8)	(1,345.3)	34.8	-100.3
صافي الديون الحكومية لدى المصارف الأهلية	(239.1)	(210.5)	140.2	(464.9)	645.9	360.6
نسبة صافي الديون الحكومية لدى البنك المركزي	(1,695.5)	367.8	176.9	104.5	98.3	
نسبة صافي الديون الحكومية لدى المصارف الحكومية	1,779.6	(266.3)	(77.7)	(3.3)	0.1	
نسبة صافي الديون الحكومية لدى المصارف الأهلية	15.9	(2.2)	0.8	(1.1)	1.6	
إجمالي الائتمان المركزي	26,798.2	32,472.2	42,489.4	47,078.3	47,154.0	11.0
إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الحكومية	26,063.0	30,924.0	40,624.1	44,520.5	44,578.1	9.7
إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الأهلية	735.2	1,482.4	1,865.3	2,557.8	2,575.9	38.1
نسبة إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الحكومية	97.3	95.2	95.6	94.6	94.5	
نسبة إجمالي الائتمان المركزي لدى المصارف الأهلية	2.7	4.6	4.4	5.4	5.5	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

ملحق رقم (2) الديون الحكومية لدى الجهاز المصرفي (مليون دينار)													
أثر الرواحمة	ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى في المصارف التجارية	إجمالي الديون الحكومية في الجهاز المصرفي	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي موجودات المصارف التجارية (توكر المخاطر السيادية)	مجموع الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية	مجموع الموجودات لمؤناتية المصارف التجارية	مجموع الديون الحكومية في المصارف التجارية	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات الأجنبية لدى CBI	نسبة الديون الحكومية إلى إجمالي الموجودات الأجنبية لدى CBI	مجموع الموجودات الأجنبية لدى CBI	مجموع الموجودات لدى CBI	مجموع الديون الحكومية لدى CBI	المدة
75.9	48,661,205	81,378,473	106	20	34,772,462	186,940,959	36,941,801	32	22	141,029,932	200,084,695	44,436,672	Jan-24
83.4	47,570,391	83,515,540	114	21	34,905,156	186,189,380	39,683,580	32	22	139,072,094	197,549,200	43,831,960	Feb-24
79.5	48,049,959	81,284,099	113	21	33,804,794	183,194,702	38,217,266	30	22	142,179,684	199,764,416	43,066,833	Mar-24
88.9	48,243,113	85,410,194	129	23	33,238,133	184,965,572	42,865,188	30	21	143,018,278	199,972,545	42,545,006	Apr-24
86.4	49,783,057	85,543,334	128	23	33,596,587	187,413,914	42,998,328	30	21	142,215,016	199,349,379	42,545,006	May-24
83.9	47,508,699	82,498,131	110	21	36,102,416	191,687,288	39,879,833	30	21	142,758,492	200,150,286	42,618,298	Jun-24
83.0	48,412,982	81,404,571	114	21	35,388,216	191,341,148	40,194,787	28	20	145,077,314	201,046,315	41,209,784	Jul-24
84.7	48,643,651	82,448,861	118	22	34,915,305	190,146,703	41,224,219	29	21	144,461,661	200,394,891	41,224,642	Aug-24
85.8	49,496,234	82,736,536	118	22	36,045,742	189,365,262	42,489,391	28	20	143,456,821	199,174,851	40,247,145	Sep-24
88.3	49,832,592	84,313,681	120	23	36,658,118	187,815,749	43,987,222	29	21	140,187,686	196,061,527	40,326,459	Oct-24
88.3	51,515,227	86,929,059	125	24	36,395,097	186,951,954	45,494,518	30	21	137,371,875	194,368,708	41,434,541	Nov-24
83.4	52,440,123	87,747,597	119	23	36,810,872	187,666,744	43,748,630	34	23	130,839,519	190,428,890	43,998,967	Dec-24
82.4	53,894,967	88,409,425	122	24	36,392,674	185,796,955	44,405,938	34	23	129,372,602	188,962,083	44,003,487	Jan-25
84.8	53,038,726	88,995,130	126	24	35,618,150	184,965,127	44,979,333	34	23	127,692,281	187,481,500	44,015,797	Feb-25
79.2	53,024,956	86,035,393	114	23	36,947,647	181,306,907	42,019,596	34	23	128,015,043	187,832,322	44,015,797	Mar-25
79.0	54,378,286	86,999,508	116	24	36,911,222	181,206,019	42,983,711	34	23	128,026,086	187,892,085	44,015,797	Apr-25
77.7	54,602,366	86,420,437	117	23	36,211,888	181,567,055	42,404,016	35	24	126,346,874	186,177,492	44,016,421	May-25
78.7	54,834,818	88,825,813	123	24	34,948,802	182,888,457	43,139,525	36	24	126,640,663	188,162,263	45,686,288	Jun-25
88.1	53,581,872	93,015,521	156	26	30,168,805	181,699,570	47,191,495	37	25	123,638,555	185,282,475	45,824,026	Jul-25
88.0	53,498,362	93,020,635	155	26	30,281,720	181,513,820	47,078,253	37	25	123,547,500	185,280,959	45,942,382	Aug-25
88.9	53,058,563	95,187,485	162	27	29,035,261	177,892,388	47,153,993	37	25	128,116,485	192,031,195	48,033,492	Sep-25

المصدر : البنك المركزي الوطني، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

“اختبارات الأوضاع الضاغطة لنسبة صافي المراكز المفتوحة للعملاء الأجنبية”

رسل جاسم محمد علي - دائرة الإحصاء والبحث - rusul.jassim@cbi.iq

الملخص:

تحتل اختبارات الأوضاع الضاغطة أهمية لكونها تكشف قدرة القطاع المصرفي تحت ظروف معينة أو استثنائية أو حالة حدثت مسبقاً وتم بناء السيناريوهات في هذه الدراسة على نسبة صافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال لما تمثله من الأهمية ضمن مؤشرات مخاطر السوق لكونه يقيس تقلبات أسعار الصرف الأجنبية (أي حمايته من الخسائر الناتجة عن تقلب سعر الصرف)، وتم التطرق إلى سيناريوهات التعثر في المحافظ الائتمانية بالعملاء الأجنبية لقياس قدرة المصارف على تحمل الصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وأبرز ما توصل إليه البحث، إن ارتفاع سعر صرف عملة الدولار الأمريكي يؤدي لزيادة أرباح المصارف التي تمتلك موجودات بالدولار الأمريكي إلا أنها أرباح غير حقيقية لكونها ليست من نشاط مصرفي. أما المصارف التي تمتلك محافظ ائتمانية بالعملاء الأجنبية فتتأثر بالتغير المفاجئ لسلوك الزبون وعدم تسديد ما بذمتهم لكنها تمتلك رأس مال تنظيمي قادر على الصمود.

المقدمة:

تعرف نسبة صافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال بأنها نسبة تعرض المصرف لمخاطر سعر الصرف نتيجة احتفاظه بمراكز مفتوحة بالعملاء الأجنبية، مقارنةً بحجمه الرأسمالي (أي رأس المال المتاح لامتصاص هذه المخاطر)، وأخذ

هذا المؤشر مكانته من الأهمية ضمن مؤشرات مخاطر السوق لكونه يقيس تقلبات أسعار الصرف الأجنبية (أي حمايته من الخسائر الناتجة عن تقلب سعر الصرف) إذ كلما زادت هذه النسبة زادت المخاطر التي يتحملها المصرف عند تغيير أسعار الصرف وتقييم مدى كفاية رأس المال لمواجهة صدمات سوق العملات، وتستخدمها البنوك المركزية بوصفها أداة رقابية لتحديد الحد الأقصى للتعرض المسموح به فضلاً عن تحديد مدى اعتماد المصارف على العملات الأجنبية. وإذ يتم احتسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي المراكز المفتوحة للعملاء الأجنبية} = \frac{\text{صافي المركز المفتوح}}{\text{رأس المال الرقابي}}$$

بواقع أن:

صافي المركز المفتوح: هو مصطلح مالي يشير إلى الفرق بين إجمالي الأصول (وتمثل المركز الطويل) وإجمالي الالتزامات (وتمثل المركز القصير) لعملة أجنبية معينة أو مجموعة عملات أجنبية، وهذا المصطلح شائع في الأسواق المالية لاسيما سوق العملات (Forex)، وتوجد ثلاث حالات للمركز:

- **المركز المفتوح الإيجابي:** يشير إلى أن الأصول أكبر من الالتزامات بمعنى أن المصرف لديه تعرض لارتفاع قيمة العملة الأجنبية.

• **المركز المفتوح السلبي:** يشير إلى أن الالتزامات أكبر من الأصول بمعنى أن المصرف لديه تعرض لانخفاض قيمة العملة الأجنبية.

• **المركز المفتوح الصفري:** يشير إلى أن الأصول والالتزامات متساوية، بمعنى أن المصرف ليس لديه تعرض لمخاطر العملة الأجنبية وهي حالة نادرة الحدوث عند امتلاك المصرف لعملة أجنبية.

رأس المال الرقابي: هو رأس المال الذي تُلزم الجهات الرقابية المصارف بالاحتفاظ به لمواجهة المخاطر وحماية أموال المودعين، ويتم احتسابها بطرق عدة منها:

- حاصل جمع (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المتراكمة) والتي تمثل الموارد الذاتية.
- بسط نسبة كفاية رأس المال (رأس المال التنظيمي).

وعليه تتكون هذه الدراسة من محورين، المحور الأول صافي المراكز المفتوحة للعمليات الأجنبية إلى رأس المال والمحور الثاني اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية.

المحور الأول: صافي المراكز المفتوحة للعمليات الأجنبية إلى رأس المال:

أولاً: صافي المراكز المفتوحة للعمليات الأجنبية: نلاحظ في الجدول رقم (1) امتلاك أكبر 5 مصارف في القطاع المصرفي لصافي المركز المفتوح بعملة الدولار الأمريكي مقوم بالدينار العراقي إذ شكلت هذه المصارف نسبة (84.56%) من إجمالي صافي المراكز المفتوحة بالعمليات الأجنبية مقومة بالدينار العراقي في الفصل الأول من عام 2025، وقد

شكلت ذات المصارف نسبة (76.56%) من إجمالي صافي المراكز المفتوحة بالعمليات الأجنبية مقومة بالدينار العراقي في الفصل الرابع من عام 2024.

أما فيما يخص عملة الدولار الأمريكي فقد شكلت هذه المصارف نسبة (85.89%) من إجمالي صافي المركز المفتوح بعملة الدولار الأمريكي مقومة بالدينار العراقي في الفصل الأول من عام 2025، وقد شكلت ذات المصارف نسبة (79.05%) من إجمالي صافي المركز المفتوح بعملة الدولار الأمريكي مقومة بالدينار العراقي في الفصل الرابع من عام 2024، ومن الجدير بالذكر أن هذه المراكز هي مراكز طويلة بمعنى أن المصارف سوف تنتفع من ارتفاع العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بحساب توقعات المصرف ذلك أن قيمة الأصل المالي سوف ترتفع بعد تقويمه بالعملة المحلية ما يسمح له بتحقيق أرباح عند البيع لاحقاً، وهذا ما سوف نتناوله لاحقاً في فقرة اختبارات الأوضاع الضاغطة بافتراض ارتفاع العملة المحلية، من جانب آخر فإن المصرف يحتفظ بمراكز طويلة لتلبية احتياجات العملاء أو العمليات المستقبلية، ومن الجدير بالذكر إن بعض المصارف تقوم بتنويع عملاتها الأجنبية مطبقة مقولة (لا تضع جميع البيض في سلة واحدة) وبهذا قامت بتوزيع العملات الأجنبية لكنه لا تزال عملة الدولار الأمريكي تشكل النسبة الأكبر في سلة العملات الأجنبية.

رغم ما تم طرحه في أعلاه من إيجابيات احتفاظ المصارف بمراكز طويلة إلا إنه وعلى المدى البعيد سوف تتكبد المصارف خسائر في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية.

جدول رقم (1) صافي المراكز المفتوحة لأكثر 5 مصارف (المبالغ لأقرب مليون دينار)					
العملات الأخرى	الجنيه الإسترليني	اليورو	الدولار الأمريكي	المجموع	كما في
العملات مُقومة بالدينار العراقي					
40,680	5,501	576,533	6,909,011	7,531,726	2025Q1
26,620	4,620	306,103	4,639,158	4,976,501	2024Q4
14,060	880.5	270,431	2,269,853	2,555,224	الفرق
164,871	5,927	691,278	8,044,473	8,906,550	2025Q1
218,310	5,099	406,012	5,868,738	6,500,031	2024Q4
-53,439	828	285,266	2,175,736	2,406,518	الفرق

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

جدول رقم (2) تركيز العملات الأجنبية لأكثر 5 مصارف					
العملات الأخرى	الجنيه الإسترليني	اليورو	الدولار الأمريكي	كما في	
1%	0%	7%	92%	2025Q1	أكبر 5 مصارف
1%	0%	6%	93%	2024Q4	
2%	0%	8%	90%	2025Q1	القطاع المصرفي
3%	0%	7%	90%	2024Q4	

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً: رأس المال:

تم اعتماد عملية احتساب المقام (رأس المال) برأس المال والاحتياطيات السليمة (وهي عبارة عن رأس المال المكتتب + الاحتياطي الإلزامي (وليس القانوني) + الأرباح والخسائر المدورة - مجموع المبالغ الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة - مساهمات المصرف في رؤوس أموال المصارف والمؤسسات المالية - العجز في تخصيص الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الخسائر المحتملة للقروض).

نلاحظ من الجدولين المرقمين (1) و (2) أن هنالك تركيزاً لعملة الدولار الأمريكي في القطاع المصرفي على عكس نظيراتها من العملات الأجنبية، إذ شكّلت عملة الدولار الأمريكي للقطاع المصرفي نسبة (90%) من إجمالي العملات الأجنبية للقطاع المصرفي للفصلين الأول من عام 2025 و الرابع من عام 2024، مع ارتفاع اقتناء القطاع المصرفي لعملة الدولار الأمريكي ضمن المدة إلى (8,044,473) مليون دينار ما يقارب (6,188) مليون دولار أمريكي في الفصل الأول من عام 2025 بعد أن كان (5,868,738) مليون دينار ما يقارب (4,514) مليون دولار أمريكي في الفصل الرابع عام 2024.

جدول رقم (3) رأس المال (المبالغ لأقرب مليون دينار)		
رأس المال والاحتياطيات السليمة	كما في	
7,233,451	Q12025	أكبر (5) مصارف
6,909,258	Q12024	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

ثالثاً: صافي المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة:

تم إصدار تعليمات عدة فيما يخص هذه النسبة آخرها الإعمام المرقم (180/3/9) في 2020/6/30 والمتضمن بأن الحد الأعلى

لصافي مركز النقد الأجنبي يكون بمقدار (20%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة. ركزت هذه الفقرة على المصارف المتجاوزة للحد الأعلى لنسبة صافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة والبالغة (20%) بواقع (14) مصرفاً وكما موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نسبة صافي المراكز المفتوحة إلى رأس المال والاحتياطيات السليمة				
النسبة	رأس المال والاحتياطيات	مراكز النقد	كما في	14 مصرف
	العملات مُقومة بالدينار العراقي ولأقرب مليون دينار			
97%	8,766,032	8,515,680	2025Q1	
75%	8,039,078	5,997,385	2024Q4	

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الرقابة على المصارف.

المحور الثاني: سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية:

إن اختبارات الأوضاع الضاغطة هي أسلوب لتقييم مدى قوة النظام المالي تحت ظروف قاسية وغير اعتيادية أو ظروف سبق وأن مر بها النظام المالي، بهدف معرفة كيف ستكون ردة فعل النظام المالي الحالي عند حدوث هذه الصدمات.

سيتم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية على (10) مصارف التي ورد ذكرها في ثالثاً أعلاه من المتجاوزين للنسبة المعيارية بعد استبعاد (4) مصارف لغرض اتساق السيناريوهات، والسيناريوهات ستكون ضمن فقرتين، فقرة تضم اختبارات الأوضاع الضاغطة وفق اختبار الحساسية، والفقرة الأخرى معنية باختبارات الأوضاع الضاغطة وفق الفرضيات المتعددة، لمخاطر السوق (تحليل أثر تغير سعر الصرف) ومخاطر الائتمان (الائتمان النقدي فقط) للبيانات المالية 2025/3/31.

أولاً: اختبارات الحساسية:

تكون اختبارات الأوضاع الضاغطة وفق اختبار الحساسية بافتراض اختلاف متغير واحد (حدث صدمة في متغير واحد) أما باقي المتغيرات فسوف تبقى في الوضع الطبيعي، لغرض معرفة مدى تأثير كل عامل بصورة منفردة على النتائج. **(1) مخاطر السوق:** مخاطر السوق هي احتمالية تكبد خسائر نتيجة لتغيرات مفاجئة في أسعار السوق (أسعار الفائدة، الأسهم، العملات، وغيرها)، وتظهر في القطاع المصرفي في المصارف التي تتعامل مع الأدوات المالية أو أصول تتأثر بحركة السوق، وتعد اختبارات الأوضاع الضاغطة إحدى الأدوات المهمة لقياس مخاطر السوق، وسيتم تناول جانب واحد في هذه الدراسة وهو تغير سعر الصرف الذي ستتأثر به المصارف التي تمتلك عملات أجنبية.

(أ) السيناريو الأول: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي بسبب تغير سعر الصرف من 1300 إلى 1400 دينار للدولار الواحد وسيتم عكس الأثر على الأرباح والخسائر وكفاية رأس المال، ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه المصارف بعضها

يطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III والمتبقي يطبق وفق مقررات بازل I وبهذا ينعكس أثر مخاطر السوق على كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III فقط وعليه تكون المصارف المشمولة بهذا السيناريو (4) مصارف.

جدول رقم (5) السيناريو الأول: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي ليكون 1400 (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)					
4 مصارف			4 مصارف		
29,034,773	الموجودات بعملة الدولار	إجمالي الصدمة	27,168,252	الموجودات بعملة الدولار	إجمالي الصدمة
1,866,521	الفرق		12,471,662	الموجودات بالعملات الأجنبية المتبقية	
41,506,435	الموجودات للعملات الأجنبية		39,639,914	الموجودات للعملات الأجنبية	
25,462,461	المطلوبات بعملة الدولار		23,825,588	المطلوبات بعملة الدولار	
1,636,872	الفرق		11,795,912	المطلوبات بالعملات الأجنبية المتبقية	
37,258,373	المطلوبات للعملات الأجنبية		35,621,500	المطلوبات للعملات الأجنبية	
3,572,312	صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي		3,342,663	صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي	
4,248,063	صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية		4,018,414	صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية	
7,099,123	رأس المال		7,099,123	رأس المال	
%50	نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس لمال		%47	نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس لمال	
%60	نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال		%57	نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال	
8,121,958	رأس المال التنظيمي		8,121,958	رأس المال التنظيمي	
36,969,729	الأصول المرجحة بالمخاطر		36,740,080	الأصول المرجحة بالمخاطر	
%22.0	كفاية رأس المال		%22.1	كفاية رأس المال	
229,649	صافي الربح				

المصدر: من إعداد الباحث.

يلحظ من الجدول أعلاه انخفاض كفاية رأس المال بصورة طفيفة جداً من (22.1%) إلى (22.0%)، وسوف تتكون أرباح بمقدار حجم الصدمة إلا أن هذه الأرباح ليست حقيقية لكونها

لم تتأت من نشاط مصرفي أساسي فضلاً على أن المصرف لم يقدّم ببيع العملات الأجنبية واستحصال الدينار ضمن مدة الإفصاح، وهذا الأمر ناشئ لقيام المصارف بتثبيت عملاتها

الأجنبية مقومة بالدينار العراقي لتكون عملة الميزانية موحدة بعملة واحدة وهي العملة المحلية. من جانب آخر لوحظ ارتفاع نسبة صافي المراكز المفتوحة لمعظمها وبذلك متجاوزة للنسبة المعيارية البالغة كحدٍ أعلى (20%)، ويعود ذلك لتضخم أقيام العملات الأجنبية نتيجة تقويمها بسعر الصرف بمقدار الصدمة.

ب) السيناريو الثاني: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي بسبب تغير سعر الصرف من 1300 إلى 1600

دينار للدولار الواحد إذ سيتم عكس الأثر على الأرباح والخسائر وكفاية رأس المال، ومن الجدير بالذكر أن هذه المصارف بعضها يطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل I وIII والمتبقي يطبق وفق مقررات بازل I وبهذا ينعكس أثر مخاطر السوق على كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III فقط وبهذا تكون المصارف المشمولة بهذا السيناريو (4) مصارف.

جدول رقم (6) السيناريو الثاني: افتراض ارتفاع عملة الدولار الأمريكي أمام الدينار العراقي ليكون 1600 (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)			
4 مصارف		4 مصارف	
33,182,597	الموجودات بعملة الدولار	27,168,252	الموجودات بعملة الدولار
6,014,346	الفرق	12,471,662	الموجودات بالعملات الأجنبية المتبقية
45,654,260	الموجودات للعملات الأجنبية	39,639,914	الموجودات للعملات الأجنبية
29,099,955	المطلوبات بعملة الدولار	23,825,588	المطلوبات بعملة الدولار
5,274,367	الفرق	11,795,912	المطلوبات بالعملات الأجنبية المتبقية
40,895,867	المطلوبات للعملات الأجنبية	35,621,500	المطلوبات للعملات الأجنبية
4,082,642	صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي	3,342,663	صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي
4,758,393	صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية	4,018,414	صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية
7,099,123	رأس المال	7,099,123	رأس المال
%58	نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس المال	%47	نسبة صافي المركز المفتوح لعملة الدولار الأمريكي إلى رأس المال
%67	نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال	%57	نسبة صافي المركز المفتوح للعملات الأجنبية إلى رأس المال
8,121,958	رأس المال التنظيمي	8,121,958	رأس المال التنظيمي
37,480,059	الأصول المرجحة بالمخاطر	36,740,080	الأصول المرجحة بالمخاطر
%21.7	كفاية رأس المال	%22.1	كفاية رأس المال
739,979	صافي الربح		

المصدر: من إعداد الباحث.

(21.7%)، وسوف تتكون أرباح بمقدار حجم الصدمة إلا أن هذه الأرباح ليست حقيقية لكونها

يلحظ من الجدول أعلاه انخفاض كفاية رأس المال بصورة طفيفة جداً من (22.1%) إلى

لم تتأت من نشاط مصرفي أساسي فضلاً على أن المصرف لم يقيم ببيع العملات الأجنبية واستحصال الدينار في فترة الإفصاح، وهذا الأمر ناشئ لقيام المصارف بتثبيت عملاتها الأجنبية مقومة بالدينار العراقي لتكون عملة الميزانية موحدة بعملة واحدة وهي العملة المحلية. من جانب آخر لوحظ ارتفاع نسبة صافي المراكز المفتوحة متجاوزة للنسبة المعيارية البالغة ضمن الحد الأعلى (20%)، ويعود لتضخيم أقيام العملات الأجنبية نتيجة تقويمها بسعر الصرف وفق مقدار الصدمة.

(2) مخاطر الائتمان: مخاطر الائتمان هو احتمالية تعثر الزبون أو الطرف المقابل عن سداد التزاماته المالية في الوقت المحدد أو عدم القدرة على السداد مما يُكبد المصرف خسائر مالية، وتعد اختبارات الأوضاع الضاغطة إحدى طرق قياس مخاطر الائتمان، إذ سيتم تناول صدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان.

(أ) السيناريو الثالث: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار (10%) إلى إجمالي الائتمان النقدي دون تغيير سعر الصرف وسيتم عكس الأثر على الأرباح والخسائر وكفاية رأس المال، وقد تم استبعاد (3) مصارف من المصارف العشرة لكونهم لا يمتلكون محفظة إئتمانية بالعملات الأجنبية أو أن تكون محافظهم عبارة عن الائتمان غير المنتج. بعد تطبيق الصدمة بافتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان النقدي بمقدار (10%)، نلاحظ تتغير نسبة كفاية رأس المال بمقدار طفيف جداً من (24.5%) إلى (24.1%)، وتسجيل خسائر في كشف الدخل بمقدار مساوٍ لحجم الصدمة إلا أن رأس المال التنظيمي قادر على الصمود في ظروف مواتية لمثل هذه الصدمة.

جدول رقم (7) السيناريو الثالث: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار 10% (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)					
7 مصارف			7 مصارف		
788,895.00	مبلغ الصدمة	إجمالي الائتمان			قبل الصدمة
7,892,524.27	الائتمان النقدي		7,892,524.27	الائتمان النقدي	
2,873,426.46	الائتمان المنتج		3,662,321.45	الائتمان المنتج	
5,019,097.82	الائتمان غير المنتج		4,230,202.82	الائتمان غير المنتج	
%64	نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي		%54	نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي	
13,094,644.36	رأس المال التنظيمي		13,094,644.36	رأس المال التنظيمي	
54,334,032.11	الأصول المرجحة بالمخاطر		53,545,137.11	الأصول المرجحة بالمخاطر	
%24.1	كفاية رأس المال		%24.5	كفاية رأس المال	

المصدر: من إعداد الباحث.

ب) السيناريو الرابع: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار (20%) إلى إجمالي الائتمان النقدي دون تغيير سعر الصرف وسيتم عكس الأثر على الأرباح والخسائر وكفاية رأس المال، وقد تم استبعاد (3) مصارف من المصارف العشرة لكونهم لا يمتلكون محفظة ائتمانية بالعملات الأجنبية أو محافظهم عبارة عن الائتمان غير منتج.

بعد تطبيق الصدمة بافتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان النقدي بمقدار (20%)، نلاحظ تغيير نسبة كفاية رأس المال بمقدار طفيف جداً من (24.5%) إلى (23.8%)، وتسجيل خسائر في كشف الدخل مقدار مساوٍ لحجم الصدمة إلا أن رأس المال التنظيمي قادر على الصمود في ظروف مواتية لمثل هذه الصدمة.

جدول رقم (8) السيناريو الرابع: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بمقدار 20% (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)					
7 مصارف			7 مصارف		
1,575,056.65	مبلغ الصدمة	بعد الصدمة	7,892,524.27	الائتمان النقدي	قبل الصدمة
7,892,524.27	الائتمان النقدي		3,662,321.45	الائتمان المنتج	
2,087,264.81	الائتمان المنتج		4,230,202.82	الائتمان غير المنتج	
5,805,259.47	الائتمان غير المنتج		نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي	%54	
%74	نسبة الائتمان غير المنتج إلى إجمالي الائتمان النقدي		رأس المال التنظيمي	13,094,644.36	
13,094,644.36	رأس المال التنظيمي		الأصول المرجحة بالمخاطر	53,545,137.11	
55,120,193.76	الأصول المرجحة بالمخاطر		كفاية رأس المال	%24.5	
%23.8	كفاية رأس المال				

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً: اختبارات الفرضيات المتعددة:

تكون اختبارات الأوضاع الضاغطة وفق الفرضيات المتعددة بافتراض صدمتين (فرضيتين) أو أكثر في ذات السيناريو لغرض محاكاة الأزمة عند حدوث عوامل عدة معاً، إذ تم تطبيق السيناريوهات على (10) مصارف المختارة من المحور الأول/ ثالثاً) بعد استبعاد (4) مصارف لغرض اتساق السيناريوهات، وتم الأخذ بالحسبان وجود مصارف لا تمتلك محفظة ائتمان نقدي أو لا تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III.

أ) السيناريو الخامس: ارتفاع الديون غير

المنتجة بمقدار (20%) وتغيير سعر

الصرف إلى 1400 دينار للدولار الواحد:

تم افتراض حدوث صدمة ارتفاع الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان بمقدار (20%) إضافة إلى صدمة تغير سعر الصرف وارتفاع العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من 1300 إلى 1400 دينار للدولار الواحد.

المصارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III تأثرت بالصدمتين معاً وأنتج عنها انخفاض كفاية رأس مالها مقارنة

بالمصارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل I إذ تأثرت بصدمة ارتفاع الديون غير المنتجة على الرغم من امتلاكها لموجودات بالعملة الأجنبية.

لوحظ تكبد خسائر عن تطبيق هذا السيناريو بصورة عامة على الرغم من وجود تفاوت في الأرباح والخسائر، إذ تم تسجيل أرباح لدى بعض

المصارف التي عانت من صدمة تغير سعر الصرف بشكل أقوى من صدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة وبالتالي سوف تسجل أرباح تفوق خسارتها من الائتمان نتيجة لتكوين المخصص، أما البعض الآخر فتم تسجيل خسائر نتيجة لتأثرهم بصدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة أكثر من صدمة تغير سعر الصرف.

جدول رقم (9) السيناريو الخامس: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بنسبة 20% وتغيير سعر الصرف إلى 1400 (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)		
10 مصارف		
الصدمة	رأس المال التنظيمي	14,975,284
	الأصول المرجحة بالمخاطر	55,814,624
	كفاية رأس المال	26.8%
الصدمة	تطبيق وفق مقررات بازل III & I	
	مبلغ صدمة الديون غير المنتجة	1,575,057
	مبلغ صدمة تغير سعر الصرف	465,155
	رأس المال التنظيمي	14,975,284
	الأصول المرجحة بالمخاطر	57,619,329
	كفاية رأس المال	26.0%
	صافي الربح	(1,109,902)

المصدر: من إعداد الباحث.

ب) السيناريو السادس: ارتفاع الديون غير المنتجة بمقدار (20%) وتغيير سعر الصرف إلى 1600 دينار للدولار الواحد:

تم افتراض حدوث صدمة ارتفاع الديون غير المنتجة إلى إجمالي الائتمان بمقدار (20%) إضافة إلى صدمة تغير سعر الصرف وارتفاع العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي من 1300 إلى 1600 دينار للدولار الواحد.

المصارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل III تأثرت بالصدمة معاً وأنتج عنها انخفاض كفاية رأس مالها مقارنة بالمصارف التي تطبق كفاية رأس المال وفق مقررات بازل I إذ تأثرت بصدمة ارتفاع الديون

غير المنتجة على الرغم من امتلاكها لموجودات بالعملة الأجنبية.

لوحظ تكبد خسائر أقل عن تطبيق هذا السيناريو مقارنة بالسيناريو الخامس ويعود للأرباح المتأتية من ارتفاع العملة المحلية بالرغم من وجود تفاوت في الأرباح والخسائر، إذ تم تسجيل أرباح لدى بعض المصارف التي عانت من صدمة تغير سعر الصرف أقوى من صدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة وبالتالي سوف تسجل أرباح تفوق خسارتها من الائتمان نتيجة لتكوين المخصص، أما البعض الآخر فتم تسجيل خسائر نتيجة لتأثرهم بصدمة ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة أكثر من صدمة تغير سعر الصرف.

جدول رقم (10) السيناريو السادس: افتراض ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة بنسبة 20% وتغيير سعر الصرف إلى 1600 (المبالغ بالعملة الأجنبية مقومة للدينار العراقي ولأقرب مليون دينار)		
10 مصارف		
14,975,284	رأس المال التنظيمي	قبل الصدمة
55,814,624	الأصول المرجحة بالمخاطر	
26.8%	كفاية رأس المال	
III & I	تطبيق وفق مقررات بازل	بعد الصدمة
1,575,057	مبلغ صدمة الديون غير المنتجة	
1,498,832	مبلغ صدمة تغيير سعر الصرف	
14,975,284	رأس المال التنظيمي	
58,129,660	الأصول المرجحة بالمخاطر	
25.8%	كفاية رأس المال	
(76,225)	صافي الربح	

المصدر: من إعداد الباحث.

الاستنتاجات:

بسلوك الزبون وعدم تسديد ما بذمته لكنها تمتلك رأس مال تنظيمي قادر على الصمود. (3) تقوم المصارف بتكوين مخصصاتها لمواجهة الديون المتعثرة بالدينار العراقي وإن كان الائتمان النقدي بالدولار الأمريكي وبالتالي فإن أي تغيير بسعر الصرف أو تعثر الزبون سينعكس مباشرة على كشف الدخل، وقد ظهر هذا بصورة واضحة في المصارف التي لديها تركيز بالائتمان النقدي بعملة الدولار الأمريكي في السيناريو السادس على الرغم من أن هذا السيناريو يعد الأقسى على القطاع المصرفي إلا أن هذه المصارف استمرت بتكبّد الخسائر مع أنها كانت تحصل على الأرباح من تغيير سعر الصرف، هذه الخسائر ناتجة من الائتمان النقدي بسبب خسارتها للائتمان النقدي (تدفق نقدي داخل) واستقطاع جزء من أرباحها لتكوين المخصصات، بغض النظر عن التفاصيل الأخرى في كشف الدخل.

(1) إن ارتفاع سعر صرف عملة الدولار الأمريكي سوف يتسبب بزيادة أرباح المصارف التي تمتلك الدولار الأمريكي وهذا لا يُعد مؤشراً إيجابياً بالنسبة للقطاع المصرفي لكونها أرباح غير حقيقية وليست مكسباً من نشاط مصرفي، بمعنى: في لحظة تقييد هذه الأرباح لكشف الدخل لا تُعد أرباحاً حقيقية لكون المصرف لم يقدّم ببيع الدولار الذي يمتلكه وإنما تم تقييدها بوصفها أرباحاً وهو لا يزال يمتلكها في الوضع المالي، المصارف مجبرة على القيام بهذه العملية لكون الميزانية (الوضع المالي) مقومة إلى الدينار العراقي وبالتالي يعيد ذلك التوازن في أصوله وخصومه عبر عكسها على كشف الدخل.

(2) المصارف التي تمتلك محافظ ائتمانية بالعملات الأجنبية تتأثر بالتغير المفاجئ

” اتجاهات الدعم الحكومي في هيكل النفقات العامة “

رقية كريم عباس – دائرة الإحصاء والأبحاث – roqaya.kareem@cbi.iq

الملخص:

يتناول هذا البحث تحليل اتجاهات الدعم الحكومي ضمن هيكل النفقات العامة في العراق، مع التركيز على دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويُعد أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية وتقلبات الإيرادات النفطية.

أظهر التحليل أن الدعم الحكومي في العراق يتوزع على مجالات رئيسة عدة، أبرزها دعم القطاع الزراعي، وشبكة الحماية الاجتماعية، ونظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)، إضافة إلى دعم الطاقة والخدمات الأساسية مثل الكهرباء، وتستحوذ هذه البنود على نسب كبيرة من الإنفاق العام، بالمقابل شهد الدعم الحكومي للاستيرادات تزايداً ملحوظاً في السنوات 2020-2023 نتيجة ارتفاع الطلب المحلي واعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيرادات، إذ وصلت المبالغ المدعومة ذروتها في عام 2023، ثم بدأت بالانخفاض في عامي 2024 و2025. يسهم هذا الدعم في تحقيق الاستقرار السعري وضمان الأمن الغذائي والصحي، لكنه في الوقت ذاته يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد ويشكل عبئاً على المالية العامة والميزان التجاري.

كما بين البحث أن لهذا الدعم آثاراً إيجابية، تتمثل في تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، والمساهمة في استقرار أسعار السلع والخدمات الأساسية في العراق. ومع ذلك، يواجه النظام المالي تحديات هيكلية، أهمها ضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية، وعدم دقة استهداف الفئات المستحقة، فضلاً عن وجود عجز مالي في بعض قطاعات الدعم، كقطاع الكهرباء، مما يشكل ضغطاً متزايداً على الموازنة العامة.

ويخلص البحث إلى ضرورة إصلاح منظومة الدعم الحكومي عبر تحسين كفاءتها، وترشيد الإنفاق، واعتماد آليات أكثر دقة في توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر استحقاقاً، بما يحقق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاستدامة المالية.

المقدمة:

يُعد الدعم الحكومي في العراق أحد أشكال النفقات الجارية ضمن النفقات العامة التي تعتمد عليها الدولة في موازنتها العامة لتخفيف الأعباء المعيشية عن فئة من المواطنين، بغية تحقيق الاستقرار الاجتماعي، لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية وتقلب أسعار النفط، وعليه تتناول هذه الورقة أشكال الدعم المقدم من الحكومة العراقية الى فئات المجتمع، وفيما يلي أهم أشكاله المدرجة في النفقات الجارية والبرامج الخاصة للنفقات العامة عام 2024:

أولاً: الدعم المتضمن في الإنفاق الجاري العام:

(1) **التأمين الصحي:** سجل إجمالي الدعم الحكومي (النفقات الجارية والبرامج الخاصة) لفقرة التأمين الصحي مبلغ (14.13) مليار دينار عراقي.

(2) **التعويضات:** بلغ إجمالي الدعم الحكومي على فقرة التعويضات (388.8) مليار دينار عراقي توزعت على (تعويضات الضحايا وتعويضات مختلفة) و(تعويضات قانون رقم/20 لسنة 2009) و(تعويضات بموجب قانون رقم 16/ لسنة 2010) و(تعويضات بموجب قانون رقم 5/ لسنة 2009) بمبالغ (160.6) مليار دينار و(223.1) مليار دينار و(0.025) مليار دينار و(5.1) مليار دينار على التوالي.

(3) **الدعم:** سجل الإنفاق على فقرة الدعم (6.98) ترليون دينار توزعت ما بين دعم قطاع الزراعة بمبلغ (5.46) ترليون دينار والشركات الأخرى (1.52) ترليون دينار في عام 2024 على التوالي.

(4) **المنح:** تُعد المنح جزءاً مهماً من النفقات الجارية المدرجة في الموازنة العامة للدولة وتختلف المبالغ المخصصة ضمن النفقات الجارية من سنة إلى أخرى بناءً على السياسات الحكومية والأولويات الاقتصادية والاجتماعية وفي عام 2024 بلغ إجمالي الدعم الحكومي لهذه الفقرة (1.56) ترليون دينار توزعت بين المنح للعتبات المقدسة والمزارات الشريفة والمنح للأندية الرياضية ومنح مركز التسوية والتحكيم الرياضي

العراقي ومنح للشركات العامة للصناعات ومنح الجمعيات الخيرية والدينية ومنح وتحويلات أخرى ومنحة الطلبة الفقراء وبمبلغ (270.1) مليار دينار و(1.5) مليار دينار و(0.356) مليار دينار و(197) مليار دينار و(0.00129) مليار دينار و(595.9) مليار دينار و(500.9) مليار دينار، على التوالي.

(5) **التبرعات والإعانات:** بلغ إجمالي الدعم الحكومي لهذه الفقرة (41.5) مليار دينار في عام 2024 توزعت على التبرعات والإعانات، إذ تبرعت المحكمة الاتحادية العليا في مؤتمر الهيئات القضائية الإفريقية بمبلغ (41.5) مليار دينار و(0.0026) مليار دينار.

(6) **الإنفاق على غلاء مستوى المعيشة والماء والكهرباء والوقود والتغذية:** سجل إجمالي الدعم الحكومي أمام غلاء المعيشة (0.085) مليار دينار وأمام أجور الماء (2.2) مليار دينار وأمام أجور الكهرباء (3.4) ترليون دينار في عام 2024 لتخفيف الأعباء المالية على المواطنين لاسيما ذوي الدخل المحدود، فيما سجل حجم الدعم الحكومي لفقرة الوقود (283.1) مليار دينار وسجل الإنفاق الحكومي على فقرة التغذية (76.8) مليار دينار توزعت على التغذية الصحية (70.6) مليار دينار والتغذية المدرسية (6.2) مليار دينار في عام 2024.

(7) الإغاثة والمعونة الاجتماعية للمهجرين:

بلغ الدعم الحكومي للإنفاق على هذه الفئة (75.3) مليار دينار في عام 2024.

(8) نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية): تُعد

البطاقة التموينية أحد أبرز أدوات الدعم الحكومي المباشر وأعلى بنود الإنفاق الاجتماعي بعد الرواتب وشبكة الحماية الاجتماعية في العراق، إذ تم تبنيها منذ أوائل التسعينيات بهدف تأمين الأمن الغذائي للمواطنين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة مع استمرار الدعم الحكومي للبطاقة التموينية تجنباً لزيادة أسعار السلع الأساسية والظروف الاقتصادية إذ بلغ الدعم لهذه الفئة بمبلغ (3.5) ترليون دينار في عام 2024.

(9) شبكة الحماية الاجتماعية: تُعد شبكة

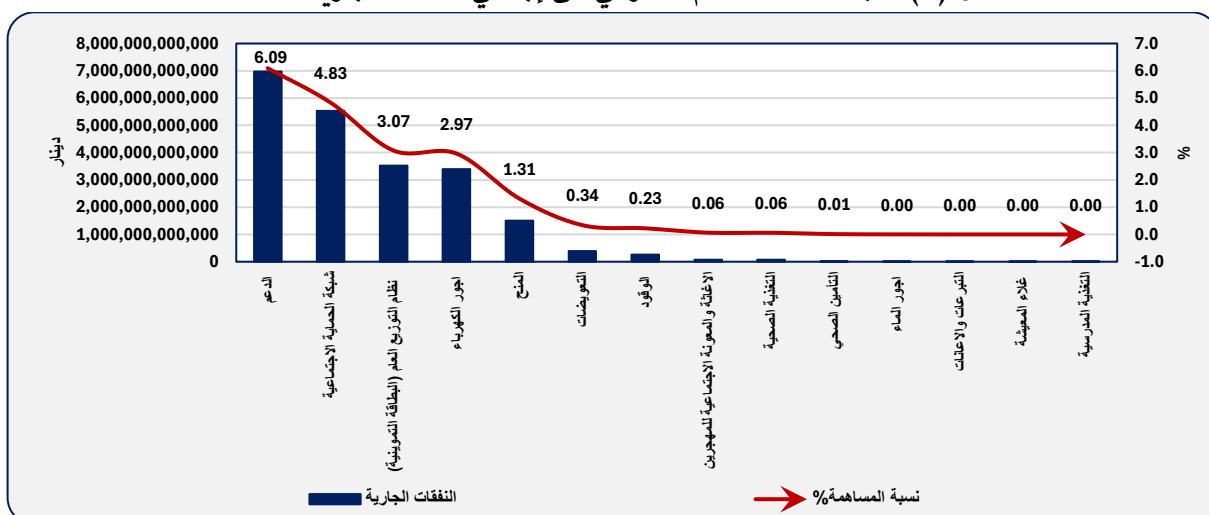
الحماية الاجتماعية أحد أبرز أدوات الدعم الحكومي المباشر للشرائح الهشة في المجتمع العراقي وفق أحكام المادة (24) من قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014، وهي جزء أساس من استراتيجية الدولة لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وبلغ الدعم الحكومي لشبكة الحماية الاجتماعية في عام 2024 (5.5) ترليون دينار.

بلغت نسبة مساهمة الدعم الحكومي لقطاع الزراعة (6.1%) من إجمالي النفقات

الجارية وسجلت نسبة مساهمة الدعم النقدي المباشر المتمثل في شبكة الحماية الاجتماعية (4.8%) من إجمالي النفقات الجارية فيما بلغت نسبة مساهمة الدعم الغذائي عبر نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) (3.1%)، وبلغت نسبة مساهمة دعم أجور الكهرباء (2.97%) والوقود (0.23%) من إجمالي الإنفاق الجاري فيما سجلت نسبة مساهمة كل من فترة المنح والتعويضات (1.3%) و(0.34%) على التوالي كما مبين في الشكل (1).

وسجلت نسبة مساهمة إجمالي الدعم الحكومي (18.98%) من إجمالي النفقات الجارية و(17.36%) من إجمالي الإنفاق العام، على الرغم من أهمية هذا الدعم يواجه العراق صعوبات جمة متصلة بضعف فعالية وكفاءة التوزيع، وعدم دقة عملية تحديد الفئات المستفيدة من هذا الدعم، مسبباً بهدر في الموارد المالية الذي يستلزم توجيهها إلى الفئات الأكثر احتياجاً مع ترشيد النفقات العامة. بينما بلغت حصة التأمين الصحي (0.01%) من إجمالي الدعم الحكومي ويعد هذا الإنفاق غير الكافي للصحة قد يؤدي إلى ضعف جودة الخدمات الصحية وزيادة الأعباء على المرضى ويرجع ذلك الى انخفاض التخصيصات المالية في الميزانية العامة.

شكل (1) نسبة مساهمة الدعم الحكومي الى إجمالي النفقات الجارية 2024



المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

جدول رقم (1) أنواع الدعم الحكومي ضمن النفقات الجارية لعام 2024

نسبة المساهمة لكل فقرة إلى إجمالي النفقات الجارية (%)	المجموع	البرامج الخاصة (دينار عراقي)	النفقات الجارية 2024 (دينار عراقي)	التبويب
0.01	14,128,188,896	218,760,100	13,909,428,796	التأمين الصحي
0.34			388,818,339,908	التعويضات
			160,601,348,191	تعويضات الضحايا وتعويضات مختلفة
			223,094,836,584	تعويضات قانون رقم 20 لسنة 2009
			25,655,133	تعويضات بموجب قانون رقم 16 لسنة 2010
			5,096,500,000	تعويضات بموجب قانون رقم 5 لسنة 2009
6.1			6,975,674,234,566	الدعم
			5,456,068,799,000	دعم قطاع الزراعة
			1,519,605,435,566	الشركات الأخرى
1.3			1,503,737,599,554	المنح
			270,095,127,375	منح العتبات المقدسة والمزارات الشريفة
			1,500,000,000	منح الأندية الرياضية
			356,577,000	منح مركز التسوية والتحكيم الرياضي العراقي
			197,223,041,425	منح الشركات العامة للصناعات
			1,299,000	منح الجمعيات الخيرية والدينية
	595,923,269,497	62,268,480,183	533,654,789,314	منح وتحويلات أخرى
			500,906,765,440	منحة الطلبة الفقراء
0.00001	41,522,711,000	41,510,000,000	15,311,000	التبرعات والإعانات
			12,711,000	التبرعات والإعانات
			2,600,000	تبرع المحكمة الاتحادية العليا في مؤتمر الهيئات القضائية الإفريقية
3.25			3,726,421,456,571	الإنفاق على مستوى المعيشة والماء والكهرباء والوقود والتغذية
0.0			84,895,667	غلاء المعيشة
0.0	2,151,515,749.00	10,000,000	2,141,515,749	أجور الماء
2.97	3,395,566,752,653	1,339,750	3,395,565,412,903	أجور الكهرباء
0.23	283,113,351,816.00	24,948,526,153	258,164,825,663	الوقود
0.06	70,630,820,199.00	182,711,110	70,448,109,089	التغذية الصحية
0.0	6,194,697,500.00	6,178,000,000	16,697,500	التغذية المدرسية
0.06	75,349,049,139.00	1,499,939,000	73,849,110,139	الإغاثة والمعونة الاجتماعية للمهجرين
3.1			3,519,999,999,906	نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية)

4.8			5,531,189,210,688	شبكة الحماية الاجتماعية
			21,733,621,191,128	إجمالي الدعم الحكومي (المتضمنة في النفقات الجارية)
			125,214,044,053,991	إجمالي الإنفاق العام الجاري (مع إقليم كردستان)
			114,486,417,430,365	إجمالي النفقات الجارية
			17.4	نسبة الدعم الحكومي من حجم الإنفاق العام%
			18.1	نسبة الدعم الحكومي من إجمالي النفقات الجارية

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

الفعلي على الكهرباء البالغ (10.45) ترليون دينار التي تشمل النفقات الجارية والاستثمارية في عام 2024، هذا يشكل ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة فيما سجلت فقرة المنح عجزاً بلغ (1.5) ترليون دينار نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق على المنح في داخل العراق مقارنة بالمنح المتحصلة من الخارج أما ما يخص التأمين الصحي فقد سجل عجزاً بلغ (14.1) مليار دينار مقابل (0.04) مليار دينار الإيراد المتحقق لهذه الفقرة.

ولحساب العجز أو الفائض لهذه الفقرات ولبيان مبالغ الدعم الحكومي لها نلاحظ من الجدول (2) الفرق بين الإيراد المُحقق لبعض فقرات الإيرادات العامة والإنفاق (الدعم) الحكومي المقدم للجهة المستفيدة من الإعانة الحكومية إذ سجلت أجور الكهرباء عجزاً بلغ (3.38) ترليون دينار في عام 2024، على الرغم من تخصيص الدولة موارد ضخمة لتغطية الكهرباء، سواء عبر الوقود أو الرواتب أو الاستثمارات، فإن ما يتم تحصيله من المستهلكين أقل من حجم الإنفاق

جدول رقم (2) العجز أو الفائض (دينار عراقي)			
عجز أو فائض	النفقات	الإيرادات	
-14,083,962,774	14,128,188,896	44,226,122	التأمين الصحي
-1,544,418,963,831	1,566,006,079,737	21,587,115,906	المنح
-3,386,291,679,859	3,395,566,752,653	9,275,072,794	أجور الكهرباء

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

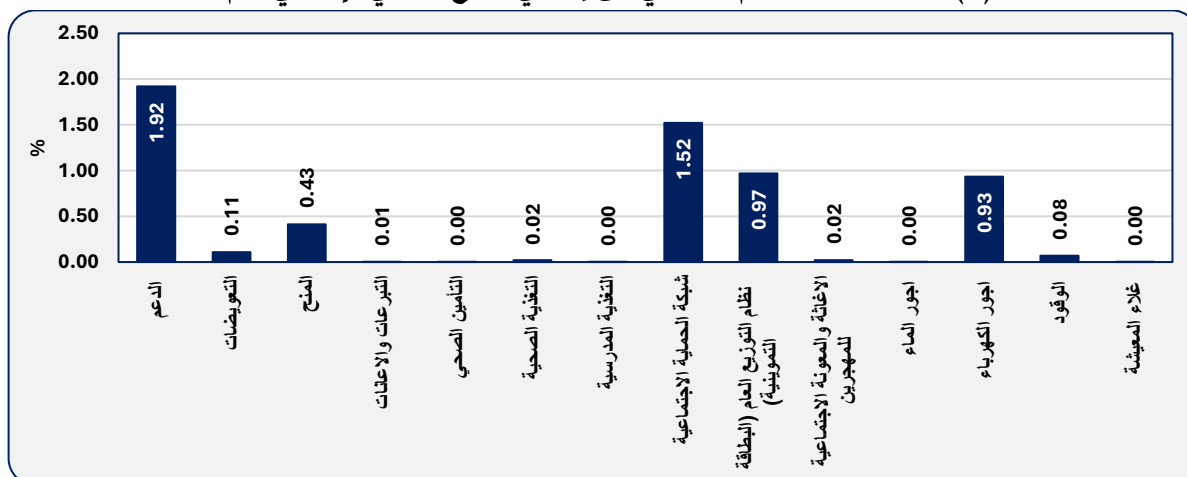
البرامج الخاصة تتجه نحو المنح والتحويلات الأخرى والتبرعات والإعانات والوقود. ثالثاً: نسبة الإنفاق الجاري للإعانات والدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي: هي طريقة لقياس مدى العبء المالي الذي تتحمله الحكومة بسبب تقديمها دعماً مالياً مباشراً أو غير مباشر مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، إذ أن النسبة المئوية تمثل حجم الدعم المالي أو مقدار ما تنفقه الحكومة على قطاعات معينة (مثل الكهرباء، الوقود، الغذاء، المياه، والبطاقة التموينية، الصحة...) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام

ثانياً: الدعم المتضمن في الإنفاق على البرامج الخاصة: هي نفقات مخصصة لتنفيذ برامج أو مشاريع معينة، قد تكون تعليمية، اجتماعية، بيئية، تنموية، أو غيرها.

سجلت فقرة المنح وتحويلات أخرى أعلى نسبة مساهمة إلى نفقات البرامج الخاصة في عام 2024 (45.5%) وفقرة التبرعات والإعانات بنسبة (30.3%) وفقرة الوقود بنسبة (18.2%) وفقرة التغذية المدرسية بنسبة (4.5%) في حين سُجلت بنود الإنفاق الأخرى بنسبة (1.5%) لعام 2024، يوضح هذا أن معظم بنود الإنفاق في

2024، البالغ (363,533.6) مليار دينار إذ سجلت نسبة إجمالي الدعم الحكومي (5.97%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما سجلت نسبة الإنفاق على فترة الدعم (1.95%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبة الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية وأجور الكهرباء (1.52%) و(0.97%) و(0.93%) على التوالي.

شكل (2) نسبة مساهمة الدعم الحكومي الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024



المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، قسم توحيد الحسابات.

البطاقة التموينية، ما أدى إلى زيادة الاستيرادات لتلبية الطلب المحلي. وساهم هذا الدعم في استقرار الأسعار الأساس للسلع والخدمات (السلة الغذائية والدواء والوقود).

رابعاً: أثر الدعم الحكومي على الاستيرادات: اعتمد العراق بشكل كبير على الدعم الحكومي في تأمين السلع الأساسية، لاسيما في نظام

جدول رقم (3) المبالغ المدعومة من الاستيرادات			
2022	2021	2020	الفترة
1,966,213,769.0	831,958,605.0	350,253,719.0	وزارة التجارة (دعم البطاقة التموينية) (دولار)
1,008,544,900.5	1,007,420,115.8	481,568,464.6	وزارة الصحة (استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية) (دولار)
705,181,601.2	343,977,441.0	615,941,473.0	وزارة الكهرباء (استيراد الطاقة الكهربائية) (دولار)
1,969,604,443.4	1,087,860,608.8	1,055,967,809.0	وزارة النفط (استيراد المنتجات النفطية) (دولار)
27,554,803.0	28,343,043.0	32,748,037.0	وزارة الصحة (علاج) (دولار)
5,677,099,517.1	3,299,559,813.6	2,536,479,502.6	إجمالي المبالغ المدعومة من الاستيرادات (دولار)
55,193.9	40,848.5	48,292.6	إجمالي الاستيرادات (مليون دولار)
2024	2023	الفترة	الفصل الثالث 2025*
2,046,383,295.3	5,002,615,384.6	وزارة التجارة (دعم البطاقة التموينية) (دولار)	1,679,456,595.2
877,505,498.7	982,080,980.6	وزارة الصحة (استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية) (دولار)	693,433,877.4
1,677,175,305.7	370,374,077.6	وزارة الكهرباء (استيراد الطاقة الكهربائية) (دولار)	372,353,403.7
1,942,910,894.9	2,241,583,677.5	وزارة النفط (استيراد المنتجات النفطية) (دولار)	221,147,777.6
47,652,346.0	48,947,508.5	وزارة الصحة (علاج) (دولار)	40,674,366.0
6,591,627,340.6	8,645,601,628.8	إجمالي المبالغ المدعومة من الاستيرادات (دولار)	3,007,066,020.0
87,410.0	65,826.4	إجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	63,085.40

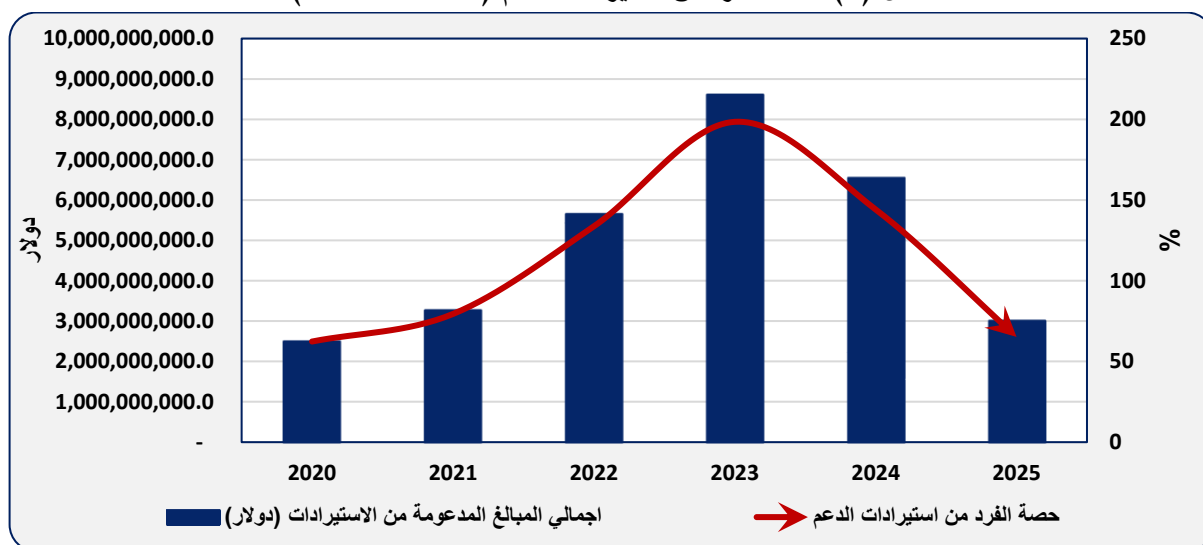
المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ملاحظة: * الاستيرادات لغاية الفصل الثالث 2025.

جدول رقم (4) المبالغ المدعومة من الاستيرادات					
الفترة	إجمالي المبالغ المدعومة من الاستيرادات (دولار)	عدد السكان (نسمة)	حصة الفرد من إجمالي الاستيرادات المدعومة (%)	إجمالي الاستيرادات المدعومة (مليون دولار)	إجمالي المبالغ المدعومة / إجمالي الاستيرادات
2020	2,503,731,465.6	40,150,000.0	62.36	2536.5	5%
2021	3,271,216,770.6	41,190,658.0	79.42	3299.6	8%
2022	5,649,544,714.1	42,248,883.0	133.72	5677.1	10%
2023	8,596,654,120.3	43,324,000.0	198.43	8645.6	13%
2024	6,543,974,994.6	45,407,895.0	144.12	6591.6	8%
2025	3,007,066,020.0	46,118,793	65.20	3007.1	5%

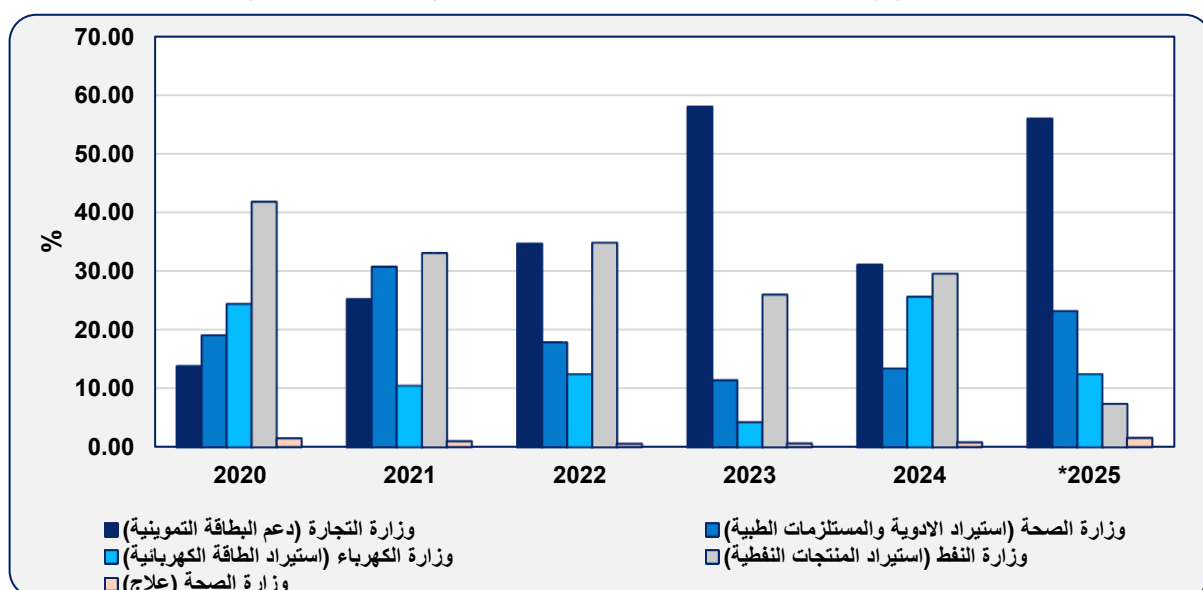
المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

شكل (3) حصة الفرد من استيرادات الدعم (2025 - 2020)



المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الشكل (4) نسبة الوزارات من الاستيرادات المدعومة (2025 - 2020)



المصدر: البنك المركزي العراقي، الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

” تحليل أثر بعض المتغيرات في الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي “

أحمد جمال عسكر – دائرة الإحصاء والأبحاث – ahmed.jamal@cbi.iq

الملخص:

تُعدّ الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي صمام أمان حيوي لاستقرار الاقتصاد الكلي إذ تُستخدم في تمويل الاستيرادات ودعم سعر الصرف وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية، وتتبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة ارتباط هذه الاحتياطيات بعوامل داخلية وخارجية أبرزها من صادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية والمشتريات من وزارة المالية من العملة الأجنبية، الأمر الذي يطرح مشكلة جوهرية تتمثل في قابلية محدودة لاستدامة الاحتياطيات الأجنبية وتعرضها للتآكل عند حدوث صدمات مالية أو نفطية، ومن ثم انطلقت فرضية البحث من أن هذه المتغيرات تؤثر بصورة آنية ومؤجلة على صافي الاحتياطيات الأجنبية وباتجاهات متباينة، إذ بُني نموذج قياسي باستخدام أسلوب (ARDL) للمدة 2004-2024 اعتماداً على بيانات شهرية لاختبار العلاقات القصيرة والطويلة الأجل، وقد بينت النتائج أن النفقات العامة والدين الداخلي لهما أثر سلبي ومعنوي بعد مُدد إبطاء قصيرة تعكس استنزاف صافي الاحتياطيات الأجنبية عبر زيادة الطلب على الدولار، فيما أظهرت نافذة بيع العملة الأجنبية الأثر الاستنزافي المباشر والأكبر، في حين شكلت الصادرات النفطية والمشتريات من وزارة المالية القنوات الرئيسة لدعم صافي الاحتياطيات الأجنبية، كما

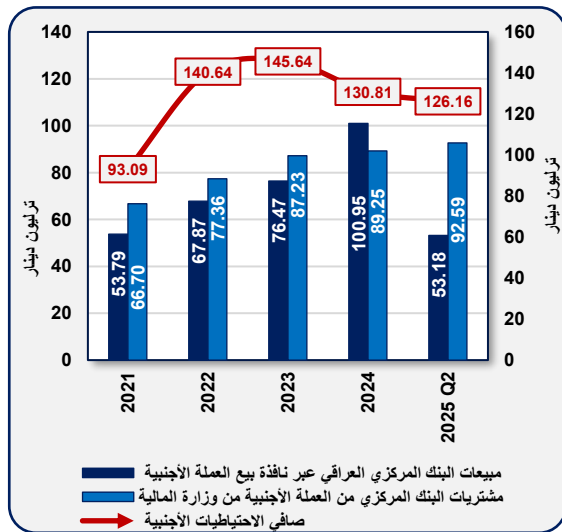
دلّ معامل تصحيح الخطأ على بطء سرعة التعديل بواقع (2.3%) شهرياً بما يؤكد وجود علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل رغم الضغوط، وانتهت الدراسة إلى أن استمرار الاعتماد على النفط مع توسع الإنفاق والدين الداخلي سيزيد المخاطر ما لم يتم تبني سياسات أكثر توازناً، ومن أبرز التوصيات ضرورة تنويع مصادر النقد الأجنبي، وضبط النفقات العامة، وإدارة نافذة بيع العملة بكفاءة أعلى، وتقليص تمويل العجز عبر الدين الداخلي، والعمل الجاد على تعزيز الإيرادات غير النفطية لأن هذه الإيرادات تؤثر بشكل غير مباشر على مستوى الاحتياطيات الأجنبية، إذ أن زيادة هذه الإيرادات وما تمثله من سحب للسيولة من الاقتصاد وإعادة توزيع لصالح الحكومة يجعل وزارة المالية في غنى عن اللجوء إلى البنك المركزي والمصارف للحصول على الموارد المالية الأمر الذي يجنب استنزاف مزيد من الاحتياطيات الأجنبية.

أولاً: الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي

العراقي/ الواقع والتحديات:

يُعدّ صافي الاحتياطيات الأجنبية أحد أبرز المؤشرات التي تعكس قوة المراكز المالية للدول وقدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية، إذ يلعب دوراً أساسياً في استقرار سعر الصرف وتغطية الاستيرادات وتعزيز ثقة الأسواق، وفي العراق تكتسب الاحتياطيات الأجنبية أهمية مضاعفة نظراً لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير

شكل (1) صافي الاحتياطيات الأجنبية ومشتريات ونافذة مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الأجنبية للمدة (Q2 2025-2021)



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

وقد مرت الاحتياطيات الأجنبية في العراق بمراحل تطور متعددة يمكن تصنيفها كما يلي:
(أ) تطور صافي الاحتياطيات الأجنبية - تعزيز العملة الأجنبية (قبل العمل على منصة التحويل الخارجي):

قبل العمل على منصة التحويل الخارجي كان الجزء الأكبر من الحوالات الخارجية يُدار عبر نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية ما جعل البنك المركزي العراقي يتحمل العبء المباشر في تلبية الطلب على النقد الأجنبي، إذ ارتفعت مبيعات البنك المركزي من (53.79) ترليون دينار في عام 2021 إلى (67.87) ترليون دينار في عام 2022 بمعدل نمو (26.18%)، في حين ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية من (93.09) ترليون دينار إلى (140.64) ترليون دينار وبمعدل نمو (51.08%) للمدة ذاتها،

على الإيرادات النفطية وهو ما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، فضلاً عن الضغوط الداخلية الناجمة عن السياسات المالية وارتفاع الدين العام.

(1) أهمية الاحتياطيات الأجنبية¹:

تؤدي الاحتياطيات الأجنبية دوراً محورياً في ضمان استقرار الاقتصاد الكلي إذ تُستخدم في:
(أ) تمويل الاستيراد والالتزامات الخارجية وتغطية الطلب على العملة الأجنبية.
(ب) دعم استقرار سعر الصرف والحد من التقلبات.
(ج) تعزيز ثقة الأسواق والمستثمرين بالاقتصاد الوطني.

(د) مواجهة الأزمات الطارئة كهبوط أسعار النفط أو ارتفاع العجز المالي.
(هـ) تعزيز التصنيف الائتماني للدولة فضلاً عن تقليل كلفة الإقراض الخارجي.

(2) تطور صافي الاحتياطيات الأجنبية:

إن صافي الاحتياطيات الأجنبية بلغ نحو (145.64) ترليون دينار في نهاية 2023، مسجلاً تراجعاً تدريجياً في 2024 وبدايات 2025 نتيجة اتساع العجز الخارجي وتزايد الإنفاق الحكومي وتحولات تدفقات التجارة والتحويلات، مع بقاء الاحتياطيات الأجنبية ضمن حدود مريحة قياساً بمؤشرات الكفاية التقليدية (أشهر الاستيراد وتغطية القاعدة النقدية وعرض النقد الواسع M2)، والشكل (1) يوضح صافي الاحتياطيات الأجنبية ومبيعات ونافذة من العملات الأجنبية ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية.

(1) خضير، مهدي يحيى وحسن، وفاء عبد الأمير، كفاية الاحتياطيات الأجنبية ودورها في استقرار سعر الصرف الدينار العراقي، Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)، 17(60)، 2022، (89-70).

نتيجة ارتفاع مشتريات البنك المركزي العراقي من (66.70) تريليون دينار إلى (77.36) تريليون دينار للمدة ذاتها وبمعدل نمو بلغ (16%).

يعكس هذا التطور أن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية هو ما مكّن البنك المركزي العراقي من تعزيز احتياطياته الأجنبية على الرغم من توسع مبيعاته من العملة لتلبية الطلب الخارجي. أي أن قوة التدفقات الدولارية من الصادرات النفطية غطت الزيادة في المبيعات، بل وأسهمت في تراكم الاحتياطيات الأجنبية بشكل أكبر، وهو ما وفر للبنك المركزي هامشاً أمان للاستقرار النقدي في تلك المدة.

(ب) تطور صافي الاحتياطيات الأجنبية - أثناء العمل على منصة التحويل الخارجي (2023 - 2024):

بدأت المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي في مطلع عام 2023 بوصفها مرحلة أولى لإعادة تنظيم التحويلات المالية، وذلك بهدف توفير رقابة استباقية على الحوالات بدلاً من الرقابة اللاحقة التي كان يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي عبر تدقيق الحوالات اليومية، وهو إجراء استثنائي نظراً لعدم اعتياد الفيدرالي على ممارسة هذا الدور، وقد انعكس تطبيق المنصة على صافي الاحتياطيات الأجنبية، إذ ارتفعت مبيعات البنك المركزي من (67.87) تريليون دينار في عام 2022 إلى (76.47) تريليون دينار في عام 2023 بمعدل نمو (12.68%)، وفي المدة ذاتها ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية من (140.64) تريليون دينار إلى (145.64)

تريليون دينار وبمعدل نمو (3.56%)، مدفوعاً بزيادة مشتريات البنك المركزي العراقي من (77.36) تريليون دينار إلى (87.23) تريليون دينار للمدة ذاتها وبمعدل نمو بلغ (12.75%). يُظهر هذا التطور أن اعتماد المنصة أسهم في تحسين آلية الرقابة على الحوالات وتقليل مخاطر التسربات، هو ما عزز قدرة البنك المركزي العراقي على توظيف الفوائض النفطية في رفع حجم المشتريات وتكوين احتياطيات إضافية، على الرغم من ارتفاع حجم المبيعات. أي أن المنصة لم تُقيّد حجم الطلب الخارجي على الدولار، لكنها حسّنت من كفاءة استخدام التدفقات الدولارية بما انعكس إيجاباً على صافي الاحتياطيات الأجنبية.

أما في عام 2024، فقد ارتفعت مبيعات البنك المركزي إلى (100.95) تريليون دينار مقارنة بـ (76.47) تريليون دينار في عام 2023، وبمعدل نمو (32.01%)، مما سبب انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية على الرغم من ارتفاع مشتريات البنك المركزي العراقي من (87.23) تريليون دينار إلى (89.25) تريليون دينار للمدة ذاتها وبمعدل نمو بلغ (2.31%). ويشير ذلك إلى أن المنصة لم تعد قادرة وحدها على تعويض الضغوط المتزايدة الناتجة عن اتساع العجز الخارجي (التمثل بموقف ميزان المدفوعات) وتزايد الطلب المحلي على الدولار، ما أدى إلى تآكل تدريجي في مستوى صافي الاحتياطيات الأجنبية رغم تحسن المشتريات. ولمواجهة هذه التحديات جرى التخطيط للتحويل التدريجي نحو بناء علاقات مباشرة بين المصارف العراقية والبنوك الخارجية المراسلة

والمعتمدة، على أن تتوسط هذه العملية شركة تدقيق دولية تتولى إجراء التدقيق المسبق على الحوالات قبل تنفيذها من البنوك المراسلة، بما يضمن تعزيز الشفافية والرقابة المسبقة على التحويلات المالية.

(ج) واقع صافي الاحتياطيات الأجنبية بعد إيقاف العمل على منصة التحويل الخارجي:

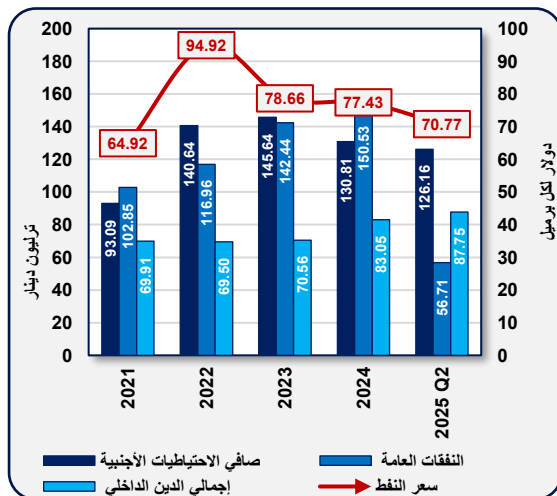
بدأت عملية التحويل من المنصة الإلكترونية إلى آلية التعامل المباشر مع البنوك المراسلة في نهاية عام 2024، وتوقف العمل بالمنصة الإلكترونية بشكل كامل في مطلع عام 2025. وقد بلغت مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية (53.18) ترليون دينار لغاية النصف الأول من عام 2025، في حين أن مشتريات البنك المركزي العراقي بلغت (92.59) ترليون دينار لغاية النصف الأول من عام 2025، وفي المدة ذاتها انخفض صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (126.16) ترليون دينار.

تعكس هذه التطورات أن الانتقال إلى آلية البنوك المراسلة لم تحد من الزيادة الكبيرة في المبيعات الرسمية، لكنها رافقت ضغوطاً مع ضغوط خارجية أوسع أدت إلى تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية، ومنها تباطؤ التدفقات الدولارية (نتيجة تراجع أسعار النفط أو انخفاض الصادرات). كما يشير انخفاض المشتريات إلى تراجع قدرة البنك المركزي على تعويض المبيعات عبر الفوائض النفطية، ما نتج عنه تآكل ملحوظ في مستوى صافي الاحتياطيات الأجنبية في النصف الأول من 2025.

(3) تحديات صافي الاحتياطيات الأجنبية:

إن صافي الاحتياطيات الأجنبية يواجه مجموعة من التحديات التي قد تهدد استدامته على المدى المتوسط، نتيجة الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية من جهة، واتساع الضغوط الداخلية المرتبطة بالسياسة المالية ومستويات الدين العام من جهة أخرى. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الاحتياطيات تأثرت بشكل مباشر بالتغيرات في أسعار النفط، وبنمو النفقات العامة، فضلاً عن تراكم الدين الداخلي لتغطية عجز الموازنة الذي رفع الطلب على الدولار عبر النظام المصرفي، لذا فإن فهم طبيعة هذه التحديات يُعدّ ضرورياً لرسم السياسات الكفيلة بالحفاظ على مستوى آمن من الاحتياطيات الأجنبية. ويمكن ملاحظة هذا وفق الشكل (2) الذي يوضح كلاً من صافي الاحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط والنفقات العامة والدين العام الداخلي.

شكل (2) صافي الاحتياطيات الأجنبية وأسعار النفط والنفقات العامة والدين الداخلي



المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الإحصاءات النقدية والمالية.
- بيانات النفقات العامة اعتماداً على وزارة المالية، الأموال العامة، أرشيف تنفيذ الموازنة (<https://www.mof.gov.iq/Budget-implementation-Archive.aspx>)

أ) تقلّب أسعار النفط:

يمثل تقلّب أسعار النفط التحدي الأبرز على مسار صافي الاحتياطيات الأجنبية في العراق، إذ يظهر من الرسم أن سعر البرميل بلغ (64.92) دولارًا في عام 2021 وهو ما انعكس على صافي الاحتياطيات الأجنبية التي بلغت نحو (93.09) تريليون دينار للعام نفسه، قبل أن يقفز سعر النفط إلى (94.92) دولارًا في 2022 ما أدى إلى قفزة كبيرة في صافي الاحتياطيات الأجنبية لتصل إلى (140.64) تريليون دينار، مستفيدة من زيادة الإيرادات النفطية التي عززت قدرة البنك المركزي على تراكم الأصول الأجنبية وارتفاع مشترياته كما أشرنا سابقاً في الشكل (1). ورغم تراجع أسعار النفط إلى (78.66) دولارًا للبرميل في عام 2023 إلا أن صافي الاحتياطيات الأجنبية واصلت ارتفاعها لتبلغ (145.64) تريليون دينار، مستفيدة من استمرار تدفق الإيرادات النفطية عند مستويات مرتفعة نسبياً، وهو ما عكس متانة وضع المالية العامة في تلك المرحلة، غير أن الانخفاض اللاحق في أسعار النفط إلى (77.43) دولارًا في 2024 ترافق مع تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (130.81) تريليون دينار، في مؤشر على بداية تأثرها المباشر بضعف التدفقات النفطية واتساع النفقات العامة، وهو اتجاه استمر حتى منتصف 2025، إذ تراجع سعر البرميل إلى (70.77) دولارًا فقط، ما أدى إلى هبوط صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (126.16) تريليون دينار، ليتضح بجلاء الارتباط بين صافي

الاحتياطيات الأجنبية وتقلّبات أسعار النفط العالمية، وغياب مصادر بديلة لتوليد النقد الأجنبي ما يمكن أن يُخفف من حدة هذا الارتباط.

ب) اتساع العجز المالي:

تظهر النفقات العامة في الشكل (2) بوصفها أحد أبرز العوامل الضاغطة على صافي الاحتياطيات الأجنبية، إذ ارتفعت النفقات العامة تدريجياً من (102.85) تريليون دينار في 2021 إلى (116.96) تريليون دينار في 2022، ما ترافق مع تحسن صافي الاحتياطيات الأجنبية بفضل الوفرة النفطية. إلا أن الارتفاع الأكبر للنفقات كان في 2023 حين وصلت إلى (142.44) تريليون دينار، ثم قفزت في 2024 إلى (150.53) تريليون دينار، وهو ما تجاوز وتيرة نمو الإيرادات النفطية، وأدى إلى زيادة الاعتماد على صافي الاحتياطيات الأجنبية لتغطية الإنفاق الجاري وتمويل الواردات، وفي النصف الأول من 2025 إذ بلغت النفقات (56.71) تريليون دينار، لكنها بقيت عند مستوى مرتفع قياساً بصافي الاحتياطيات الأجنبية (126.16) تريليون دينار، الأمر الذي عكس استمرار الضغط على صافي الاحتياطيات الأجنبية، هذا المسار يكشف أن الإنفاق الحكومي المتنامي، لا سيما في مُدد الطفرة النفطية، لم يكن متوازناً مع حجم الإيرادات، مما أدى إلى تقويض الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على الاحتياطيات الأجنبية.

ج) ارتفاع الدين الداخلي:

يمثل الدين الداخلي أحد الضغوط غير المباشرة على صافي الاحتياطيات الأجنبية، إذ أن توسع الحكومة في الاقتراض المحلي لتغطية العجز المالي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية داخل الاقتصاد غير المغطاة بالعملة الأجنبية، ومن ثم ارتفاع مستويات الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد أو الادخار بالدولار، وهو ما ينعكس في زيادة مبيعات البنك المركزي عبر نافذة العملة، ومع استمرار هذا المسار تتعرض صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى استنزاف تدريجي نتيجة خروج العملات الأجنبية لتلبية الطلب المتنامي، ويظهر من الشكل (2) أن إجمالي الدين الداخلي سجل (69.91) تريليون دينار في 2021 قبل أن ينخفض قليلاً إلى (69.50) تريليون دينار في 2022، لكنه عاد للارتفاع إلى (70.56) تريليون دينار في 2023، وواصل الزيادة إلى (83.05) تريليون دينار في 2024، ثم بلغ (87.75) تريليون دينار في منتصف 2025. هذا التوسع في الاقتراض المحلي لتغطية العجز المالي أدى إلى ضخ سيولة إضافية داخل الاقتصاد، ورفع مستويات الطلب على الدولار سواء لأغراض الاستيراد أم بوصفه وسيلة للتحوط والادخار، ما انعكس على زيادة مبيعات البنك المركزي عبر نافذة العملة لتلبية هذا الطلب وهذا ما أشرنا له سابقاً في الشكل (1). ومع استمرار هذا الاتجاه، أصبح الدين الداخلي عاملاً مساهماً في استنزاف تدريجي لصافي الاحتياطيات الأجنبية، على الرغم من أن الاحتياطيات الأجنبية كانت تتلقى دعماً من أسعار النفط المرتفعة نسبياً في بعض

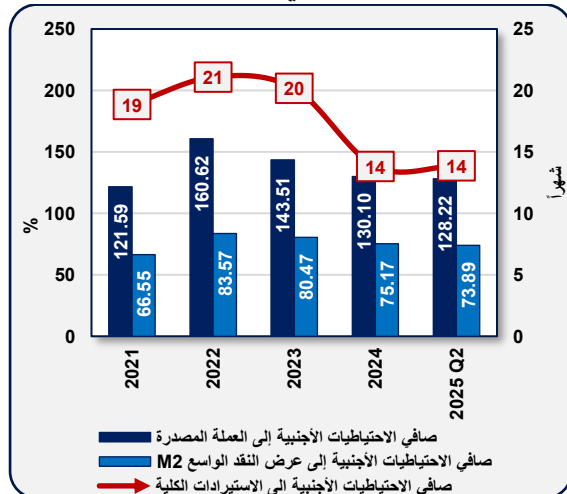
الأوقات، وبالتالي فإن تراكم الدين الداخلي، إلى جانب الإنفاق المتزايد ضاعف الضغط على صافي الاحتياطيات الأجنبية وجعلها أكثر عرضة للتقلبات الخارجية.

بعيداً عن هذه التحديات فإن كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية في تغطية أشهر الاستيرادات والعملة المصدرة وعرض النقد الواسع لا يزالان ضمن مستويات مقبولة.

4) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية:

إن مؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية ما زالت تُظهر بقاء صافي الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات آمنة نسبياً، إذ أن حجمها الحالي يتيح تغطية أشهر عدة من الاستيرادات السلعية والخدمية، إضافة إلى توفير غطاء كافٍ للعملة المصدرة والقاعدة النقدية، فضلاً عن قدرتها على دعم العرض النقدي الواسع، ويعكس ذلك الدور الحيوي لصافي الاحتياطيات الأجنبية في تعزيز الثقة بالسياسة النقدية والحفاظ على استقرار سعر الصرف على الرغم من الضغوط المتزايدة التي قد تؤثر على استدامتها في المدى المتوسط، والشكل (3) يوضح كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية.

شكل (3) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

يبين الشكل (3) إن كفاية صافي الاحتياطات الأجنبية في العراق ظلت عند مستويات أمنة لكنها بدأت بالتراجع التدريجي، فقد ارتفعت نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية إلى العملة المصدرة من (121.59%) في 2021 إلى ذروة بلغت (160.62%) في 2022، قبل أن تنخفض تدريجيًا إلى (128.22%) في النصف الأول من 2025، ما يعكس الضغوط المتزايدة على الغطاء النقدي. وبالمثل ارتفعت نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2) إلى (83.57%) في 2022 لكنها تراجعت لاحقًا إلى (73.89%) في النصف الأول 2025، في دلالة على أن نمو الكتلة النقدية فاق نمو صافي الاحتياطات الأجنبية. أما مؤشر تغطية الاستيرادات ورغم بقائه فوق الحدود المعيارية (3-6 أشهر)، فقد انخفض من (21) شهرًا في 2022 إلى (14) شهرًا في النصف الأول 2025، وهو ما يكشف عن اتجاه نزولي يعكس تباطؤ تدفقات الدولار مقابل توسع الاستيرادات.

وبذلك يتضح أن الاحتياطات ما زالت كافية لكنها تتعرض لضغوط متنامية قد تحد من قدرتها على الصمود في حال استمرار الظروف الحالية. ثانيًا: بناء الأنموذج القياسي لتقدير أثر بعض المتغيرات الكلية على صافي الاحتياطات الأجنبية:

تُعد النماذج القياسية من الأدوات العلمية الأساسية في التحليل الاقتصادي، إذ تتيح إمكانية قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وتقدير اتجاهها وقوتها سواء على المدى

القصير أم الطويل. وبالنظر إلى خصوصية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بصورة كبيرة على العوائد النفطية ويتأثر بدرجة عالية بالمتغيرات المالية والنقدية، فقد برزت الحاجة إلى بناء نموذج قياسي يوضح أثر كل من صادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية والمشتريات من وزارة المالية على صافي الاحتياطات الأجنبية. ويهدف هذا الأنموذج إلى تقديم إطار تحليلي متكامل يساعد في فهم الكيفية التي تؤثر بها هذه العوامل في مستوى صافي الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي وذلك عبر توصيف الأنموذج القياسي وتحديد المتغير التابع والمستقلين، ثم اختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات الإحصائية الملائمة مثل اختبار ديكي- فولر الموسع أو فيلبس بيرون، واختيار الصيغة المناسبة للتقدير مثل نماذج التكامل المشترك، وصولًا إلى تقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل والتحقق من سلامة النتائج عبر الاختبارات التشخيصية والهيكلية المتعلقة بالارتباط الذاتي وتجانس التباين واستقرار الأنموذج اعتماداً على البيانات الشهرية للمتغيرات وللمدة (2004-2024)، وبهذا فإن الأنموذج المقترح لا يقتصر على قياس الأثر المباشر للمتغيرات بل يوفر إطاراً علمياً لتفسير ديناميكيات العلاقة بين السياسة المالية والقطاع النقدي وصافي الاحتياطات الأجنبية في الاقتصاد العراقي.

1) توصيف الأنموذج القياسي وتحديد متغيرات البحث:

تم بناء أنموذج قياسي لتقدير معادلة الانحدار لغرض قياس أثر كل من صادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية ومشتريات العملة الأجنبية من وزارة المالية على صافي الاحتياطيات الأجنبية، اعتماداً على البيانات الشهرية للمتغيرات وللمدة (2004-2024)، وكما موضح بمعادلة الانحدار الآتية:

$$Y = b_0 - b_1x_1 - b_2x_2 + b_3x_3 - b_4x_4 + b_5x_5 + e_t$$

حيث إن:

Y_t : صافي الاحتياطيات الأجنبية.

X_1 : النفقات العامة.

X_2 : إجمالي الدين الداخلي.

X_3 : صادرات النفط.

X_4 : نافذة بيع العملة الأجنبية.

X_5 : مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية.

e_t : الخطأ العشوائي.

إذ تمثل صافي الاحتياطيات الأجنبية بالمتغير التابع، أما (صادرات النفط والنفقات العامة وإجمالي الدين الداخلي ومبيعات العملة الأجنبية ومشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية) وتمثلت بالمتغيرات المستقلة التي تؤثر على صافي الاحتياطيات الأجنبية.

2) اختبارات السكون (Phillips-Perron Test):

تم اختبار المتغيرات كافة باختبار جذر الوحدة (Phillips-Perron test) للتأكد من وجود سكون من عدمه، وكانت النتائج كما في الملحق (1) إذ بينت أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى (مثل صادرات النفط X_1 ، النفقات العامة X_3 ، مبيعات النافذة X_4 ، المشتريات من وزارة المالية X_5)، بينما استقرت أخرى بعد الفرق الأول (مثل صافي الاحتياطيات الأجنبية Y ، إجمالي الدين الداخلي X_2)، وهذا يبرر اختيار نموذج ARDL لأنه مناسب للسلاسل التي تجمع بين (1) و (0).

3) تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات

الموزعة Autoregressive Distributed Lag

(ARDL):

تحديد عدد الإبطاءات المثلى لأنموذج الدراسة: إذ كان عدد الإبطاءات المثلى بالشكل التالي (1,1,3,2,3,2,1)، وتم اختيار هذا الأنموذج بناءً على معيار Akaike (AIC). وهذا يعني تأخيرين للمتغير Y وثلاثة تأخرات للمتغيرين (X_1 ، X_3)، وتأخيرين للمتغير (X_2)، في حين تأخر واحد للمتغيرين (X_4 ، X_5). وبعد أن تم تحديد عدد الإبطاءات المثلى تم تقدير أنموذج (ARDL) وكانت نتائج الأنموذج كما في الجدول (1).

جدول رقم (1) تقدير أنموذج (ARDL)				
Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 09/07/25 Time: 12:47				
Sample (adjusted): 2004M04 2024M12				
Included observations: 249 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5				
Fixed regressors:				
Number of models evaluated: 2048				
Selected Model: ARDL (2, 3, 2, 3, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.765755	0.063034	12.14823	0.0000
Y(-2)	0.210516	0.063201	3.330878	0.0010
X1	-0.044439	0.042284	-1.050962	0.2944
X1(-1)	-0.067827	0.042611	-1.591766	0.1128
X1(-2)	-0.190685	0.039893	-4.779960	0.0000
X1(-3)	0.062889	0.039483	1.592838	0.1126
X2	0.057426	0.109413	0.524853	0.6002
X2(-1)	0.242122	0.165935	1.459143	0.1459
X2(-2)	-0.271133	0.109090	-2.485396	0.0136
X3	0.138173	0.032339	4.272661	0.0000
X3(-1)	0.075024	0.034623	2.166898	0.0313
X3(-2)	0.146217	0.033323	4.387856	0.0000
X3(-3)	0.074363	0.032962	2.256026	0.0250
X4	-1.192107	0.172293	-6.919087	0.0000
X4(-1)	0.291215	0.176290	1.651911	0.0999
X5	0.645841	0.090195	7.160504	0.0000
X5(-1)	0.206539	0.099230	2.081409	0.0385
R-squared	0.996808	Mean dependent var		68247.38
Adjusted R-squared	0.996588	S.D. dependent var		35623.29
S.E. of regression	2080.844	Akaike info criterion		18.18477
Sum squared resid	1.00E+09	Schwarz criterion		18.42491
Log likelihood	-2247.003	Hannan-Quinn criter.		18.28143
Durbin-Watson stat	2.048902			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

لوحظ من الجدول (1) أن قيمة المقاييس العامة كمعامل التحديد المصحح ($R^2=99\%$) و ($DW \approx 2.049$) تدل على ملائمة عالية للنموذج وغياب مشكلة ارتباط ذاتي بين بواقي الأنموذج، ويمكن تحليل المعادلة ونتائج التقدير التي في الجدول (1) كالآتي:

أ) النفقات العامة (X1):

عند المدة الحالية (Lag 0) يُلاحظ أن الأثر غير معنوي، أي أن الزيادة الفورية في النفقات لا تحدث تغييراً مباشراً في صافي الاحتياطات الأجنبية.

أما عند التأخر الأول (Lag1): فإن الأثر لا يزال غير معنوي.

وبالنسبة إلى التأخر الثاني (Lag2): فإن الأثر سلبي وقيمة المعامل (-0.190) ومعنوي لأن قيمة ($P=0.000$) تُعد أقل من (0.05)، أي أن التوسع في النفقات العامة بعد مرور شهرين يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في صافي الاحتياطات الأجنبية، وهو ما يتفق مع كون الإنفاق يزيد من الطلب على الدولار عبر الاستيرادات والتحويلات.

وعليه فإن الأثر السلبي يظهر بعد تأخر زمني (Lag2)، ما يعكس أن التوسع في الإنفاق الحكومي يستنزف صافي الاحتياطات الأجنبية لاحقاً وفق زيادة الاستيرادات أو زيادة السحب من نافذة العملة.

ب) إجمالي الدين الداخلي (X2):

عند المدة الحالية (Lag0): فإن الأثر غير معنوي، أي أن التوسع في إصدار الدين الداخلي

ضمن المدة الزمنية نفسها ليس له أثر مباشر على صافي الاحتياطات الأجنبية.

عند التأخر الأول (Lag1): الأثر لا يزال غير معنوي ولا يمكن الاعتماد عليها إحصائياً.

أما عند التأخر الثاني (Lag2): فإن الأثر سلبي وقيمة المعامل (-0.271) ومعنوي لأن قيمة ($P=0.013$) أقل من (0.05)، أي أن زيادة الدين الداخلي تظهر أنها تُستخدم لتمويل الإنفاق (غالباً الإنفاق الجاري)، وبذلك تعزز الطلب المحلي على السلعة والعملات الأجنبية وتؤدي بعد مرور شهرين في النهاية إلى استنزاف في صافي الاحتياطات الأجنبية.

ج) الصادرات النفطية (X3):

عند المدة الحالية (Lag0): فإن الأثر إيجابياً وقيمة المعامل (+0.138) ومعنوياً لأن قيمة ($P=0.000$)، أي أن الزيادة الفورية في الصادرات النفطية تدعم صافي الاحتياطات الأجنبية فوراً عبر تدفق الدولارات.

ويبقى أثر الصادرات إيجابياً إلى التأخر الثالث (Lag3) مع ظهور قوة في بعض التأخيرات.

صادرات النفط تُعد القناة الأوضح لدعم صافي الاحتياطات الأجنبية، وأثرها إيجابي وممتد عبر مُدد زمنية عدة، ما يعكس تحويلات نفطية متواترة تدخل صافي الاحتياطات الأجنبية أو تزيد من مشتريات البنك من العملة الأجنبية.

د) نافذة بيع العملة الأجنبية (X4):

عند المدة الحالية (Lag0): فإن الأثر سلبياً وقيمة المعامل (-1.192) ومعنوياً لأن قيمة ($P=0.000$) وهي أقل من (0.05)، أي أن الزيادة الفورية في مبيعات النافذة تعني خروج

عملة أجنبية من صافي الاحتياطيات الأجنبية؛ وهذا أثر مباشر ومتناسب كبيراً.

عند التأخر الأول (**Lag1**): الأثر إيجابي وقيمة المعامل (0.291+) وغير معنوي لأن قيمة ($P=0.099$) أكبر من (0.05)، إي هناك إشارة ضعيفة بأن عمليات النافذة قد تُساعد على استقرار السوق لاحقاً (مثلاً عبر الحد من السوق الموازية)، لكن الأثر الفعلي المهيمن هو الخروج الفوري من صافي الاحتياطيات الأجنبية.

هذا يعني أن نافذة بيع العملة الأجنبية تمثل قناة رئيسية لإنفاق جزء من صافي الاحتياطيات الأجنبية لتغطية الطلب الخارجي، ويظهر أثرها الاستنزافي بشكل مباشر وفوري، ما يجعل أي سياسات لضبط حجم المبيعات أو تحسين آلية توزيعها مؤثرة بشكل واضح على مسار صافي الاحتياطيات الأجنبية.

هـ) مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية (X5):

عند المدة الحالية (**Lag0**): فإن الأثر إيجابي وقيمة المعامل (0.646+) ومعنوي لأن قيمة ($P=0.000$) أقل من (0.05)، أي أن الزيادة الفورية في مشتريات البنك (أي تحويلات من المالية إلى البنك) تعمل على زيادة صافي الاحتياطيات الأجنبية فوراً.

عند التأخر الأول (**Lag1**): فإن الأثر إيجابياً وقيمة المعامل (0.206+) إلا أن معنويته أضعف نسبياً حيث بلغت قيمة الاحتمال ($P=0.038$) وهي أقل من (0.05)، مما يشير إلى أن تأثير المشتريات يستمر لمدة قصيرة

إضافية بعد الأثر الفوري على صافي الاحتياطيات الأجنبية.

أي أن التحويلات المالية عندما تُغطى فعلاً فإنها ترفع الاحتياطيات عند الوقوع، ولكن إذا كانت هذه المشتريات تجري في سياق عجز متكرر أو تدفقات غير كافية فإن أثرها الفعلي على صافي الاحتياطيات الأجنبية قد يصبح محايداً على المدى البعيد بسبب عمليات الإنفاق اللاحقة. وفق كل ما سبق يمكن القول إن معادلة الانحدار التقديرية كالآتي:

$$\hat{Y} = -0.190 X1 - 0.271 X2 + 0.138 X3 - 1.192 X4 + 0.646 X5 + e_i$$

تشير معاملات الانحدار التقديرية إلى أن النفقات العامة ذات ميل سالب مقداره (0.190-) مما يعني أن التوسع في الإنفاق يؤدي إلى تراجع صافي الاحتياطيات الأجنبية، كما أن إجمالي الدين الداخلي يظهر أثراً سلبياً أكبر بميل (0.271-) وهو ما يعكس أن زيادة الاعتماد على أدوات الدين لتمويل العجز يوجّه في الغالب إلى الإنفاق الجاري فيؤدي لاحقاً إلى استنزاف صافي الاحتياطيات الأجنبية. وفي المقابل فإن صادرات النفط جاءت بمعامل موجب (0.138) بما يوضح أن ارتفاع الصادرات النفطية يسهم في تعزيز صافي الاحتياطيات الأجنبية بشكل مباشر، بينما نافذة بيع العملة الأجنبية مثّلت العامل الأكثر استنزافاً باحتفاظها بالميل السالب الأعلى (1.192-) إذ تؤدي أي زيادة في المبيعات إلى خروج فوري للعملة الصعبة من صافي الاحتياطيات الأجنبية. أما مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية فقد أظهرت ميلاً موجباً (0.646) يعكس دورها المباشر في دعم صافي الاحتياطيات

الأجنبية عبر تحويل عوائد النفط إلى البنك المركزي. وبذلك يمكن القول إن العوامل السالبة (الإنفاق، الدين الداخلي، نافذة البيع) هي مصادر تسرب على صافي الاحتياطيات الأجنبية، في حين تمثل الصادرات النفطية والمشتريات من المالية أهم قنوات الحقن لها.

(4) اختبار الحدود (Bounds test) لوجود تكامل مشترك:

لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل ووجود التكامل المشترك بين المتغير التابع (صافي الاحتياطيات الأجنبية) والمتغيرات التفسيرية المتمثلة بـ (النفقات العامة، إجمالي الدين الداخلي، صادرات النفط، نافذة بيع العملة الأجنبية، ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية) تم الاعتماد على اختبار الحدود (Bounds Test) حيث بلغت قيمة إحصائية ($F=17.22003$) وفق ما هو مبين في الملحق (2)، وهي قيمة تفوق الحدود العليا عند مستويات الدلالة التقليدية، الأمر الذي يشير بوضوح إلى وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ولتعزيز هذا الاستنتاج والتأكد من صحة وجود العلاقة التوازنية، يمكن اللجوء إلى تقدير معلمة تصحيح الخطأ (Error Correction Term) التي تُعد مؤشرًا إضافيًا على وجود التكامل المشترك واستقرار النموذج على المدى الطويل.

(5) معامل تصحيح الخطأ (ECM) وسرعة التعديل:

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين

المتغير التابع المتمثل بصافي الاحتياطيات الأجنبية والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالإنفاق العام، وإجمالي الدين الداخلي، وصادرات النفط، ومبيعات نافذة العملة الأجنبية، ومشتريات البنك المركزي من وزارة المالية، أصبح من الضروري تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل إضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ (ECM) وتُظهر النتائج في الملحق (3) أن معامل تصحيح الخطأ في معادلة الفروق بلغ $(-0.023729 = \text{CointEq}(-1))$ ، وهو معامل دال إحصائيًا يشير إلى أن نحو 2.3% من أي انحراف عن التوازن يتم تصحيحه شهريًا. وهذا يعني عودة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى مسارها التوازني بعد التعرض للصدمات التي تجري بوتيرة بطيئة نسبيًا، لكنها في الوقت نفسه تؤكد وجود علاقة مستقرة على المدى الطويل.

(6) اختبارات التشخيص والموثوقية:

بعد اعتماد أنموذج $\text{ARDL}(2,3,2,3,1,1)$ في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل، يصبح من الضروري التحقق من جودة أداء الأنموذج المستخدم في قياس وتحليل الأثر، والتأكد من خلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر في موثوقية نتائجه، وذلك عبر تطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية الآتية:

(أ) اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation):

يتم التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي وفق اختبار (Breusch-Godfrey LM)، وقد أوضحت النتائج في الجدول (2) أن قيمة الإحصاء بلغت ($F=0.7600$) مع مستوى احتمالية ($P=0.4692$) وبما أن قيمة

لا يعاني من مشكلة تعدد خطي خطيرة، مما يعزز من استقرار المعاملات وقابلية تفسيرها.

جدول (4) اختبار التعدد الخطي (VIF)		
Variance Inflation Factors		
Date: 09/07/25 Time: 12:51		
Sample: 2004M01 2024M12		
Included observations: 252		
	Coefficient	Uncentered
Variable	Variance	VIF
X1	0.110540	5.812565
X2	0.002562	3.111117
X3	0.064799	3.787002
X4	0.680760	7.508072
X5	0.471811	6.452840

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

د) اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات نموذج (ARDL):

للتأكد من أن البيانات المستخدمة في النموذج خالية من أي تغيرات هيكلية، وكذلك للتحقق من مدى استقرار وانسجام تقديرات معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، تم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة Cumulative Sum of Recursive Residuals Test (CUSUM). ووفقاً لنتائج هذا الاختبار (كما هو موضح في الملحق 4)، فإن الرسم البياني للاختبار بقي داخل الحدود الحرجة العليا والدنيا عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول فرضية عدم (H_0) التي تنص على أن جميع المعلمات المقدرة مستقرة هيكلية.

وبذلك فإن جميع الاختبارات التشخيصية التي جرى تطبيقها قد استُخدمت للتحقق من سلامة النموذج القياسي المستخدم، وقد أظهرت نتائجها أدلة واضحة على خلو النموذج من المشكلات

($P > 0.05$)، فإننا لا نرفض فرضية عدم، وهو ما يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي، وبالتالي فإن البواقي مستقلة ولا تؤثر على موثوقية التقديرات.

جدول (2) اختبار الارتباط التسلسلي لمتسلسل (LM)			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.760039	Prob.F(2,230)	0.4688
Obs*R-squared	1.634845	Prob.Chi-Square(2)	0.4416

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ب) اختبار تجانس التباين (Homoskedasticity): يتم التحقق من وجود مشكلة تغير التباين وفق اختبار ARCH، وقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيمة الإحصاء بلغت ($F=2.998$) مع مستوى احتمالية ($P=0.094$) وبما أن قيمة ($P > 0.05$)، فهذا يعني أننا لا نرفض فرضية عدم، أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة معنوية في تغير التباين، الأمر الذي يعزز من قوة النتائج وموثوقية التقديرات.

جدول رقم (3) اختبار تجانس تباين البواقي لنموذج (ARDL)			
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.813467	Prob.F(1,246)	0.0947
Obs*R-squared	2.804269	Prob.Chi-Square(1)	0.0940

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ج) اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity): أظهرت نتائج اختبار معامل تباين (VIF) في الجدول (4) أن أعلى قيمة بلغت نحو ($VIF \approx 7.51$) للمتغير X4 (نافذة بيع العملة الأجنبية)، في حين كانت قيم باقي المتغيرات أقل من ذلك. وبما أن جميع القيم أقل من العتبة الحرجة (10)، فإن هذا يشير إلى أن النموذج

القياسية، مما يعزز من موثوقيته وصلاحيته في تفسير العلاقات محل البحث.

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات:

1) الاستنتاجات:

أ) يعبر التأثير السلبي للنفقات الحكومية والدين الداخلي على صافي الاحتياطات الأجنبية في العراق عن هيمنة المالية العامة والتي تحفز الطلب الكلي دائماً في الاقتصاد الذي غالباً ما يُغطى عبر الاستيراد بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الأمر الذي يشكل ضغطاً كبيراً على الاحتياطات الأجنبية، وفي هذا الإطار أيضاً تتجلى حالة العجز المزدوج في الاقتصاد العراقي، إذ يؤدي تزايد عجز الموازنة بسبب تنامي الإنفاق إلى دفع عجز ميزان المدفوعات نحو الأعلى وفق قناة الاحتياطات الأجنبية.

ب) إن ظهور أثر متغير الإيرادات النفطية بقيمة موجبة وتأثير زمني مباشر (بدون تخلف زمني) يعطي انطباعاً مهماً عن وضع الاقتصاد العراقي الذي تشكّل فيه الإيرادات النفطية القاعدة التي تستند إليها الاحتياطات الأجنبية في العراق، إذ أن تأثير هذه الإيرادات واضح جداً على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والذي لازال يحقق فائضاً في الميزان التجاري وهذا الفائض تقوده الإيرادات النفطية.

ج) واستكمالاً للاستنتاج السابق لوحظ أيضاً أن مستوى الشراء من وزارة المالية له تأثير

مباشر في قيمة الاحتياطات على الرغم من عمليات التعقيم الكبيرة التي يقوم بها البنك المركزي، وهنا تأخذ مبيعات النافذة علاقة مباشرة هي الأخرى ولكنها باتجاه سالب بوصفها تعبيراً عن دورها في استنفاد الاحتياطات.

2) التوصيات:

أ) من الضروري العمل الجاد على تعزيز الإيرادات غير النفطية لأن هذه الإيرادات تؤثر بشكل غير مباشر على مستوى الاحتياطات الأجنبية، إذ أن زيادة هذه الإيرادات يجعل وزارة المالية في غنى عن اللجوء إلى البنك المركزي والمصارف للحصول على الموارد المالية، في الوقت الذي يمثل سحباً للسيولة من الاقتصاد وإعادة توزيع لصالح الحكومة الأمر الذي يجنب استنزاف مزيد من الاحتياطات.

ب) ينبغي للبنك المركزي العراقي تبني سياسات مرنة تأخذ في الحسبان أثر النفقات العامة، وإجمالي الدين الداخلي على صافي الاحتياطات الأجنبية، مع مراعاة المدد الزمنية اللازمة لظهور أثر هذه المتغيرات لضمان استقرار الاحتياطات وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

رابعاً: الملاحق:

ملحق رقم (1) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات اعتماداً على معيار (Phillips–Perron)							
الفرق الأول				عند المستوى			
Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)				Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)			
Series: Y, X1, X2, X3, X4, X5				Series: Y, X1, X2, X3, X4, X5			
Date: 09/07/25 Time: 12:49				Date: 09/07/25 Time: 12:48			
Sample: 2004M01 2024M12				Sample: 2004M01 2024M12			
Exogenous variables: Individual effects				Exogenous variables: Individual effects			
Newey–West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				Newey–West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel			
Total (balanced) observations: 1500				Total (balanced) observations: 1506			
Cross-sections included: 6				Cross-sections included: 6			
Prob.**		Statistic		Method			
0.0000		295.815		PP – Fisher Chi-square			
0.0000		−14.3991		PP – Choi Z-stat			
** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.				** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.			
Intermediate Phillips–Perron test results D(UNTITLED)				Intermediate Phillips–Perron test results UNTITLED			
Obs	Bandwidth	Prob.	Series	Obs	Bandwidth	Prob.	Series
250	8.0	0.0000	D(Y)	251	8.0	0.8057	Y
250	59.0	0.0001	D(X1)	251	9.0	0.0000	X1
250	8.0	0.0000	D(X2)	251	8.0	0.9955	X2
250	133.0	0.0001	D(X3)	251	10.0	0.0000	X3
250	23.0	0.0001	D(X4)	251	2.0	0.0085	X4
250	21.0	0.0001	D(X5)	251	10.0	0.0000	X5

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

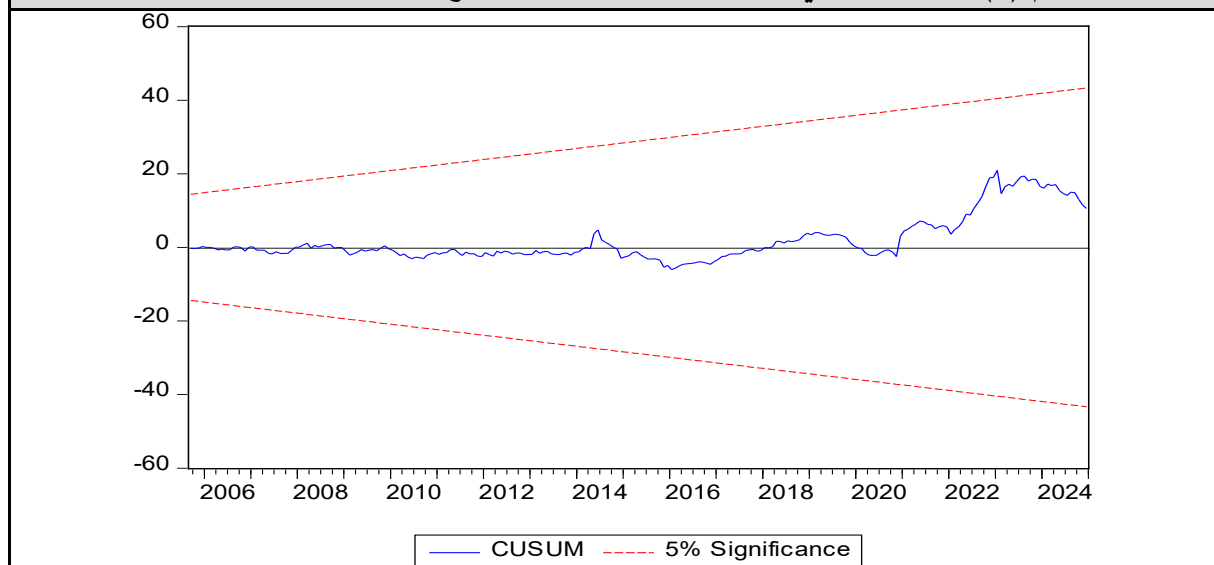
ملحق رقم (2) نتائج اختبار التكامل المشترك وفق اختبار الحدود (Bounds Test)				
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.22003	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ملحق رقم (3) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الصادات				
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL (2, 3, 2, 3, 1, 1)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Date: 09/07/25 Time: 12:50				
Sample: 2004M01 2024M12				
Included observations: 249				
ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-0.210516	0.060886	-3.457570	0.0006
D(X1)	-0.044439	0.035918	-1.237227	0.2173
D(X1(-1))	0.127795	0.038446	3.324030	0.0010
D(X1(-2))	-0.062889	0.033321	-1.887403	0.0604
D(X2)	0.057426	0.102573	0.559854	0.5761
D(X2(-1))	0.271133	0.101152	2.680445	0.0079
D(X3)	0.138173	0.027705	4.987226	0.0000
D(X3(-1))	-0.220581	0.041632	-5.298400	0.0000
D(X3(-2))	-0.074363	0.029662	-2.507021	0.0129
D(X4)	-1.192107	0.150972	-7.896199	0.0000
D(X5)	0.645841	0.070326	9.183553	0.0000
CointEq (-1)*	-0.023729	0.002310	-10.27360	0.0000
R-squared	0.468785	Mean dependent var		515.8835
Adjusted R-squared	0.444129	S.D. dependent var		2761.356
S.E. of regression	2058.777	Akaike info criterion		18.14460
Sum squared resid	1.00E+09	Schwarz criterion		18.31412
Log likelihood	-2247.003	Hannan-Quinn criter.		18.21284
Durbin-Watson stat	2.048902			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

ملحق رقم (4) اختبار الاستقرار الهيكلية للمعلومات المقدرة لنموذج التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة



المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على البرنامج الإحصائي (EViews 9).

“ التقييم الأولي لعمل وجدوى مبادرة البنك المركزي العراقي للطاقة النظيفة ”

د. مهند عزيز محمد - دائرة الإحصاء والأبحاث - mohanad.aziz@cbi.iq

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر مبادرة البنك المركزي العراقي الإقراضية المخصصة لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة، وفق تحليل أهداف المبادرة وآليات تنفيذها والتطورات التي طرأت عليها منذ إطلاقها، فضلاً عن دراسة مدى مساهمتها في دعم التحول نحو مصادر الطاقة البديلة في العراق. وركزت الدراسة على المبادرة التمويلية البالغة قيمتها ترليون دينار عراقي والمخصصة لتمويل مشاريع منظومات الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة للأفراد والقطاع الخاص.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجم المبالغ المسحوبة من المبادرة بقي محدوداً مقارنة بحجم التخصيص الكلي، إذ لم يُستفد إلا من جزء بسيط للتمويل المتاح، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المعوقات أبرزها ضعف الحوافز المقدمة للمصارف نتيجة انخفاض العوائد والفوائد المتحققة من التمويل، فضلاً عن محدودية الوعي المجتمعي وضعف معرفة الأفراد بتفاصيل المبادرة وآليات الاستفادة منها. كما أشارت الدراسة إلى وجود تعقيدات إجرائية وإدارية أسهمت في إبطاء تنفيذ المبادرة وتقليل انتشارها.

وبينت الدراسة أن المبادرة تمتلك إمكانات كبيرة لدعم قطاع الطاقة النظيفة في العراق، لما توفره مشاريع الطاقة الشمسية من حلول عملية لتخفيف الضغط على منظومة الكهرباء الوطنية

والمساهمة في معالجة جزء من أزمة الطاقة الكهربائية، لاسيما في ظل الاعتماد الواسع على المولدات الأهلية ذات الكلف الاقتصادية والبيئية المرتفعة. وأظهرت النتائج أن الاستثمار في الطاقة النظيفة عبر هذه المبادرة يُعد خياراً مجدياً اقتصادياً ومالياً على المدى المتوسط والطويل مقارنة بالبدائل التقليدية، فضلاً عن آثاره الإيجابية في خفض الانبعاثات وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط إجراءات الحصول على التمويل، وتعزيز دور المصارف في الترويج للمبادرة، ورفع مستوى التوعية المجتمعية بمزاياها الاقتصادية والبيئية، إضافة إلى تطوير الحوافز المقدمة للمصارف والأفراد بما يسهم في زيادة معدلات الاستفادة من المبادرة وتحقيق أهدافها التنموية.

تمهيد:

تُعد مبادرة تمويل الطاقة النظيفة التي أطلقها البنك المركزي العراقي جزءاً من استراتيجية البنك لدعم التنمية المستدامة في العراق عبر توفير التمويل الكفوء والمناسب وهذا الإجراء التمويلي هو شكل من أشكال السياسة النقدية غير التقليدية (Unconventional Monetary Policy) والتي تتخذ مسارات مختلفة تسعى من خلالها البنوك المركزية إلى التوسع في تمويل الاقتصاد أو قطاعات معينة فيه من أجل تسارع النمو وتجنب تباطؤ الاقتصاد، وواجهت هذه

الإستراتيجية حالة من التلكؤ في بداية إطلاقها تمثلت بعزوف المصارف والأفراد عنها، مما اضطر البنك المركزي إلى تعديل بعض بنودها والعودة لإطلاقها بالتعاون مع وزارة الكهرباء وبشروط أكثر يسراً، والورقة الحالية هي محاولة لوضع تقييم أولي لجدوى هذه المبادرة من حيث تأثيرها في القطاع المخصص له (قطاع الكهرباء) ودورها في معالجة جزء من مشكلة المواطن العراقي في هذا المجال ومدى فعالية الجهات الأخرى في تطبيقها فضلاً عن الآفاق المستقبلية لها. ومن أجل تحقيق الغرض من الدراسة سوف يتم تقسيمها إلى ما يأتي:

أولاً: أوليات المبادرة وتطور آليات عملها:

أطلق البنك المركزي العراقي بداية عام 2022 مبادرة تمويل الطاقة المتجددة التي تتضمن قروضاً لتمويل قيام الأفراد بنصب منظومات الطاقة الشمسية في بيوتهم ومحلاتهم وشركاتهم وأعمالهم وخصص البنك المركزي مبلغ واحد تريليون دينار عراقي لدعم هذه المبادرة إسهاماً منه في دعم التنمية المستدامة والمساهمة في حل جزء من مشكلة الطاقة الكهربائية في العراق، ولكن هذه المبادرة عانت من التلكؤ لسنتين، حيث أنه ولغاية عام 2024 لم يتجاوز المبلغ المستخدم فعلاً من المبادرة قيمة (60 مليار دينار عراقي) وكان من بين الأسباب الأساسية لهذا التلكؤ هو عدم رغبة المصارف في التعامل مع المبادرة نظراً لانخفاض أسعار الفائدة المفروضة عليها، بمعنى أن المصارف لم تكن لتحقق عائداً كبيراً منها، هذا من جانب، ومن جانب آخر كان هنالك قلق وعدم وعي من

المواطنين لأهمية وكفاءة هذه المنظومات وعدم المعرفة بآليات الحصول عليها بسبب تعقد إجراءاتها، فضلاً عن عدم انخراط وزارة الكهرباء في دعم المبادرة بشكل جدي، وعاد البنك المركزي إلى محاولة تفعيل المبادرة مؤخراً وهذه المرة بالتعاون مع لجنة الطاقة في مجلس الوزراء ووزارة الكهرباء وعمد البنك أيضاً إلى تخفيف شروط قروض المبادرة وفق تخفيف سعر فائدة البنك لـ 0.5% مع فرض أن لا تتجاوز فائدة البنوك الداخلة في المبادرة سقف 2.5% سنوياً وتم الاتفاق مع وزارة الكهرباء على أن تتبنى هي وضع المواصفات الفنية للمنظومات التي سوف يتم تمويلها وكذلك تأهيل الشركات من القطاع الخاص المنفذة وفرض ضرورة حصول هذه الشركات على موافقة وزارة الكهرباء للعمل ضمن سياق المبادرة، وبالفعل تم تحديد المواصفات الفنية من قبل وزارة الكهرباء وقامت بإعطاء الموافقات لأكثر من (20) شركة لممارسة أعمالها، كما تم تنظيم منصة إلكترونية لهذا الغرض عبر بوابة أور الحكومية من أجل تسجيل المواطنين على قروض المنظومات من خلال اختيار نوع المنظومة والشركة المنفذة والمصرف الداعم ضمن قروض المبادرة.

ثانياً: العائد - المخاطرة للمصارف المشاركة في المبادرة:

كما أسلفنا في الفقرة أولاً عند عرضنا لتطور مبادرة الطاقة النظيفة للبنك المركزي العراقي بأن المصارف العاملة لم تكن لديها رغبة قوية في الانخراط في المبادرة لذلك وفي سنتين لم يُسحب إلا مبلغاً قليلاً من المخصص للمبادرة ومن

الواضح أنَّ المصارف تنظر إلى الموضوع من منظور العائد - المخاطرة، إذ ترى أنَّ هذا الإقراض لا يُعظِّم المخاطرة وهو بعائد قليل وأنَّ لدى المصارف مجالات أخرى لتحقيق عوائد أفضل خاصة في ظل آليات عمل المبادرة والتي تُحْمِل المصارف كل ما يتعلق بتأخر المقرض عن السداد على اعتبار أنَّ المصارف سوف تحصل على أموال سهلة (لا علاقة لها بمواردها أو ودائعها) ولذلك فهي مجبرة على التسديد إلى البنك المركزي في أوقات محددة بغض النظر عن التزام المقرض أم لا، على العموم فإن انخفاض العائد وإجراءات التسديد يمكن أن تكون هي السبب الذي جعل المصارف تُحجم عن المبادرة ولا تروج لها أو تعمل بها أو تساهم في تفعيلها، في الحقيقة إنَّ رؤية المصارف هذه كان يشوبها القصور والسبب هو أنَّ المصارف كان يمكن لها أن تسلك طريقاً آمناً في هذا المجال بأن تطبق نظرية الاقتطاع من المصدر في حالة تلك المقرض عن الدفع، ولكن كيف ذلك؟ في الواقع أنَّ كل العاملين في القطاع العام من الأفراد يوطنون رواتبهم لدى المصارف، وهؤلاء هم المصدر الذي يُقتطع منه مباشرةً أم من خلال كونهم هم المقرضين أو كونهم كفلاء للمقرضين، لاسيما وأنَّ أقساط المنظومات الصغيرة والمتوسطة ليست بالقيمة التي يُخشى من تسديدها وهي لا تُشكِّل نسبةً كبيرةً من أدنى الرواتب للموظفين، أي أنَّ المخاطرة من عدم التسديد سوف تكون في حدودها الدنيا هذا من جانب، ومن جانب آخر وعلى الرغم من صغر العائد المقترح للمصارف 2.5% إلاَّ أنَّه عائد

مريح لأنَّه لا يقتزن بأي موارد سوف يستخدمها المصرف لهذا الغرض لأنَّ أصل المبلغ سوف يدفع من البنك المركزي وأنَّ دور المصرف هنا هو تنظيمي مع تحمل جزء من المخاطر التي تدل كل المؤشرات أنَّها ستكون في حدود ضيقة جداً، وهنا ليس من الصعوبة بمكان أن نثبت أن العائد - المخاطرة تأتي لصالح المصارف العاملة لكن لا بد من التشاور والاتفاق مع المصارف لضمان فعاليتها في دعم المبادرة.

ثالثاً: وزارة الكهرباء والمواصلات والشركات المنتدبة:

قامت وزارة الكهرباء في الآونة الأخيرة بعرض الشروط الفنية الواجب الالتزام بها من الشركات والأفراد في عمل منظومات الطاقة الشمسية، كما قامت الوزارة بإعطاء رخص عمل لأكثر من عشرين شركة لغاية إعداد هذه الدراسة، وعلى هذا الأساس بدأت الشركات بالتنسيق مع المصارف وتقديم عروضها للأفراد والطلب من الأفراد اختيار العروض والشركات والمصارف التي يرغبون في التعامل معها وكل ذلك ممنهج على منصة أور الحكومية، وسنحاول في هذا المحور تقييم عروض هذه الشركات للتعرف على جدواها ومدى التزامها بالإطار الاقتصادي والمهني والوطني للمبادرة.

ويعرض لنا الجدول رقم (1) ملخصاً لعروض الشركات المنتخبة من ناحية المواصفات والأسعار وفي إطار مقنن من المعلومات لتجنب التفاصيل المعقدة، إذ نلاحظ أنَّ الأسعار التي عرضتها الشركات للمنظومات الأصغر (A 14-12) تراوحت بين (5.7-10.2 مليون

دينار) وهي قريبة من الضعف وحجة الشركات هو اختلاف المواصفات لمعدات المنظومة، وهكذا لبقية المنظومات حتى نصل إلى أعلى فئة منظومات معروضة (A 45-42) والتي تراوحت أسعارها بين (30-17.5 مليون دينار)، وتراوحت الأقساط الشهرية للعروض المنخفضة بين (68-208 ألف دينار/ شهر) للعروض المنخفضة الأسعار وبين (129-358 ألف دينار) للعروض المرتفعة الأسعار، وهنا يمكن

أن نُثبت نقطة مهمة هو أنَّ الأقساط الشهرية للمنظومات المطروحة تتماشى بشكل كبير مع ما ينفقه المواطنين (بمستويات الدخل المختلفة) على خطوط الكهرباء من مزودي القطاع الخاص (أصحاب المولدات) وهي حالة إيجابية تتماشى مع توجهات المبادرة الإقراضية، ومعدلات الأقساط الشهرية المعروضة في الجدول (1) تُثبت ذلك أيضاً إذ تراوحت معدلات القسط الشهري بين (102-291 ألف دينار).

جدول رقم (1) عروض الشركات المنتخبة من ناحية المواصفات والأسعار عند المستويات الثلاثة (ألف دينار عراقي)								
حجم المنظومة (أمبير)	العروض المنخفضة الأسعار	القسط الشهري	العروض المتوسطة الأسعار	القسط الشهري	العروض المرتفعة الأسعار	القسط الشهري	معدل سعر المنظومات	معدل القسط الشهري
14 - 12	5700	68	9240	110	10200	129	8380	102
22-20	9100	108	15960	190	16500	202	13853	167
27-25	10100	120	16800	200	17500	208	14800	176
33-30	13400	159	19900	237	19000	226	17433	207
40-37	14400	171	23856	284	24600	293	20952	249
45-42	17500	208	25788	307	30000	358	24429	291
المعدل العام							16641	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء.

وكي يكون عرض كلفة المنظومات أكثر دقة وتفصيلاً سوف نحتاج إلى تحديد كلفة الأمبير الواحد حسب عروض الشركات المنتخبة من وزارة الكهرباء، إذ يتضح من الجدول (2) أنَّ أعلى كلفة للأمبير الواحد كانت (786 ألف دينار) وهي لمنظومات الفئة الثانية ذات العروض المرتفعة، أما أقل سعر للأمبير فكان (388 ألف دينار) وكان من نصيب الفئة الخامسة من المنظومات المنخفضة الأسعار،

على العموم فإن أسعار الأمبيرات أخذت إتجاه عام للانخفاض كلما كبر حجم المنظومة، وبالمعدل فإن كلفة الأمبير الواحد تراوحت بين (551-660 ديناراً للأمبير الواحد) ولصالح انخفاض كلفة الأمبير للمنظومة الأكبر (وهي حالة من اقتصاديات الحجم)، وبلغت كلفة الأمبير الواحد كمعدل عام لجميع المنظومات وجميع المستويات السعرية نحو (592.5 ديناراً لكل أمبير).

جدول رقم (2) كلفة الأمبير الواحد وفق عروض المنظومات المختلفة (ألف دينار عراقي)				
حجم المنظومة (أمبير)	العروض المنخفضة الأسعار	العروض المتوسطة الأسعار	العروض المرتفعة الأسعار	معدل كلفة الأمبير
14 - 12	438	711	785	645
22-20	433	760	786	660
27-25	388	646	673	569
33-30	432	642	613	562
40-37	379	628	647	551
45-42	407	600	698	568
المعدل العام لسعر الأمبير الواحد (ألف دينار عراقي)				592.5

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (1).

والجدير بالذكر هنا أنه وعند مقارنة الأسعار المذكورة آنفاً (جدول 1) مع الأسعار السوقية لنفس المواصفات المذكورة في عروض الشركات وُجِدَ أنَّ هنالك فروق مهمة والجدول رقم (3) يوضح الأسعار السوقية التي تم استقصائها من السوق المحلية لفئات المنظومات المعروضة إضافة إلى كلف الفائدة (3% لسبع أعوام/ فائدة بسيطة) المقررة من البنك المركزي العراقي (0.5% للمركزي، 2.5% للمصرف المنتخب).

جدول رقم (3) الأسعار السوقية للمنظومات حسب المواصفات المختلفة (ألف دينار عراقي)						
حجم المنظومة (أمبير)	المنظومات المنخفضة الأسعار	السعر مع الفائدة 3%	المنظومات المتوسطة الأسعار	السعر مع الفائدة 3%	المنظومات المرتفعة الأسعار	السعر مع الفائدة 3%
14 - 12	4000	4840	6500	7865	7200	8712
22-20	6500	7865	11000	13310	11400	13794
27-25	7000	8470	12000	14520	12300	14883
33-30	10000	12100	13500	16335	13800	16698
40-37	11000	13310	17000	20570	17200	20812
45-42	12000	14520	18000	21780	22000	26620

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات السوقية لأسعار المنظومات في العراق.

ونلاحظ وفق الجدول (3) أنَّ هنالك فرقاً واضحاً بين ما عرضته الشركات من أسعار للمنظومات المختلفة وبين الأسعار المقدرة من السوق العراقية لها وفقاً لنفس المواصفات المعلنة وحتى مع إضافة سعر الفائدة الذي سوف يتقاضاه البنك المركزي والبنك التجاري المطبق لهذه المبادرة تبقى هنالك فروق جوهريّة مع الأسعار

المعروضة من الشركات، ما يعني أنَّ الشركات المنتخبة قد بالغت في الأسعار المعلنة من قبلها، والجدول رقم (4) يبين الفروقات بين الأسعار المعلنة من الشركات المنتخبة والأسعار التي قامت الدراسة بالحصول عليها من السوق لنفس المنظومات.

جدول رقم (4) فرق الأسعار بين الشركات المنتخبة والسوق المحلية (ألف دينار عراقي)									
حجم المنظومة (أمبير)	أسعار الشركات (المنخفضة)	أسعار السوق مع الفائدة	الفرق	أسعار الشركات (المرتفعة)	أسعار السوق مع الفائدة	الفرق	حجم المنظومة (أمبير)	أسعار الشركات (المنخفضة)	أسعار السوق مع الفائدة
14-12	5700	4840	860	9240	7865	1375	1488	8712	10200
22-20	9100	7865	1235	15960	13310	2650	2706	13794	16500
27-25	10100	8470	1630	16800	14520	2280	2617	14883	17500
33-30	13400	12100	1300	19900	16335	3565	2302	16698	19000
40-37	14400	13310	1090	23856	20570	3286	3788	20812	24600
45-42	17500	14520	2980	25788	21780	4008	3380	26620	30000
المعدل			1515.8			2860.6	2713.5		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (2) و (3).

رابعاً: الجدوى الفنية والمالية (طاقة نظيفة بكلف منخفضة):

تُعد الطاقة الكهربائية المُنتجة عن طريق ألواح الطاقة الشمسية من بدائل الطاقة النظيفة والتي يُعول عليها عالمياً لتقليل الانبعاثات وقدر تعلق الأمر في العراق فإن مثل هذه الطاقة لا زالت في بداياتها، ووفق الفقرة (ثالثاً) أنفة الذكر يمكن أن تُحدد حجم مساهمة مبادرة الطاقة المتجددة (التريليون دينار عراقي) في توفير منظومات الطاقة الشمسية وفي كمية الطاقة الكهربائية التي سوف يتم إنتاجها وكما يلي:

1) التحليل الفني - عدد منظومات الطاقة الشمسية المتوقع بنائها:

للتعامل مع هذا الموضوع وتحديد عدد المنظومات التي يُتوقع أن يتم بناؤها بمبلغ المبادرة البالغ تريليون دينار، سنقوم بتحديد معدل عام لسعر المنظومة وفق الأسعار المعلنة من الشركات المنتخبة والجدول (1) الأنفة الذكر يحدد هذا المعدل بمبلغ (16641 ألف دينار

عراقي)، فبحسب قسمة مبلغ المبادرة على معدل سعر المنظومة سنحصل على عدد المنظومات المتوقع أقامتها بمبلغ المبادرة وكما يأتي:

$$\frac{\text{مبلغ المبادرة}}{\text{معدل سعر المنظومة}} = \text{عدد المنظومات}$$

$$\text{عدد المنظومات} = \frac{1000000000000}{16641000} = 60823 \text{ (منظومة)}$$

أي أنّ هنالك أكثر من ستون ألف منظومة ستُقام بهذا المبلغ ما يعني أنّ هنالك أكثر من 60 ألف وحدة سكنية أو شركة سوف يتم تغذيتها بالطاقة الشمسية جزءاً أو كلاً.

2) التحليل الفني - حجم الطاقة الكهربائية المتوقع إنتاجها:

بدايةً يمكن تقدير حجم الطاقة الكهربائية التي من المتوقع إنتاجها بمبلغ المبادرة وفق افتراض أنّ معدل قدرة المنظومة الواحدة سوف يكون (5) كيلو واط (5 kw) على افتراض أنّ الطاقات للمنظومات التي عُرضت من الشركات تراوحت بين (3-10 kw)، ومع معرفتنا بعدد المنظومات التي يفترض أقامتها (60823 منظومة) كما

موضح في أعلاه، يصبح لدينا الطاقة الكلية المنتجة تساوي:

$$\text{عدد المنظومات} \times 5 \text{ kw} = 5 \times 60823 = \text{kw } 304115$$

وبالقسمة على 1000 من أجل استخراج الميگا واط يصبح لدينا:

$$\frac{304115}{1000} = 304.115 \text{ (ميگا واط مقدار الطاقة الكهربائية المنتجة)}$$

وبطريقة أخرى يمكن حساب الطاقة المنتجة على أساس أن كلفة الأمبير الواحد باستخدام المنظومات الشمسية ستكون نحو (593 ديناراً) وعليه نستطيع تحديد كمية الأمبيرات التي ستنتج عبر قروض المبادرة (تريليون دينار عراقي) وكما يأتي:

$$\frac{\text{قيمة المبادرة}}{\text{كلفة الأمبير}} = \text{عدد الأمبيرات المنتجة}$$

$$\text{عدد الأمبيرات المنتجة} = \frac{1000000000000}{593000} = 16863406 \text{ (أمبير)}$$

ومع افتراض الاختلاف في كفاءة المنظومة ليلاً ونهاراً، سنقوم أن المنظومة سوف تعمل 50% من اليوم بكفاءة كاملة (نهاراً) وان الـ (50%) المتبقية من اليوم بكفاءة (40%) فقط (أي إذا كانت تنتج (10 أمبير) نهاراً فإنها ليلاً لن تنتج إلا (4 أمبير)، بمعنى سنحتاج إلى خفض عدد الأمبيرات المنتجة بمقدار الثلث، وكما يأتي:

$$\text{صافي عدد الأمبيرات المنتجة} = 16863406 \times 33\%$$

$$\text{صافي عدد الأمبيرات المنتجة} = 5564924 \text{ (أمبير)}$$

ومن أجل الوصول إلى كمية الإنتاج بمقياس K.V أو MAGA نقوم بالآتي:

من خلال التقريب ومع افتراض مقدار فولتية 220 يمكن أن نصل إلى العلاقة بين الكيلو واط والأمبير، حيث نُقدّر هنا أن كل واحد كيلو واط kw يساوي 4.5 أمبير (1kw = 4.5 أمبير)، ومن ثم يكون حجم الطاقة المنتجة وفق القانون الآتي:

$$\text{حجم الطاقة المنتجة بالواط} = \frac{\text{صافي عدد الأمبيرات المنتجة} \times 220 \times 0.8}{1000}$$

$$\text{حجم الطاقة المنتجة بالواط} = \frac{0.8 \times 220 \times 5564924}{1000}$$

$$\text{حجم الطاقة المنتجة بالواط} = 979427 \text{ (كيلو واط)}$$

من أجل استخراج الميگا واط نقوم بتقسيم الرقم الأخير على (1000)، وكما يأتي:

$$\text{حجم الطاقة المنتجة بالميگا واط} = \frac{979427}{1000}$$

$$\text{حجم الطاقة المنتجة بالميگا واط} = 979.4 \text{ (ميگا واط)}$$

أي أن مبادرة التريليون دينار من الممكن أن تؤمن للبلد طاقة كهربائية نظيفة بقدرة تصل قريباً من ألف ميگا واط وهي كلفة جداً منخفضة قياساً بأنواع مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية المختلفة، والجدول رقم (5) يبين الكلف العالمية التقديرية لإنتاج هذا المقدار من الطاقة الكهربائية.

جدول رقم (5) الكلف التقديرية العالمية لإنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة		
نوع المشروع	الكلفة الرأسمالية التقديرية لإنتاج 1000 ميگا واط (مليار دولار)	الكلفة التشغيلية التقديرية لإنتاج 1000 ميگا واط (مليون دولار)
المحطات الكهرومائية	2.5 - 5	20 - 50
المحطات الغازية	0.9 - 1.4	150 - 300
طاقة الرياح (برية)	1.2 - 1.8	25 - 40
طاقة الرياح (بحرية)	3 - 4.5	30 - 45
محطات الفحم	3 - 4	200 - 400
محطات نووية	6 - 9	120 - 200

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ومن الجدول (5) إذا ما قارنا ما يمكن أن تحققه المبادرة نلاحظ أنَّ الطاقة الشمسية هي الأقل كلفة، فضلاً عن أنَّ كلفة تشغيل منظومة طاقة شمسية بقدرة ألف ميگا واط تقع بين (10-20 مليون دولار/ سنة) وهو رقم زهيد إذا ما قورن ببقية أنواع الطاقة.

وفي مقارنة أخرى نستطيع أن نُقدر عدد الوحدات السكنية التي يمكن أن تستفيد من مبادرة الطاقة لتأمين الطاقة الكهربائية سواءً بشكل كلي أم عن طريق الاعتماد الجزئي، ويمكن الوصول إلى هذا التقدير عبر افتراض استهلاك للوحدات السكنية يقع بين (15-45 أمبير) للوحدة السكنية الواحدة، وبقسمة عدد الأمبيرات المتوقع إنتاجها على الرقمين السابقين نحصل على عدد الوحدات السكنية المتوقع استفادتها من إجمالي قرض المبادرة، وكما يأتي:

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف 15 أمبير} = \frac{5564924}{15}$$

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف 15 أمبير} = 370994 \text{ وحدة سكنية}$$

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف 45 أمبير} = \frac{5564924}{45}$$

$$\text{عدد الوحدات السكنية المستفيدة بسقف 45 أمبير} = 123664 \text{ وحدة سكنية}$$

أي أنَّ معدل عدد الوحدات السكنية المستفيدة من المبادرة ستبلغ نحو (370994-123664)

وهو رقم مميز يشكل نسبة (1.2%-3.7%) من عدد الوحدات السكنية المتاحة في العراق.

(3) التحليل المالي: حساب عائد الكلفة للمبادرة:

ضمن التحليل المالي نحتاج إلى بيان العائد الذي يمكن توقعه من المنظومات ومقارنتها بالكلفة التي نملك رقمًا إجماليًا لها هو إجمالي قرض المبادرة، وهنا سنأخذ عدد من المقاربات لتحليل العائد، إذ ومن خلال عدد الأمبيرات المنتجة بمبلغ المبادرة نستطيع الحصول على مقارنة أولية جيدة بعد المقارنة مع الكلفة الإجمالية، وسنفترض بهذا الشأن أنَّ منظومات المبادرة ستحل محل المولدات الكهربائية الديزلية الموجودة في المناطق والتي سنفترض أنَّ معدل سعر الأمبير لديها هو (15000 دينار عراقي شهريًا) ومن ثم نستطيع معرفة حجم الإيراد الكلي الذي سنحصل عليه، ومن ثم سنقوم بتحديد كلفة تشغيلية للمنظومات، سنفترض أنها لن تتجاوز في أسوأ الأحوال 5% من قيمة المنظومات، وبالنتيجة النهائية سوف نصل إلى ربحية مقدرة ومنها نستخلص فترة استرداد للمبلغ المُنفق، وسنحاول أيضًا التدرج نحو الأسفل في سعر الأمبير وصولاً إلى سعر (1000 دينار شهريًا للأمبير)، وكما موضح في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6) مدة الاسترداد لمبلغ المبادرة وفق تسعيرات مختلفة للأمبير الواحد (ألف دينار عراقي)					
سعر الأمبير	قيمة الأمبيرات المنتجة شهرياً	قيمة الأمبيرات المنتجة سنوياً	مبلغ المبادرة مضافاً له 5% نفقات تشغيلية	فترة الاسترداد بالشهر	مدة الاسترداد بالسنوات والأشهر
15000	83,474	1,001,686	1,050,000	13	1.1
14000	77,909	934,907	1,050,000	14	1.2
13000	72,344	868,128	1,050,000	15	1.3
12000	66,779	801,349	1,050,000	16	1.4
11000	61,214	734,570	1,050,000	18	1.6
10000	55,649	667,791	1,050,000	19	1.7
9000	50,084	601,012	1,050,000	21	1.9
8000	44,519	534,233	1,050,000	24	2
7000	38,954	467,454	1,050,000	27	2.3
6000	33,390	400,675	1,050,000	32	2.8
5000	27,825	333,895	1,050,000	39	3.3
4000	22,260	267,116	1,050,000	48	4
3000	16,695	200,337	1,050,000	64	5.4
2000	11,130	133,558	1,050,000	96	8
1000	5,565	66,779	1,050,000	191	15.11

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الأسعار السوقية للكهرباء.

الـ 14 عشر المتبقية هي عبارة عن أرباح للشركة؟ وهو استثمار مجدي جداً، وهكذا لبقية الأسعار لغاية سعر ألف دينار.

وفي مقارنة أخرى لتحليل العائد الكلفة للمبادرة وبالاعتماد على نتيجة المدة السابقة التي تضمنت إمكانية إنتاج (979427 كيلو واط، وهي تعادل نحو 5564924 أمبير) وفق قرض المبادرة البالغ تريليون دينار، ومع افتراض عمر إنتاجي للمنظومات (10 سنوات)، يمكن أن نتوصل إلى ما يلي:

1) الكلفة الإجمالية المتوقعة:

سوف نقوم بحساب إجمالي الكلفة لمدة عشرة سنوات على اعتبار أن مبلغ المبادرة (تريليون دينار) سيمثل الكلفة الثابتة في حين أن الكلفة

ونلاحظ من الجدول (6) أن مدة الاسترداد مُقيمة بما سيحققه المجتمع من وفورات مالية ممتازة جداً وهي لم تتجاوز أربع سنوات لغاية (سعر 4000 دينار للأمبير)، علماً أن مدة ضمان الألواح الشمسية تتجاوز (10 سنوات) لكل الشركات المُنتخبة، ولتقريب الصورة فيما يتعلق بالجدول (6) فلو أن شركة معينة هي التي زودت الأفراد بالمنظومات مقابل أن تفرض عليهم أجور شهرية على الأمبير تتراوح بين (1-15 ألف دينار) فما هي أرباح هذه الشركة؟ نلاحظ من الجدول أنها إذا فرضت (15 ألف للأمبير) فإنها ستستعيد كامل نفقاتها التشغيلية والاستثمارية في سنة وشهر، ومع عمر افتراضي للمنظومة (15 عاماً) فإن كل الإيرادات للسنوات

المتغيرة سوف يتم افتراضها وفقاً للمؤشرات العالمية التي تشير إلى أنَّ الكلفة التشغيلية لمحطة طاقة شمسية بقدرة (1000 ميغا واط) لن تتجاوز (10 مليون دولار/ سنة)، وعلى هذا الأساس تصبح الكلف كما يأتي:

الكلفة الرأسمالية = 1 تريليون دينار عراقي

الكلفة التشغيلية لعشرة سنوات = 13 مليار دينار $\times 10$ سنوات

الكلفة التشغيلية لعشرة سنوات = 130 مليار دينار

إجمالي التكاليف لعشرة سنوات = 1 تريليون + 130 مليار

إجمالي التكاليف لعشرة سنوات = 1.13 تريليون دينار عراقي

(2) الإيرادات الكلية المتوقعة:

تعتمد قيمة الإيرادات المتوقعة على كمية الطاقة التي سيتم إنتاجها مُقدَّرة (بالأمبير) وأيضاً سعر الأمبير الواحد، وقد تعلق الأمر بالسعر فلدينا قطاع خاص (المولدات المحلية) يقوم بتسعير الكهرباء وفقاً للكلف مضافاً إليها هامش ربحي، وسنفترض أنَّ هذا القطاع أصبح يمتلك كفاءة تمكنه من عرض سعر معتدل للوحدة الواحدة المنتجة وهذا السعر هو (8000 دينار/ أمبير/ شهرياً)، وسوف نستخدم هذا السعر لمعرفة الإيراد الكلي المتوقع من المنظومات الشمسية وكما يأتي:

الإيراد الشهري = 8000 دينار $\times 5564924$

الإيراد الشهري = 44.519 مليار دينار

الإيراد السنوي = 12 $\times 44.519$

الإيراد السنوي = 534.232 مليار دينار/ سنة

إجمالي الإيرادات لعشرة سنوات = 10 $\times 534.232$

إجمالي الإيرادات لعشرة سنوات = 5.342 تريليون دينار عراقي

إذن استثمار المجتمع لمبلغ (1.13 تريليون دينار) سوف يدر عليه عائد بمقدار (5.34 تريليون دينار) ضمن عشر سنوات وهي نسبة

تقرب من (500%) وهي ذات جدوى عالية من الناحية الاقتصادية.

خامساً: الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

(1) إن أهم استنتاج يُطرح في هذه الدراسة هو أنَّ هذه المبادرة هي طريق سنجعل من خلالها المواطن منتجاً لما يستهلكه، أي أنَّ المواطن هو الذي سينتج الطاقة وهو المدير العامل في هذا المصنع وبتكاليف تشغيلية منخفضة جداً لا تتحملها الدولة وإنما يتحملها المواطن نفسه، ومع تطور عمل المنظومات يمكن أن تساهم في رفد شبكة الكهرباء الوطنية بالطاقة الزائدة لديها وهو أمر ليس بصعب المنال.

(2) من المتوقع أن يُسهم مبلغ مبادرة البنك المركزي للطاقة النظيفة في إنتاج نحو (979.4 ميغا واط) من الطاقة الكهربائية المتجددة والتي يمكن أن تُؤمن الطاقة الكهربائية بشكل كلي أو جزئي لنحو (123664-370994) من الوحدات السكنية.

(3) ظهر وفق عروض الشركات المنتخبة أنَّه وبالرغم من ارتفاع أسعار المنظومات المعروضة قياساً بأسعارها الفعلية في السوق العراقية إلا أنَّ الأقساط الشهرية كانت ضمن سقوف الدفع لأجور الكهرباء التي ينتجها القطاع الخاص في العراق وهذا الأمر يُمكن أن يمثل عاملاً مساعداً على دفع الأفراد والعائلات لإقتناء هذه المنظومات.

(4) إنَّ انخفاض كلفة الأمبير الواحد مع زيادة

حجم المنظومة يمكن أن يعطي بعداً اقتصادياً مهماً للموضوع يتمثل بإمكانية اشتراك أكثر من وحدة سكنية في منظومة واحدة وهذا الأمر يساعد في معالجة حيز المكان بالنسبة لمثل هذه المنظومات.

(5) التحليل الفني أثبت إمكانية إنتاج كميات كبيرة من الطاقة النظيفة وفق المبادرة وهي تضاهي جميع المصادر المتاحة للطاقة الكهربائية من ناحية الكلف الاستثمارية والتشغيلية فضلاً عن كونها مصدر نظيف للطاقة.

(6) تحليل الجدوى المالية للمبادرة مُجدٍ بشكل كبير لأن مدة الاسترداد لمشروع كهذا لو أُخذ بجانبه الاستثماري لا تتجاوز سنتين ولنا أن نتصور هنا ماهي أرباح مشروع مدة استرداده سنتان وعمره يتجاوز عشر سنوات ضمن أقل تقدير.

(7) تحليل كلفة المنفعة للمبادرة يؤكد قدرة إنتاجية مميزة وبكلف استثمارية مقبولة وبكلف تشغيلية لا تكاد تُذكر، وحتى إذا نظرنا إلى المشروع بجانبه الاستثماري فإنه مُجدٍ جداً من الناحية الاقتصادية ويُحقق أرباحاً ممتازة ضمن مدة زمنية قياسية.

(8) إنَّ القيمة المنخفضة للأقساط الشهرية للمنظومات والذي يتماشى مع الإمكانيات المادية لمعظم أفراد الشعب سوف يُساهم في تقليل مخاطر عدم السداد بالنسبة للمصارف ولذلك لن تحتاج المصارف إلى

ضمانات كثيرة من المقترضين إذ أنَّ صغر المبلغ يوسّع قاعدة الضمان والضامنين.

(9) يمكن أن تُمثل منظومات الطاقة الشمسية بديلاً شبه كامل للطاقة الكهربائية المنتجة عبر المولدات المحلية، وهي بديل أفضل من ناحية الكلفة التي يتحملها المواطن والتي ستخفّض بنحو (80%)، وأيضاً هي بديل أفضل من ناحية التلوث الهوائي والضوضاء وجمالية المكان.

(10) هنالك تلوّك في نواحي الوصول والاستخدام للمبادرة تدل عليه الأرقام المتعلقة بالمبالغ المسحوبة منها، ويبدو أنَّ السبب في هذا التأخير يعود للمصارف وعدم اقتناعها بالموضوع فضلاً عن إجراءات وزارة الكهرباء الذي تسبب جزء منها في رفع أسعار الشركات بشكل يفوق ما موجود في السوق، ويروج أصحاب الشركات المنتخبة بأن إجراءات القرض تتأخر لشهرين على الأقل، وهذا خلاف ما هو معلن من وزارة الكهرباء والتعليمات الموجودة على منصة أور الحكومية.

المقترحات:

(1) يمكن للمصارف أن تستغل حسابات الرواتب الموطنة لديها لتقديم قرض آمن مستغلاً بذلك انخفاض قيمة القسط الشهري بالنسبة للمنظومات المطروحة وهذه الأقساط لا تشكل أرقاماً يُعتدُّ بها بالنسبة لرواتب المواطنين لاسيما عندما لا يتجاوز القسط الشهري (100) ألف دينار.

(2) ضرورة عمل البنك المركزي على متابعة

وزارة الكهرباء ودفعها لدعم تسعير المنظومات وفقاً للأسعار المتاحة في السوق وعدم تجاوز الشركات أو محاولتها خلق حالة تسعير احتكاري من شأنه أن يفقد المبادرة جزءً من تأثيراتها سواءً من جانب توسيع عدد المستفيدين أم كمية الطاقة المنتجة بالمبلغ المخصص للمبادرة.

(3) على لجنة متابعة المبادرة تشكيل فريق

خاص لمتابعة هذه المبادرة تحديداً بالنزول إلى الأسواق ومعرفة الكلف الحقيقية لدى الشركات ومن ثم الحكم على كفاءة الشركات المنتخبة وضمان عدم مبالغتها في الأسعار من أجل ضمان وصول المبادرة إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد وتحقيقها لأقصى إنتاجية قرض ممكنة.

(4) على وزارة الكهرباء تبني نظام تسجيل

خاص لمنظومات الطاقة الشمسية يمكّنها من تحديد مواقعها وقدراتها التصميمية والفعلية مع إمكانية الإفادة منها لدعم الشبكة الوطنية وفق امتيازات خاصة تقدم لحائزيها.

(5) بحث إمكانية تبني البنك المركزي للجانب

الاستثماري من المبادرات المضمونة النجاح

ك هذه المبادرة، التي لو افترضنا كونها استثماراً للبنك المركزي (إذا كان قانونه يتيح ذلك) لأمكن خلق أصل حقيقي مميز وبعائد مرتفع منها.

(6) من الجيد إجراء استبيان للمواطنين وأن

نجعل لهم خيارين، الأول هو الحصول على منظومة طاقة كهربائية مجانية مقابل التخلي عن كهرباء الشبكة الوطنية؟ والثاني أن تبقى على الشبكة الوطنية وأن لا تحصل على المنظومة؟ ما الذي سيفضله المواطن؟ وما تأثير كل خيار على الدولة؟ وهل هنالك إمكانية خلق وخزة (nudge) من خيارات الاقتصاد السلوكي) للمواطن تجعله يميل باتجاه ما تفضله الدولة؟ هذا الاستبيان وخياراته بحاجة إلى دراسة حقيقية من الجيد تبنيها.

(7) واستكمالاً للنقطة السابقة فمن الضروري

الوصول إلى المواطنين ومعرفة آرائهم وانطباعاتهم وقدرتهم على الوصول إلى قروض المبادرة كي يكونوا عاملاً مساعداً في فهم توجهات الشارع ومعرفة العقبات وتغيير الإستراتيجيات في الوقت المناسب لضمان نجاح المبادرة.

“ عرض مُلخص عن التقرير الاقتصادي للفصل الثاني لعام 2025 ”

قسم الاقتصاد الكلي - دائرة الإحصاء والأبحاث - me.stat@cbi.iq

المقدمة:

في ظل بيئة اقتصادية دولية متقلبة يسودها عدم اليقين، مع الاعتماد المستمر على موارد النفط في النشاط الاقتصادي مصحوبة بالتطورات التي حصلت في العراق في عام 2025، شهد الاقتصاد العراقي في هذا الفصل تراجعاً ملحوظاً في مجمل النشاطات والقطاعات، مع ارتفاع في جوانب أخرى.

تعلقاً بما سبق نستعرض في هذا التقرير تحليل الأداء الاقتصادي الكلي، وتقييم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية. إذ يركز **فصل القطاع الحقيقي** على تطورات النمو الاقتصادي، التضخم، ويستعرض المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد العراقي وفق تحليل هذه المؤشرات، إذ سيتم تسليط الضوء على التباينات بين القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي الكلي، كالقطاع النفطي وغير النفطي، والقطاع المصرفي والسياسات المالية المطبقة ضمن هذه المدة.

يركز **فصل القطاع النقدي** على تطورات عرض النقد بمجاميعه المختلفة M1 و M2، وتحليل التغيرات الفصلية في مكوناته، كما يتضمن التقرير تحليلاً لتطورات **القطاع المصرفي** وفق حركة الودائع والائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن مبادرات البنك المركزي سواء للمصارف المتخصصة أم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما **فصل القطاع المالي**، فيتناول أداء الموازنة العامة من حيث تطورات الإيرادات والنفقات ومستويات عجز أو فائض الموازنة العامة، وتحليل النفقات والإيرادات العامة، إذ أظهرت البيانات نمواً طفيفاً في الإيرادات مقابل انخفاض كبير في النفقات، الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض في الفصل الثاني 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024. كما تناول أيضاً تحليلاً لمكونات الدين العام الداخلي.

يستعرض **فصل القطاع الخارجي** تطورات وحجم التبادل التجاري، ولاسيما الصادرات النفطية والواردات السلعية، وتحليل انعكاساتها على الميزان التجاري والموارد المالية للدولة.

الفصل الأول: القطاع الحقيقي:

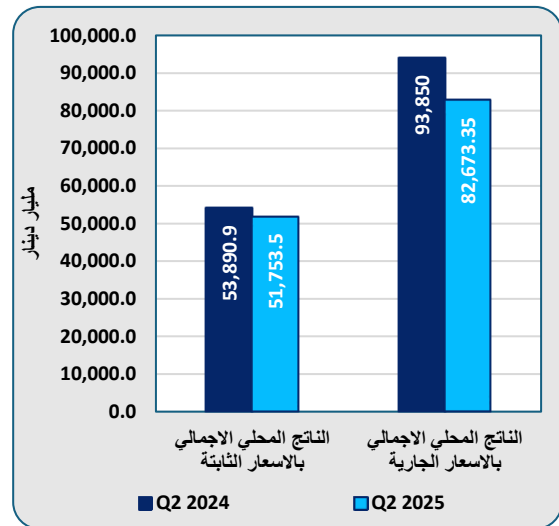
1) الناتج المحلي الإجمالي:

1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:
سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (11.9%) ليسجل (82,673.4) مليار دينار، مقابل (93,850.0) مليار دينار لذات الفصل من عام 2024 كما في الشكل (1)، ويأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (27.6%)، كما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط تراجعاً بنسبة (1.8%) في الفصل الثاني 2025، مقارنة بذات الفصل من العام السابق.

1.2 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثاني من عام 2025 بنسبة (4%) ليبلغ (51,753.5) مليار دينار مقابل (53,890.9) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، ويأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (6%) بالمقابل سجل الناتج المحلي بدون النفط انخفاضاً بنسبة (1.8%) في هذا الفصل مقارنة بالفصل المماثل من العام السابق.

شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفصل الثاني عام 2024-2025



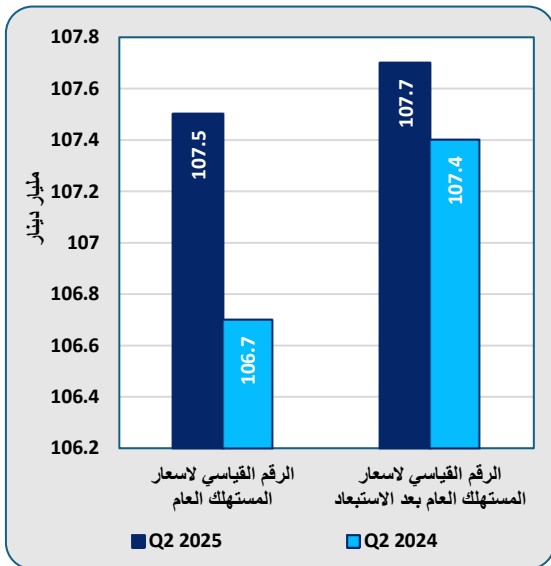
المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

(2) التضخم:

بلغ معدل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق في الفصل الثاني لعام 2025 ما نسبته (0.7%) على أساس سنوي، إذ بلغ (107.5) نقطة في الفصل الثاني 2025 مقابل (106.7) نقطة في الفصل ذاته من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع معظم فقراته.

سجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشتقات النفطية) ارتفاعاً بنسبة (0.3%) على أساس سنوي، إذ سجل (107.7) نقطة للفصل الثاني 2025 مقابل (107.4) نقطة لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (2). ونلاحظ مما سبق أن معدلات التضخم أخذت بالتباطؤ مما يدل على انخفاض الطلب الكلي من جانب وإلى السيطرة على التضخم المستورد من جانب آخر.

شكل (2) معدل التضخم (%) للفصل الثاني عام 2025



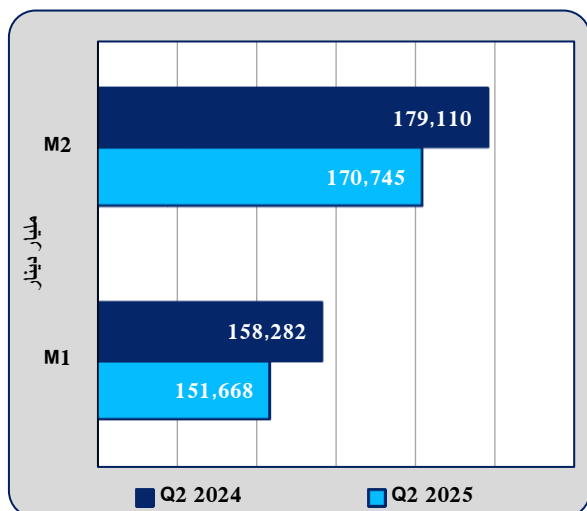
المصدر: وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.

الفصل الثاني: القطاع النقدي:

(1) التطورات النقدية:

سجل رصيد الأساس النقدي في الفصل الثاني 2025 انخفاضاً بنسبة (14.6%)، مسجلاً (132.9) تريليون دينار مقابل (155.7) تريليون دينار لذات الفصل 2024 ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من جانبي المصادر والاستخدامات فانخفض كلٌّ من صافي

شكل (3) عرض النقد M1 و M2 للفصل الثاني عامي 2024-2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

(2) أدوات السياسة النقدية:

1.2 منصة بيع العملة الأجنبية:

سجّلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر منصة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي للفصل الثاني 2025 ارتفاعاً بنسبة (34.3%) لتبلغ (20.1) مليار دولار مقابل (15) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك لارتفاع تعزيز أرصدة المصارف لدى الخارج بالعملات الأجنبية بنسبة (78.4%) مقارنة بالعام السابق فيما انخفضت مبيعات النقد بنسبة (34.7%) مقارنة بالعام السابق بسبب الإجراءات المتخذة من البنك المركزي لوصول الدولار إلى المستفيد الحقيقي. سجّلت مشتريات البنك المركزي للدولار الأمريكي من وزارة المالية في الفصل الثاني عام 2025 انخفاضاً بنسبة (1.3%) إذ بلغت (17.8) مليار دولار، مقابل (18.0) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق.

الموجودات الأجنبية والمحلية لدى البنك المركزي بنسبة (11.6%، 47.8%) على التوالي من جانب المصادر كما انخفضت كل من العملة خارج البنوك واحتياطيات البنوك بنسبة (2.9%، 32.2%) على التوالي من جانب الاستخدامات.

1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1:

انخفض عرض النقد بالمفهوم الضيق بنسبة (4.2%) للفصل الثاني 2025 مقارنة بذات الفصل لعام 2024، ليصل إلى (151.7) تريليون دينار مقابل (158.3) تريليون دينار، ويُعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى انخفاض الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (6.0%)، (2.9%).

2.1 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2:

سجّل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) للفصل الثاني عام 2025 انخفاضاً بلغت نسبته (4.7%) عن ذات الفصل لعام 2024 ليسجّل (170.7) تريليون دينار مقابل (179.1) تريليون دينار وجاء الانخفاض في السيولة المحلية (M2) نتيجة انخفاض عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (4.2%)، وانخفاض الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (8.2%)، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الودائع الأخرى في M2 إلا أنها ما زالت تشكّل نسبة مساهمة متدنية ببلوغها (11.2%) للفصل الثاني عام 2025 مقابل (11.6%) لذات الفصل عام 2024.

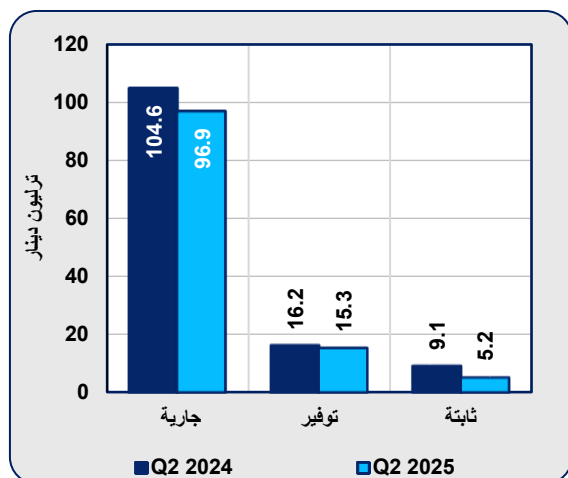
الحكومية بنسبة (1.7%) بسبب ارتفاع رأس مال المصرف العقاري.

وتوزعت مساهمة رؤوس أموال المصارف العاملة في القطاع المصرفي في الفصل الثاني 2025 بين المصارف الخاصة بنسبة (76.1%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، والمصارف الحكومية بنسبة (23.9%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف.

(2) الودائع المصرفية:

سجل رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق في الفصل الثاني لعام 2025 انخفاضاً بنسبة (9.6%) لتبلغ (117.4) ترليون دينار مقابل (129.9) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2024، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من الودائع الجارية والتوفير والثابتة بنسبة (7.4%)، (5.5%)، (42.4%) على التوالي، في القطاع المصرفي للحكومة المركزية والمؤسسات العامة فضلاً عن القطاع الخاص.

شكل (5) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الثاني عامي 2024-2025

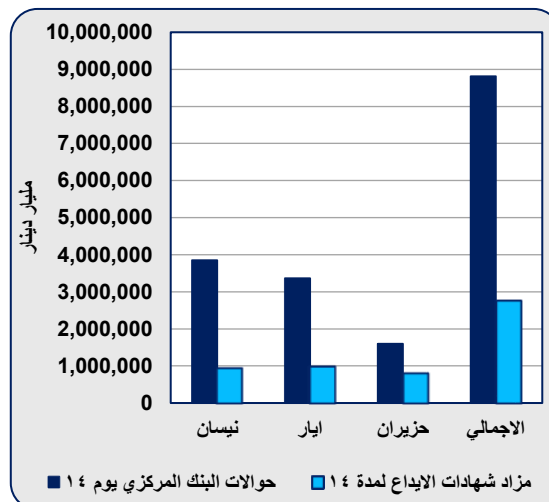


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

2.2 حوالات البنك المركزي:

بلغ إجمالي المبلغ المباع من حوالات البنك المركزي لمدة (14) يومًا (8.8) ترليون دينار للفصل الثاني عام 2025 بسعر فائدة (4%). فيما بلغ إجمالي مبلغ شهادات الإيداع الإسلامية لمدة (14) يومًا (2.7) ترليون دينار للفصل الثاني عام 2025 بسعر فائدة (4%).

شكل (4) حوالات البنك المركزي وشهادات الإيداع لمدة (14) يومًا عام 2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

الفصل الثالث: تطورات القطاع المصرفي:

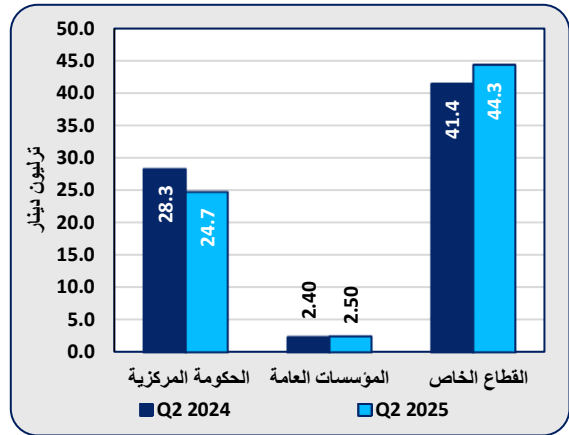
(1) القدرة الرأسمالية:

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثاني لعام 2025 ارتفاعاً بنسبة (6.3%) ليلبلغ (21.32) ترليون دينار مقابل (20.05) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2024 إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الخاصة بنسبة (7.9%) بسبب استمرار امتثال المصارف لقرار البنك المركزي بزيادة رؤوس أموالها. وكذلك ارتفاع رؤوس أموال المصارف

(3) الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية:

سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العاملة في العراق للفصل الثاني 2025 انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته (0.8%) ليبلغ (71.5) تريليون دينار مقابل (72.1) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2024 ويُعزى ذلك إلى انخفاض رصيد الائتمان الممنوح إلى الحكومة المركزية بنسبة (12.7%) لانخفاض فترة القروض والسلف والديون متأخرة التسديد. مقابل ارتفاعه في المؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (2.2%، 7.1%).

شكل (6) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للفصل الثاني عامي 2025-2024



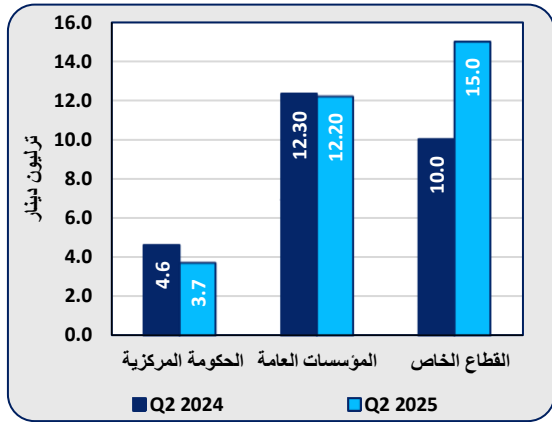
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

(4) الائتمان التعهدي لدى المصارف التجارية:

أظهرت البيانات الخاصة بالائتمان التعهدي حسب النوع الممنوح من المصارف التجارية العاملة في العراق للفصل الثاني 2025 نموًا بنسبة (14.9%) ليُسجل (30.93) تريليون دينار مقابل (26.92) تريليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2024،

ويعزى ذلك إلى نموه في القطاع الخاص بنسبة (50.3%). بالرغم من انخفاضه في الحكومة المركزية والمؤسسات العامة بنسبة (20.4%، 0.7%) على التوالي. ويستحوذ القطاع الخاص على الائتمان التعهدي بنسبة (48.6%) فيما تشكل المؤسسات العامة والحكومة المركزية نسبة (39.5%، 11.9%) على التوالي. أما تحليل هيكل الائتمان التعهدي حسب المصارف فقد توزع الائتمان التعهدي بنسب متقاربة بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة بنسبة (53.1%، 46.9%) على التوالي.

شكل (7) رصيد الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للفصل الثاني عامي 2025-2024

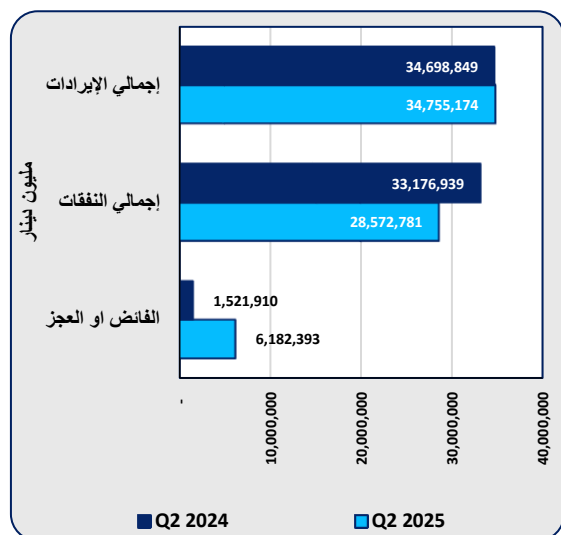


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

(5) معدل أسعار الفائدة على الإيداع والائتمان:

سجل معدل أسعار الفائدة للإيداع بالدينار لأجل (1-5) سنوات للفصل الثاني 2025 انخفاضاً بنسبة (1.7%) ليسجل (5.34%) مقابل (5.43%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024. فيما سجل معدل أسعار الفائدة لأجل (1-5) سنوات للإيداع بالدولار لأجل (1-5) سنوات

العامة في الفصل الثاني 2025 فائضاً قدره (6.2) تريليون دينار، مقابل فائض بلغ (1.5) تريليون دينار للفصل ذاته من عام 2024. شكل (8) إجمالي الإيرادات والنفقات للفصل الثاني عامي 2024-2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

1.1 الإيرادات العامة:

سجلت الإيرادات العامة للفصل الثاني من عام 2025 ارتفاعاً بنسبة (0.2%) بلغت قيمتها (34.8) تريليون دينار مقابل (34.7) تريليون دينار في الفصل ذاته من عام 2024، نتيجة ارتفاع فترة الإيرادات النفطية والثروات المعدنية بنسبة (2.9%)، إذ شكلت الإيرادات النفطية نسبة (91.9%) من إجمالي الإيرادات العامة.

1.2 النفقات العامة:

انخفض حجم النفقات العامة في الفصل الثاني من عام 2025 مقارنة بنفس الفصل من عام 2024، بسبب الانخفاض الحاصل في النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية بنسبة (10.7%)، (37.6%) على التوالي.

للفصل الثاني 2025 انخفاضاً بنسبة (17.7%) ليسجل (3.20%) مقابل (3.89%) خلال الفصل الثاني 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024. سجل معدل أسعار الفائدة لأجل (1-5) سنوات للالتئمان بالدينار للفصل الثاني 2025 نمواً بنسبة (8%) ليسجل (8.65%) مقابل (8.01%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024، بالمقابل سجل معدل أسعار الفائدة لأجل (1-5) سنوات للالتئمان بالدولار للفصل الثاني 2025 انخفاضاً بنسبة (4.8%) ليسجل (9.37%) مقابل (9.84%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024.

بلغ معامل الانتشار بالدينار والدولار في الفصل الثاني 2025 (3.31%)، (6.17%) على التوالي. وهو قريب من النسبة المعيارية التي تتراوح بين (3-4%) بالنسبة للدينار ومرتفع عن النسبة المعيارية على الدولار. سجل معدل الفائدة الحقيقي على الإيداع بالدينار ارتفاعاً في الفصل الثاني لعام 2025. ليسجل (4.54%) مقابل (2.13%) بسبب انخفاض معدلات التضخم خلال هذا الفصل.

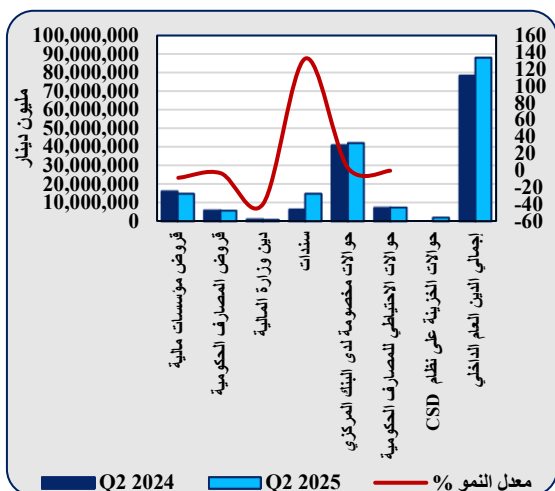
الفصل الرابع: القطاع المالي:

(1) الموازنة العامة:

وفق تحليل النفقات والإيرادات العامة، سجل هذا الفصل نمواً طفيفاً في الإيرادات مقابل انخفاض كبير في النفقات، الأمر الذي أدى إلى تحقيق فائض¹ في الموازنة العامة والذي ارتفع بنسبة (313.3%) للفصل الثاني 2025 مقارنة بذات الفصل من عام 2024، حيث سجلت الموازنة

(1) لا يتضمن التزامات الحكومة.

كما تم إصدار حوالات الخزينة لوزارة المالية على نظام CSD بمبلغ يقارب (2) تريليون دينار، والتي بدأ إصدارها في الفصل الثالث 2024. بالمقابل انخفضت بقية الفقرات وهي كل من قروض المؤسسات المالية، قروض المصارف الحكومية، دين وزارة المالية، حوالات الاحتياطي للمصارف الحكومية بنسبة (8.8%) و(3.3%) و(39.8%) و(0.4%) على التوالي. شكل (11) الدين العام الداخلي للفصل الثاني عامي 2025-2024



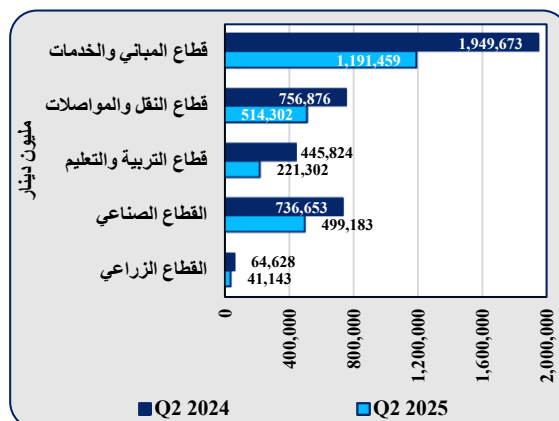
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

الفصل الخامس: القطاع الخارجي:

(1) حجم التجارة:

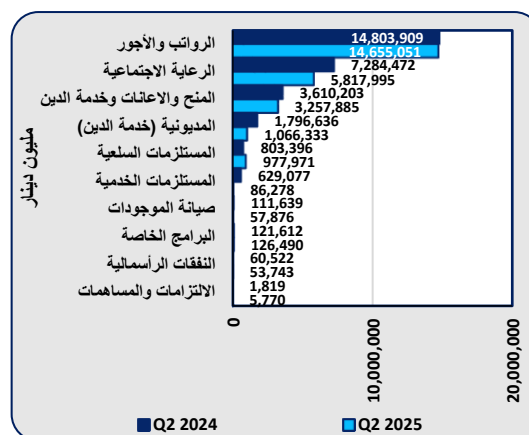
سجل حجم التجارة الخارجية في العراق ارتفاعاً طفيفاً في الفصل الثاني من عام 2025 بلغ معدله (0.6%)، إذ بلغ حجم التجارة (43,914.1) مليون دولار للفصل الثاني عام 2025 مقابل (43,666.6) مليون دولار لذات الفصل من عام 2024، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الاستيرادات قياساً بذات الفصل من العام السابق.

شكل (9) النفقات الاستثمارية للفصل الثاني 2024-



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (10) النفقات الجارية للفصل الثاني عامي 2025-2024

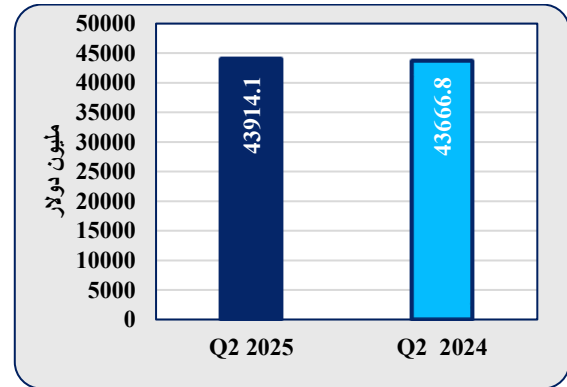


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

(2) الدين العام الداخلي:

شهد الدين العام الداخلي نهاية الفصل الثاني 2025 ارتفاعاً بنسبة (12.3%) ليبلغ (87.75) تريليون دينار مقابل (78.16) تريليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع السندات المصدرة بنسبة (132.7%)، كما ارتفعت الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي بنسبة (3.1%). مع العرض أن الفصل الثاني 2025 لم يشهد ارتفاعاً في حجم حوالات الخزينة لدى البنك المركزي.

شكل (12) حجم التجارة للفصل الثاني عامي 2024-2025

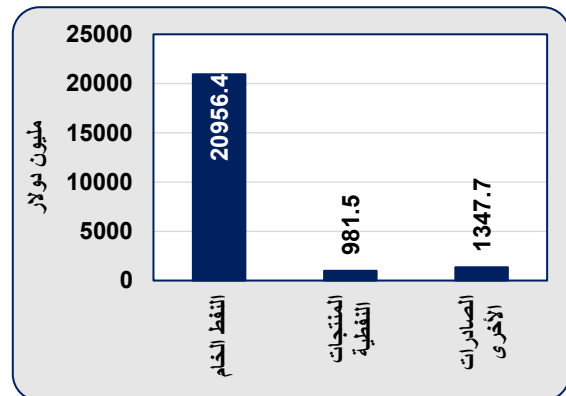


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1.1 الصادرات:

سجل إجمالي الصادرات انخفاضاً بنسبة (11.7%) في الفصل الثاني من العام 2025، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (17.1%) وعلى الرغم من هذا الانخفاض في إجمالي، فيما ارتفع معدل نمو كل من الصادرات الأخرى والمنتجات النفطية بنسبة (133.7%) و(90.4%) على التوالي.

شكل (13) هيكل الصادرات للفصل الثاني عام 2025



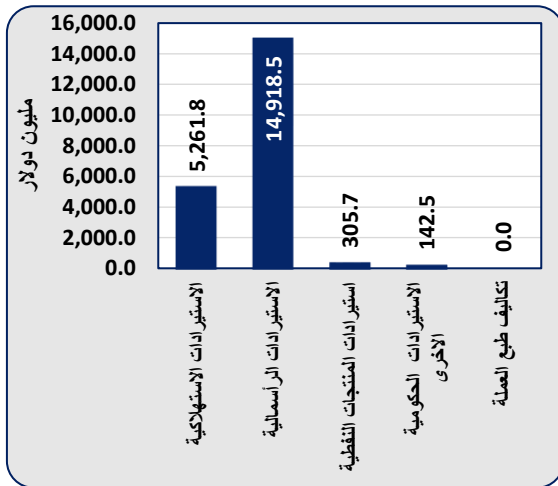
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1.2 الاستيرادات:

سجلت الاستيرادات ارتفاعاً بمعدل (19.3%) في الفصل الثاني من العام 2025 مقارنة بذات الفصل من العام السابق ويعزى هذا إلى ارتفاع كل

من الاستيرادات الرأسمالية والاستيرادات الحكومية الأخرى بمعدل (45.8%) و(359.7%) على التوالي، إذ يشكلان (72.3%) و(0.7%) على التوالي من إجمالي الاستيرادات، بالمقابل انخفضت كل من الاستيرادات الاستهلاكية الحكومية واستيرادات المنتجات النفطية وتكاليف طبع العملة بمعدل (13.7%) و(67.2%) و(100%) على التوالي، كما مبين في الشكل.

شكل (14) هيكل الاستيرادات للفصل الثاني عام 2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

(2) ميزان المدفوعات:

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي في الفصل الثاني 2025 عجزاً مقداره (1156.6) مليون دولار، لقد أسهمت عوامل عدة في هذا العجز، والتي تنعكس من استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي:

أولاً: الحساب الجاري:

سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (794.5) مليون دولار في الفصل الثاني 2025.

ثانياً- الحساب الرأسمالي:

لم يسجل صافي الحساب الرأسمالي في الفصل الثاني 2025 أية معاملات ناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من الحكومات والمنظمات الدولية.

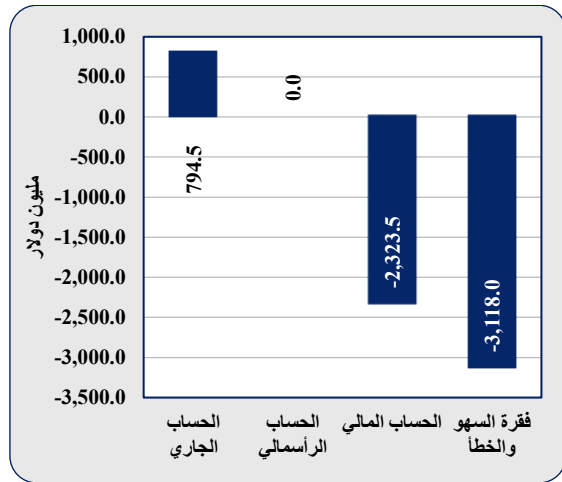
ثالثاً: الحساب المالي:

بلغ صافي الحساب المالي في الفصل الثاني 2025 ما مقداره (2323.5) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كلٍ من الأصول والخصوم المالية الخارجية.

رابعاً: فقرة صافي السهو والخطأ:

سجلت فقرة صافي السهو والخطأ في الفصل الثاني من عام 2025، مبلغاً قدره (3118.0) مليون

دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تُغطَّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر. شكل (15) ميزان المدفوعات للفصل الثاني عام 2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

” عرض ملخص عن تقرير ميزان المدفوعات العراقي الفصل الثالث لعام 2025 (أولي) “

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية - دائرة الإحصاء والأبحاث - bop.stat@cbi.iq

(1) الميزان التجاري:

حقق الميزان التجاري في الفصل الثالث 2025 فائضاً بقيمة (5484.6) مليون دولار، إذ سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (23414.3) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (4035.4) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (21093.8) مليون دولار على أساس سيف و(17929.7) مليون دولار على أساس فوب، وقد تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف الى فوب.

(2) صافي حساب الخدمات:

أظهر صافي حساب الخدمات في الفصل الثالث 2025 عجزاً مقداره (2239.9) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة ارتفاع أقيام المدفوعات البالغة (5472.7) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف الى فوب، إضافة إلى تكاليف النقل والسفر.

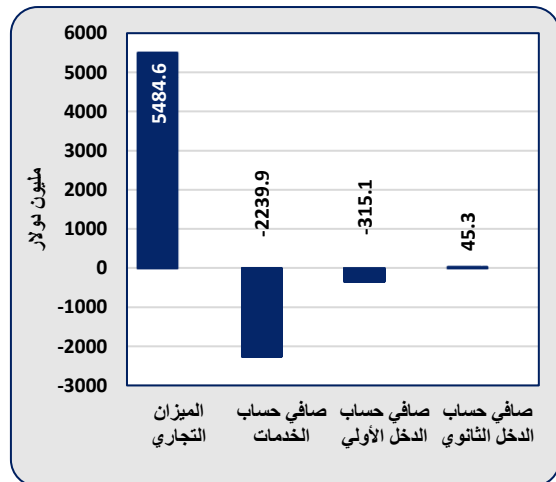
في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (3232.8) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة، كما في الشكل (2).

في ضوء ما متوفر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي في الفصل الثالث من عام 2025 عجزاً مقداره (1434.3) مليون دولار، إذ أسهمت عوامل عدة في هذا العجز، والتي تنعكس عبر استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي على النحو الآتي:

أولاً: الحساب الجاري:

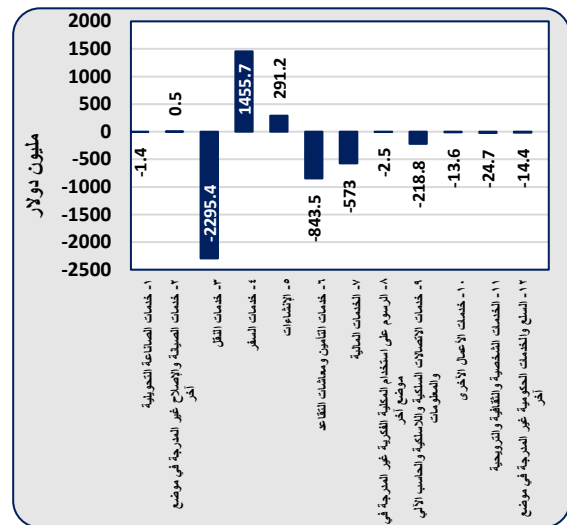
يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة وفق الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، وبحسب البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (2974.9) مليون دولار في الفصل الثالث 2025، إذ نستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب على النحو الآتي كما في الشكل (1).

شكل (1) الحساب الجاري



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

شكل (2) الخدمات



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

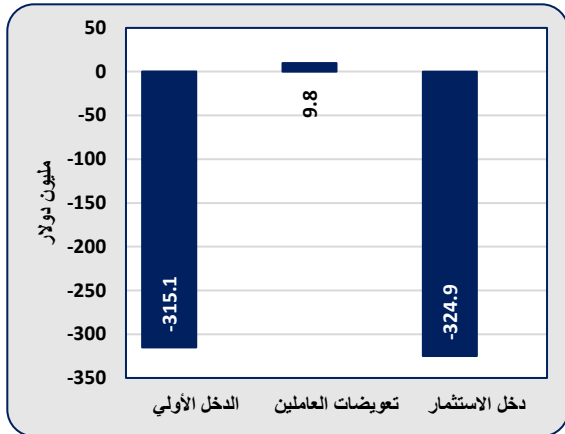
(3) حساب الدخل الأولي:

سجل صافي حساب الدخل الأولي في الفصل الثالث 2025 عجزاً بلغ (315.1) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب، كما في الشكل (3).

أ) **تعويضات العاملين:** وتمثل المبالغ المحولة من العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة، إذ حقق صافي حساب تعويضات العاملين في الفصل الثالث 2025 فائضاً بلغ (9.8) مليون دولار.

ب) **دخل الاستثمار:** سجل صافي حساب دخل الاستثمار عجزاً بلغ (324.9) مليون دولار نتيجة زيادة المدفوعات فقد بلغت قيمتها (1158.1) مليون دولار أغلبها مدفوعات تتعلق بمستحقات الشركات النفطية وأرباح الشركات العاملة في العراق المحولة الى الخارج والفوائد على الدين العام الخارجي، في حين سجل جانب المطلوبات ما قيمته (833.2) مليون دولار.

شكل (3) حساب الدخل الأولي

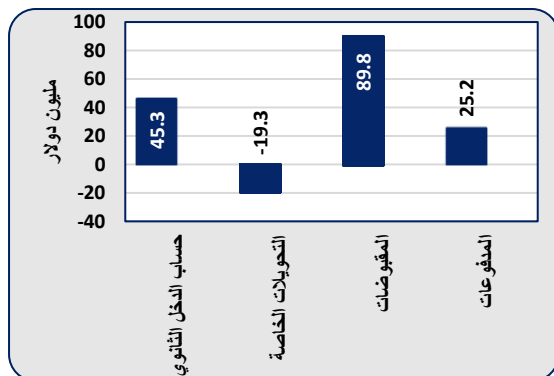


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

(4) حساب الدخل الثانوي:

حقق صافي حساب الدخل الثانوي في الفصل الثالث 2025 فائضاً بلغ (45.3) مليون دولار، نتيجة زيادة المقبوضات للتحويلات الرسمية البالغة (89.8) مليون دولار، تمثل ضرائب المدفوعة من قبل الشركات العاملة في العراق، أما جانب المدفوعات فقد سجل مبلغاً مقداره (25.2) مليون دولار، فيما حقق صافي التحويلات الخاصة عجزاً بقيمة (19.3) مليون دولار أغلبها تمثل تحويلات العاملين الأجانب لأكثر من سنة في العراق والمساعدات الشخصية للخارج من العراقيين ومبالغ الاشتراكات في الاتحادات والمنظمات الدولية، كما في الشكل (4).

شكل (4) حساب الدخل الثانوي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

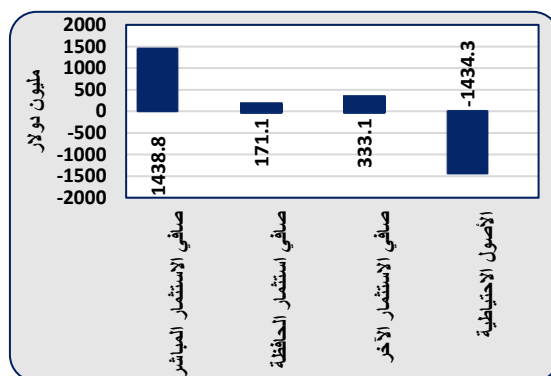
ثانياً: الحساب الرأسمالي:

سجل صافي الحساب الرأسمالي في الفصل الثالث 2025 عجزاً مقداره (0.1) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة.

ثالثاً: الحساب المالي:

حقق صافي الحساب المالي في الفصل الثالث 2025 مبلغاً مقداره (508.7) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراض لمكونات هذا الحساب، كما في الشكل (5).

شكل (5) الحساب المالي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

1) صافي الاستثمار المباشر:

سجل صافي هذا الحساب في الفصل الثالث 2025 مبلغاً مقداره (1438.8) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (100.2) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (1338.6) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق ومدفوعات الشركات الصينية العاملة في العراق.

(2) صافي استثمار الحافطة:

حقق صافي استثمار الحافطة في الفصل الثالث 2025 فائضاً قيمته (171.1) مليون دولار نتيجة تسديد سندات الدين بقيمة (174) مليون دولار في جانب المطلوبات على الرغم من انخفاض الموجودات بقيمة (4.0) مليون دولار نتيجة بيع الأسهم من القطاع الخاص.

(3) صافي الاستثمار الآخر:

حقق صافي الاستثمار الآخر في الفصل الثالث 2025 مبلغاً مقداره (333.1) مليون دولار نتيجة ارتفاع الأصول المالي للاستثمار الرسمي وصافي الودائع في الخارج بقيمة (1654.0) و (346.7) مليون دولار على التوالي، فيما سجل جانب المطلوبات لحساب الاستثمار الرسمي انخفاضاً مقداره (2553.6) مليون دولار نتيجة انخفاض التزامات الحكومة والمسحوب من القروض فضلاً عن ارتفاع تسديدات الحكومة من القروض.

(4) الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية):

سجلت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي في الفصل الثالث 2025، انخفاضاً بلغ (1434.3) مليون دولار، نتيجة انخفاض الموجودات الأجنبية من العملة والودائع والمشتقات المالية.

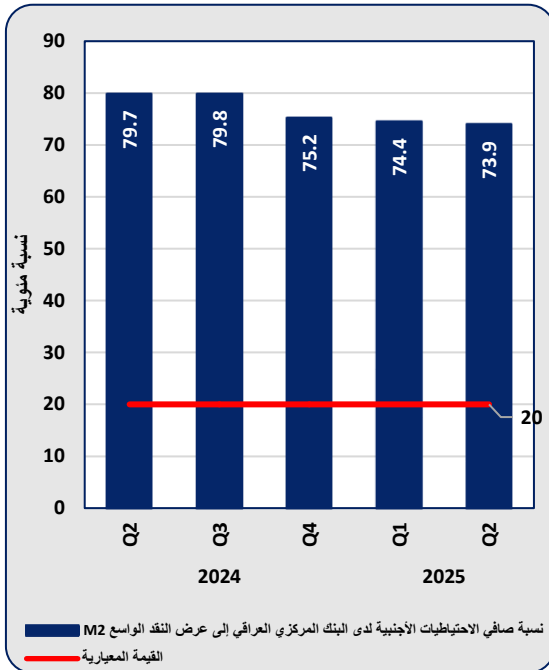
رابعاً: فقرة صافي السهو والخطأ:

حققت فقرة صافي السهو والخطأ في الفصل الثالث 2025، مبلغاً قدره (2466.1) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني أن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغطّ بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت بشكل أكثر.

” عرض مُلخص عن تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني لعام 2025 “

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث – mfs.dept@cbi.iq

شكل (1) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف:

هناك مؤشرات عدة يمكن عبرها تحليل أداء المصارف ومدى ملائمتها وسلامتها المالية ومن أبرزها ما يأتي:

أولاً: نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع نسبة (60.9%) في الفصل الثاني من عام 2025 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي والبالغة (75%)، وكما في الشكل الآتي:

المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه. إذ يشتمل هذا التقرير على ثلاثة فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية وكالاتي:

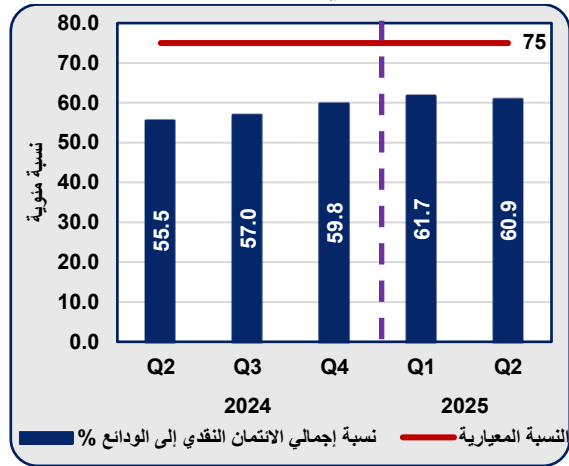
الفصل الأول: تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة:

يمكن عن طريق مؤشرات عدة تحليل استقرار قيمة العملة ومن أبرز هذه المؤشرات:

- نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2):

إذ انخفضت هذه النسبة إلى (73.9%) في الفصل الثاني من عام 2025 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2024 إذ كانت النسبة (79.7%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة لانخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (11.6%) خلال ذات المدة، وكما في الشكل الآتي:

شكل (2) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمصارف

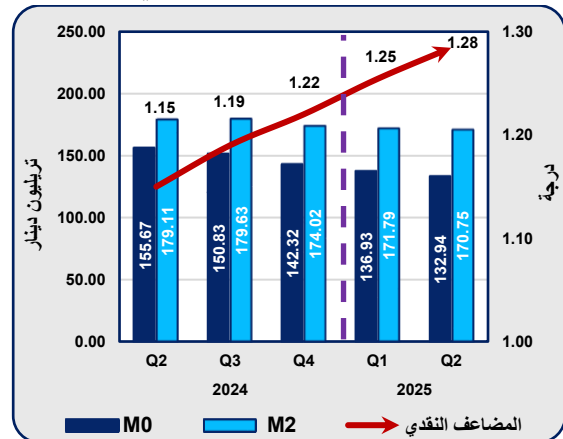


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثانياً: المضاعف النقدي:

وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2025 ارتفاعاً ليصل إلى (1.28) بعدما كان (1.15) للفصل ذاته من عام 2024 وجاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض الأساس النقدي في الفصل الثاني من عام 2025 لـ (132.94) ترليون دينار بعد أن كان يبلغ (155.67) ترليون دينار في ذات الفصل من عام 2024، وانخفض M2 إلى (170.75) ترليون دينار بعد أن كان يبلغ (179.11) ترليون دينار، وكما في الشكل الآتي:

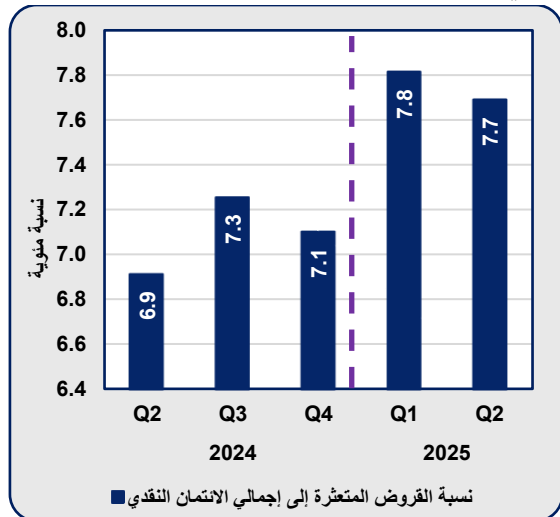
شكل (3) المضاعف النقدي



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي: ارتفعت هذه النسبة لتبلغ (7.7%) في الفصل الثاني من عام 2025 بعد أن كانت تبلغ نسبة (6.9%) لذات الفصل من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع معدل نمو القروض المتعثرة بنسبة (10.3%) مقارنة بالانخفاض الحاصل بمعدل نمو الائتمان النقدي الممنوح والبالغة نسبة (0.8%)، وكما في الشكل الآتي:

شكل (4) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

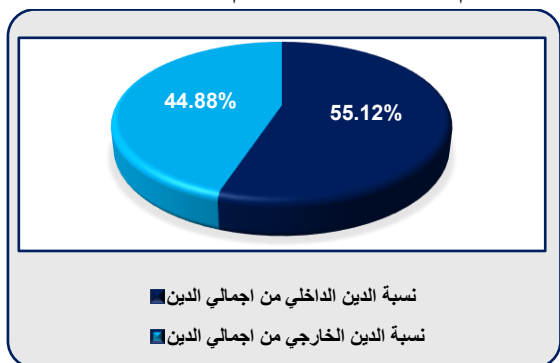
الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي:

يتناول هذا الفصل مؤشرات عدة تبين أداء الاقتصاد الكلي والتي لها تأثير على الجهاز المصرفي العراقي ومن أبرزها:

أولاً: معدل التضخم:

يُلاحظ أنه سجل نسبة (0.8%) في الفصل الثاني من عام 2025، إذ تم احتساب سنة 2022 بوصفها سنة أساس لحساب الرقم

شكل (6) نسبة الدين الداخلي والخارجي الى إجمالي الدين العام للفصل الأول من عام 2025

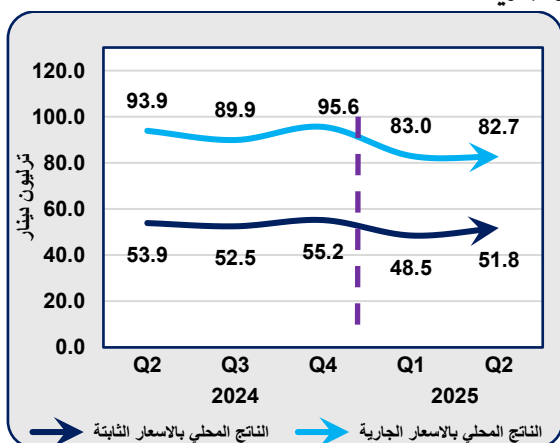


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثالثاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

أشّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً في الفصل الثاني من عام 2025 ليلبلغ (82.7) تريليون دينار مسجلاً انخفاضاً بنسبة (11.9%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024، إذ كان يبلغ (93.9) تريليون دينار، وذلك نتيجة انخفاض إجمالي الإيرادات العامة بنسبة (5.9%) والنفقات العامة بنسبة (2.6%) في ذات المدة الزمنية، فضلاً عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وكما مبين في الشكل الآتي:

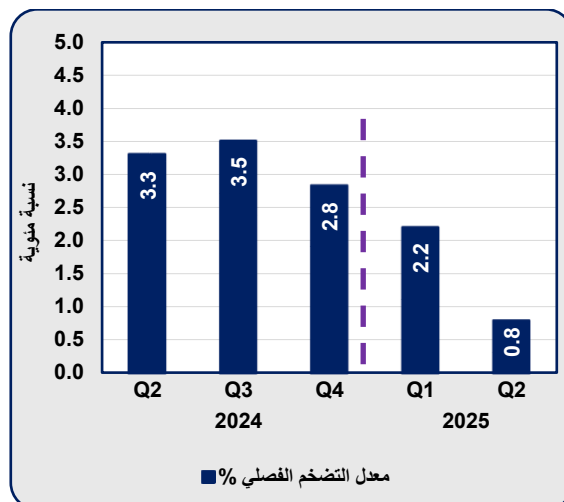
شكل (7) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، وكما في الشكل الآتي:

شكل (5) معدل التضخم لغاية الفصل الثاني من عام 2025



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثانياً: إجمالي الدين العام:

يُلاحظ ارتفاع إجمالي الدين العام في الفصل الثاني من عام 2025 وبنسبة (6.1%) مقارنة بذات الفصل من عام 2024 نتيجة تزايد الدين الداخلي بنسبة (12.1%) على الرغم من انخفاض الدين الخارجي بنسبة (0.4%) خلال ذات المدة، ويوضح الشكل (5) أن نسبة الدين الداخلي للفصل الثاني من عام 2025 بلغت نسبة (55.12%) من إجمالي الدين، كما أن نسبة الدين الخارجي للفصل الثاني من عام 2025 بلغت (44.88%) من إجمالي الدين، وكما مبين في الشكل الآتي:

“ عرض مُلخص عن تقرير الاستقرار النقدي للفصل الثاني لعام 2025 ”

قسم الاستقرار النقدي والمالي – دائرة الإحصاء والأبحاث – mfs.dept@cbi.iq

المقدمة:

يمثل الاستقرار النقدي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الكلي، وللبنك المركزي العراقي دور محوري في تحقيقه عبر إدارة السياسة النقدية بما يضمن ضبط معدلات التضخم واستقرار سعر صرف الدينار العراقي والحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية. ولتحقيق هذه الأهداف، يُوظف البنك مزيجاً من الأدوات التقليدية ك (الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوح، وسعر إعادة الخصم)، إلى جانب أدوات غير تقليدية يتم اعتمادها وفقاً للمتغيرات الاقتصادية الراهنة.

ويُعد الاستقرار النقدي عاملاً رئيساً في تعزيز الثقة بالنظام المالي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وانطلاقاً من هذا الدور الحيوي، يهدف هذا التقرير إلى تحليل واقع الاستقرار النقدي في العراق خلال الفصل الثاني من عام 2025، من خلال استعراض أبرز المؤشرات النقدية وتقييم كفاءة الإجراءات المُتخذة لضبط السيولة والمحافظة على الاستقرارين النقدي والمالي.

وفي إطار مساعي البنك المركزي العراقي لتعزيز الاستقرار النقدي في الفصل الثاني من عام 2025، تم توسيع نطاق عمليات إدارة السيولة، مما أسهم في ارتفاع المقبوضات النقدية من (18.37) تريليون دينار في الفصل الثاني من

عام 2024 إلى (21.66) تريليون دينار في الفصل ذاته من عام 2025.

وقد اعتمد البنك المركزي العراقي بشكل رئيس على الاحتياطات الأجنبية كأداة محورية للحفاظ على الاستقرار النقدي، وتوجه إلى سياسة التعقيم النقدي لاحتواء الأثر النقدي لتدخلاته في سوق الصرف، وقد بقيت الاحتياطات عند مستويات آمنة مكنت البنك من تغطية واردات العراق لمدة 14 شهراً، وكما غطت صافي الاحتياطات الأجنبية ما يعادل (73.89%) من إجمالي عرض النقود الواسع (M2)، ما يعكس قوة الموقف الخارجي وقدرة البنك المركزي على دعم استقرار سعر الصرف.

كما أنّ زيادة التعقيم النقدي وارتفاع المقبوضات النقدية بنسبة (17.93%) في الفصل الثاني من عام 2025 مقارنةً بالفصل نفسه من عام 2024 إلى جانب انخفاض الإنفاق العام بنسبة (2.65%) للفترة ذاتها أدت إلى تراجع العملة المُصدرة بنسبة (3.83%) للفترة ذاتها لتبلغ (98.40) تريليون دينار في الفصل الأول من عام 2025، مما انعكس في انخفاض عرض النقد الواسع (M2) بنسبة (4.67%) ضمن الفترة ذاتها، وتشير هذه التطورات إلى فاعلية أدوات السياسة النقدية في امتصاص السيولة الزائدة، عبر رفع سعر السياسة النقدية وزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي وتعزيز عمليات التعقيم.

ورغم هذا الأداء النقدي المنضبط، ما زال القطاع المالي يواجه تحديات هيكلية، إذ بلغت نسبة الإنفاق العام (34.56%) من الناتج المحلي الإجمالي في الفصل الثاني من عام 2025، ما يدل على أن النشاط المالي لازال بالاتجاه التوسعي، مما قد يُولد ضغوطاً تضخمية مستقبلية في ظل غياب إجراءات مالية انضباطية موازية.

وفي ظل محدودية الإيرادات غير النفطية، أرتفع الدين العام الداخلي من (78.16) تريليون دينار إلى (87.75) تريليون دينار للمدة ذاتها، مما يُنذر بتزايد الأعباء التمويلية مستقبلاً، لذا فإن استمرار هذا الاتجاه يتطلب مراجعة شاملة لسياسة الإنفاق، وتبني قواعد مالية صارمة تضمن الاستدامة المالية عبر تقليل الاعتماد على الموارد النفطية، بما يساهم في تخفيف الضغوط على القطاع النقدي ويعزز قدرة الاقتصاد العراقي في مواجهة الأزمات المستقبلية.

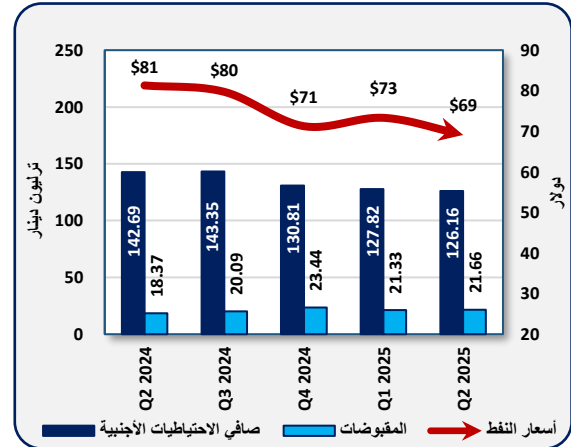
الفصل الأول: تحليل تطور متغيرات الاستقرار النقدي في العراق:

يُعَدُّ الاستقرار النقدي في العراق نتاجاً لتفاعل مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية، التي تتأثر بدورها بمخرجات القطاعين الحقيقي والمالي، وتعكس درجة تقلب هذه المتغيرات مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار وضبط التوازن النقدي، وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المتغيرات وتطوراتها:

أولاً: صافي الاحتياطيات الأجنبية ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار النقدي:

إنَّ صافي الاحتياطيات الأجنبية لها دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق، نظراً لارتباطها المباشر بسياسات البنك المركزي الهادفة إلى الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية والوفاء بالالتزامات إتجاه المؤسسات المالية الدولية، وترتبط هذه الاحتياطيات بشكل وثيق بحجم الإيرادات النفطية مما يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، والاختيرة تراجع من (81) دولاراً في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (69) دولاراً للفصل ذاته من عام 2025، كما إنَّ صافي الاحتياطيات الأجنبية سَجَلَتْ انخفاضاً من (142.69) تريليون دينار إلى (126.16) تريليون دينار للفترة ذاتها، ويُعزى هذا الانخفاض إلى لجوء البنك المركزي العراقي إلى سحب السيولة النقدية من السوق عبر تكثيف عمليات التعقيم النقدي بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، مما أدى إلى ارتفاع المقبوضات النقدية بنسبة (17.93%) لترتفع من (18.37) تريليون دينار إلى (21.66) تريليون دينار خلال الفترة ذاتها، وهذا يشير إلى أنَّ انخفاض أسعار النفط بمعدل (15%) فضلاً عن ارتفاع المقبوضات النقدية بمعدل (17.93%) أدى إلى انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بمعدل (11.59%) للفترة ذاتها، فضلاً عن ممارسة عجز الموازنة العامة ذات الأثر في صافي الاحتياطيات الأجنبية وكما في الشكل (1).

شكل (1) العلاقة بين أسعار النفط وصافي الاحتياطيات الأجنبية والمقبوضات النقدية



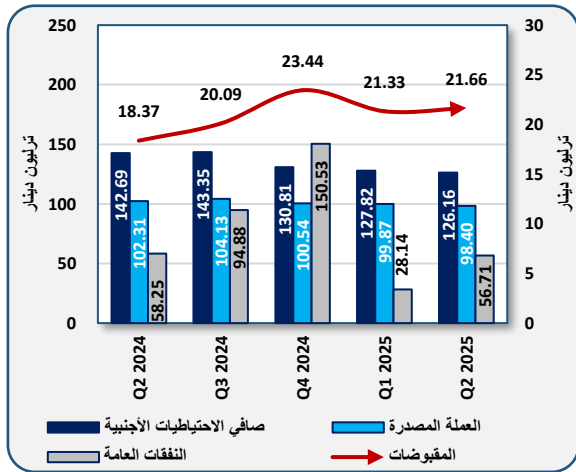
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية وقسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

ثانياً: حجم المقبوضات النقدية وأثرها على صافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المُصدرة:

فتمثل المقبوضات النقدية إجمالي العملة المحلية التي يحصل عليها البنك المركزي العراقي من مصادر متعددة، أبرزها عمليات بيع العملة الأجنبية. ويؤثر حجم هذه المقبوضات بشكل مباشر على كل من صافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المُصدرة ومكونات عرض النقد (أو النقود بكل أشكالها)، فزيادة المقبوضات النقدية تؤدي غالباً إلى انخفاض في حجم العملة المُصدرة بما في ذلك النقود، مما يعزز الاستقرار النقدي، لكنها في المقابل قد تسهم في انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية نتيجة لسحب المزيد من العملة الأجنبية مقابل الدنانير المحلية. يُظهر الشكل (2) وجود انخفاض في العملة المُصدرة من (102.31) ترليون دينار في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (98.40) ترليون دينار من الفصل نفسه من عام 2025، وهذا نتيجة لزيادة التقييم النقدي الذي أدى إلى ارتفاع المقبوضات النقدية من (18.37) ترليون دينار إلى (21.66)

ترليون دينار للفترة ذاتها، مما استتفز جزء من صافي الاحتياطيات الأجنبية، مما أدى إلى انخفاضها من (142.69) ترليون دينار إلى (126.16) ترليون دينار للفترة ذاتها، فضلاً عن انخفاض الإنفاق العام من (58.25) ترليون دينار إلى (56.71) ترليون دينار للفترة ذاتها، هذا يشير إلى أن انخفاض الإنفاق العام بمعدل (2.65%) وارتفاع المقبوضات النقدية بمعدل (17.93%) أدى إلى انخفاض العملة المُصدرة بمعدل (3.83%).

شكل (2) العلاقة بين حجم المقبوضات النقدية وصافي الاحتياطيات الأجنبية وحجم العملة المُصدرة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية، ووزارة المالية.

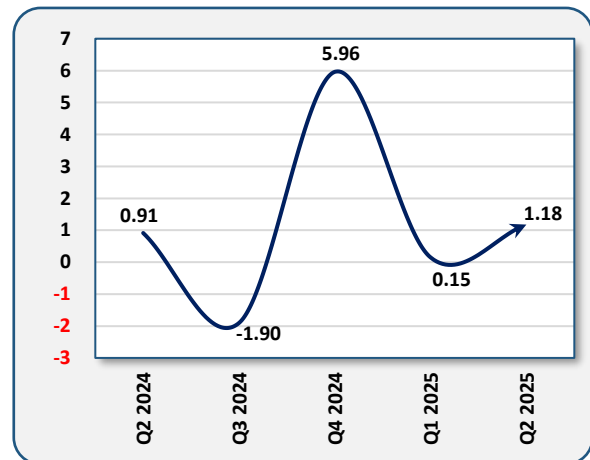
الفصل الثاني: تحليل تطور مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول تطور أبرز المؤشرات التي تُستخدم في تقييم الاستقرار النقدي، مع التركيز على معايير رئيسة تشمل كفاية الاحتياطيات الأجنبية، والانضباط المالي، ودورها في دعم الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي.

أولاً: معيار الاستقرار النقدي (معامل الاستقرار النقدي بناءً على مرونة النقود للتغيرات في الناتج):

يُعبّر معامل الاستقرار النقدي عن العلاقة بين معدل نمو عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، ويُعدّ هذا المؤشر أداة تحليلية مهمة لتقييم مدى الاتساق بين نمو السيولة النقدية والنمو الحقيقي في الاقتصاد، وبالتالي تشخيص احتمالات وجود ضغوط تضخمية أو انكماشية. والشكل (3) يبيّن أنّ معامل الاستقرار النقدي ارتفع من (0.91) للفصل الثاني من عام 2024 إلى (1.18) للفصل نفسه من عام 2025، وهذا يُشير إلى أنّ معدل نمو السيولة قد انخفض وهذا الانخفاض كان أقل من الانخفاض ضمن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويدل هذا على أنّ الاقتصاد يعمل ضمن مستوى آمن من السيولة ولا يواجه ضغوطاً تضخمية واضحة، ما يعكس حالة من الاستقرار النقدي النسبي تدعم استقرار الأسعار.

شكل (3) معامل الاستقرار النقدي

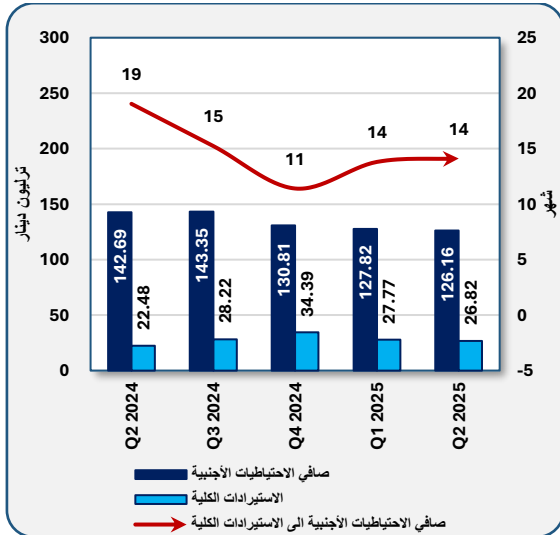


المصدر: من إعداد قسم الاستقرار النقدي والمالي بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ثانياً: معيار كفاية الاحتياطيات الأجنبية (مؤشر تغطية الاستيرادات):

إنّ تغطية الاستيرادات غالباً ما يُنظر إليها باعتبارها مقياساً لعدد الأشهر التي يمكن فيها استدامة الاستيرادات إذا توقفت كل التدفقات الواردة من العملات الأجنبية، إنّ المعيار المستخدم هو أن تغطي هذه النسبة (3-6) أشهر. ويُبيّن الشكل (4) انخفاضاً في نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات من (19) شهر في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (14) شهر في الفصل نفسه من عام 2025، وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنّ الاحتياطيات التي يمتلكها العراق تغطي (14) شهر من الاستيرادات إذا لم يحصل على أي إيرادات بالعملة الأجنبية اعتباراً من الفصل الثاني لعام 2025

شكل (4) مؤشر تغطية الاستيرادات



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية وقسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

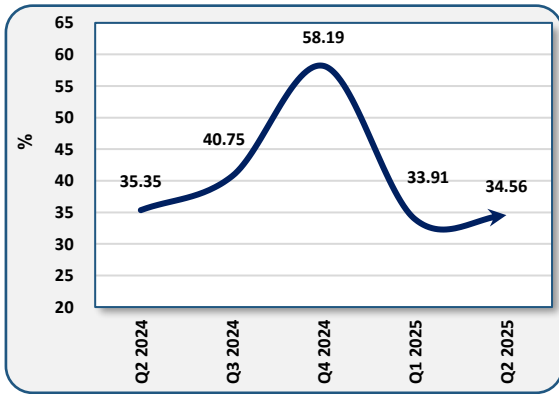
ثالثاً: مؤشرات الانضباط المالي (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية):

تُعد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية أداة مهمة لقياس حجم تدخل الحكومة في الاقتصاد، ومدى تأثير هذا التدخل على الاستقرار النقدي. ومن هنا، ينبغي على صانعي السياسات التعامل مع هذه النسبة بحذر، إذ أنَّ الارتفاع الكبير في الإنفاق العام دون زيادة موازية في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو ما قد يُفضي إلى ضغوط تضخمية.

ويُظهر الشكل (5) انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من (35.35%) في الفصل الثاني من عام 2024 إلى (34.56%) في الفصل ذاته من عام 2025، مما يعني أنَّ الحكومة أنفقت ما يعادل (34.56%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الفصل الثاني من عام

2025، مقارنةً بـ(35.35%) بنفس الفصل من العام 2024. ويُعزى هذا التراجع إلى اتباع سياسة مالية أكثر انضباطاً تهدف إلى الحد من الضغوط التضخمية وتعزيز كفاءة الإنفاق العام. كما أسهم البنك المركزي العراقي بدورٍ مهم في الحفاظ على الاستقرار النقدي والدفاع عن قيمة العملة الوطنية، ما ساعد على تجنب أي آثار سلبية محتملة على مستوى الطلب الكلي أو استقرار الأسعار.

شكل (5) نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



المصدر: من إعداد قسم الاستقرار النقدي والمالي بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ووزارة المالية.

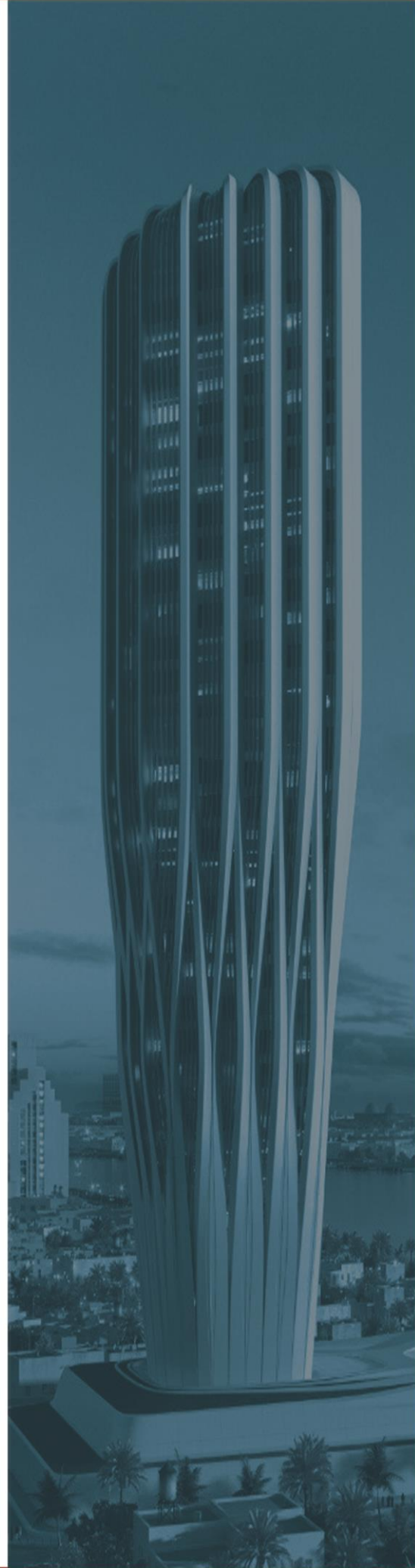
شروط النشر

1) أن يتوافر بالتقارير وأوراق العمل شروط الصياغة (التنسيق) الآتية:

- تكون الهوامش من كافة الاتجاهات (2.5) سم والمسافة بين السطور (1.0) سم.
- يكتب عنوان التقرير أو ورقة العمل بين علامتين تنصيص هكذا ".....".
- يكتب العنوان بخط حجم (18) مع (Bold) ويجب أن يكون العنوان معبراً عن محتوى التقرير أو ورقة العمل.
- بالنسبة للنصوص العربية: يكون حجم الخط (14) ونوع الخط (Simplified Arabic).
- بالنسبة للنصوص الإنجليزية: يكون حجم الخط (11) ونوع الخط (Time New Roman).
- تكون عناوين الأشكال والجداول بلون غامق (Bold).
- يراعى أن تكون الأشكال والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط واضحة وسهلة القراءة.
- يتم ترقيم صفحات التقرير أو ورقة العمل بما فيها صفحات الرسوم والملاحق والجداول والهوامش أرقاماً متسلسلة من أول ورقة إلى آخرها.
- إلا تزيد عدد صفحات التقرير أو ورقة العمل بما فيها الأشكال والرسوم والملاحق على (25) صفحة، إلا في الحالات الضرورية التي تراها هيئة التحرير.
- بالنسبة لتوثيق المراجع: تعتمد المجلة على نظام American Psychological Association (APA) للنشر العلمي الشائع استخدامه في جميع الجامعات والمراكز البحثية أو بأي نظام مراجع آخر، مع ضرورة توحيد أسلوب تنسيق المراجع في التقرير أو ورقة العمل.

2) الأجزاء الواجب تغطيتها في التقارير وأوراق العمل المعروضة للنشر:

- عنوان التقرير أو ورقة العمل باللغتين العربية ثم الإنكليزية.
- اسم الباحث (الباحثين) وعنوان جهة الباحث وعنوان بريده الإلكتروني.
- ملخص باللغة العربية بما لا يزيد على (150) كلمة.
- ملخص باللغة الإنكليزية بما لا يزيد على (150) كلمة.
- المقدمة.
- النتائج المستخلصة والتوصيات.





البنك المركزي العراقي



Statistics and Research Department

Email: stat.dept@cbi.iq - Web: www.cbi.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق
في بغداد (2815) لسنة 2026